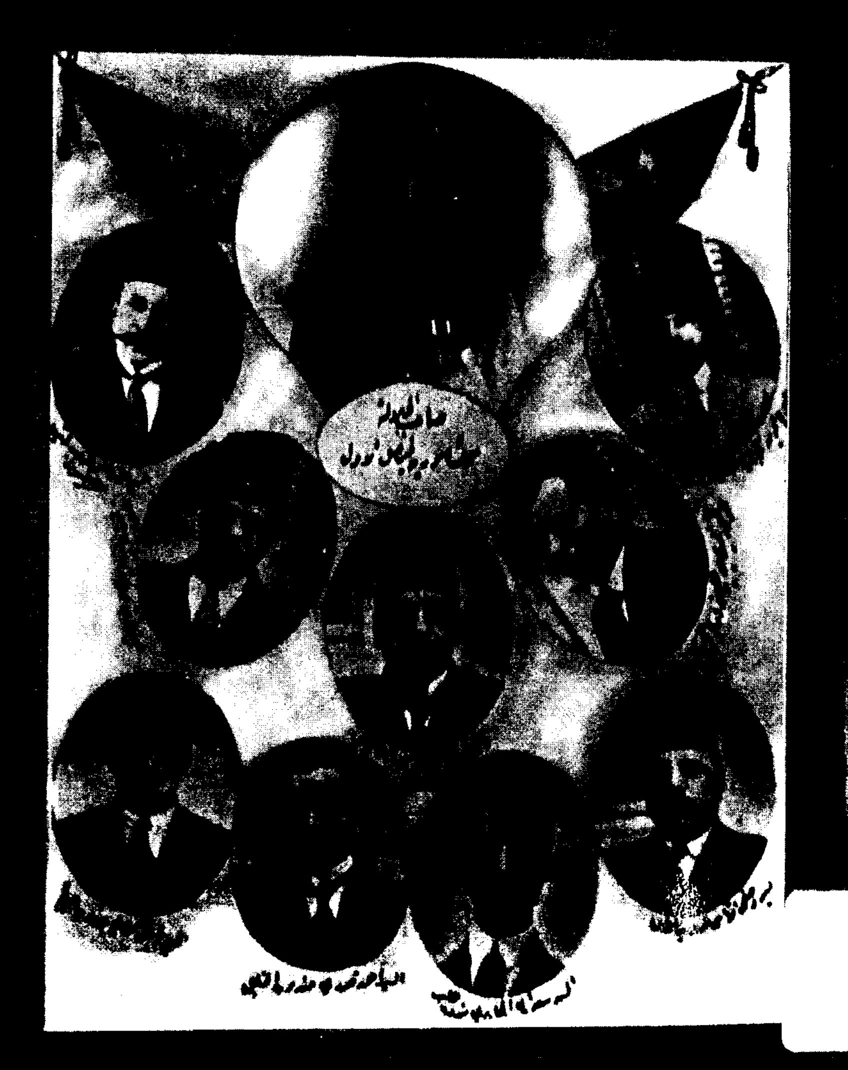
فيليب خوري

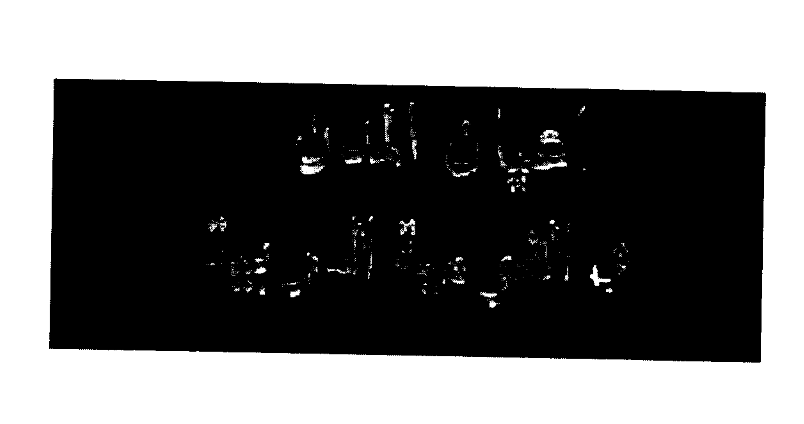
أعيان المدن والقومية العربية

سياسة دمشق ١٨٦٠ - ١٩٢٠



أعيان المدن والقومية العربية



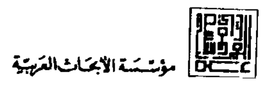


أعيان المدن
والقومية العربية

فيليب خوري

أعيان المدن والقومية العربية

سياسة دمشق ١٨٦٠ - ١٩٢٠



ترجمة: عفيف الرزاز

• فيليب خوري. أعيان المدن والقومية العربية، سياسة دمشق ١٨٦٠ - ١٩٢٠ .

• الطبعة العربية الأولى - بيروت ١٩٩٣ .

مؤسسة الأبحاث العربية،
ص.ب.: ٥٠٥٧ - ١٣ (شوران)، بيروت - لبنان، هاتف: ٦/٨١٠٠٥٥،
تلكس: ٢٠٦٣٩ دلتا - لبنان.

• العنوان الأصلي للكتاب بالانكليزية:

PHILIP S. KHOURY, *Urban notables and Arab nationalisme. The politics of Damascus 1860 - 1920*, Cambridge University Press, 1983.

اهداء

إلى أمي وأبي..

المحتويات

تصدير

ما من فكرة سيطرت على مخيلة العرب أو عبّرت عن آمالهم في القرن العشرين كفكرة القومية العربية، وقد لا يكون موضوع استأثر كما استأثرت باهتمام المؤرخين في الشرق الأوسط. لكن، بينما قام مؤرخون كثيرون باستكشاف مصادر القومية العربية فإن قليلين اهتموا بدراسة البيئة الاجتماعية والسياسية التي تطورت فيها هذه الفكرة لتصبح حركة ايديولوجية. وتحاول هذه الدراسة تصحيح هذا الخلل وسدّ هذه الثغرة.

وتركز الدراسة على الحياة الاجتماعية والسياسية في دمشق العثمانية، وبشكل أخصّ على عائلات كبار الأعيان في المدينة، والتي كان لها أن تلعب دوراً لا يتناسب مع حجمها في التفعيل السياسي لفكرة القومية العربية قبل الحرب العالمية الأولى. ويكشف الفصلان الأول والثاني الطرق التي كان فيها لعوامل بعيدة المدى، كإعادة التكوين العثماني والتوسع الاقتصادي الأوروبي وتحوّل الزراعة باتجاه التجارة في سورية، أن تشجع ظهور شبكات من العائلات النافذة محلياً في دمشق، والمتنافسة والمختلفة والمتمايزة اجتماعياً، لتكوّن طبقة عليا متماسكة اجتماعياً. ولقد نتجت هذه الطبقة من ملاّك الأراضي والبيروقراطيين، في ظل سلطة عثمانية مركزية متزايدة النشاط، زعامة مدينية جديدة سيطرت على السياسة المحلية بعد العام ١٨٦٠.

وعلى الرغم من أن هذه الزعامة لم تواجه أية تحديات جدية ممن هم أدنى منها في السلّم الاجتماعي في دمشق، فإنها لم تكن متحررة أبداً من النزاعات الداخلية. وكان التنافس الاقتصادي والسياسي بين شبكات عائلات الطبقة العليا وفي داخلها عارماً دوماً. ويركز الفصل الثالث على الطرق التي عبّرت بها هذه الانشقاقية عن نفسها ايديولوجياً بعد أن هزت ثورة «تركيا الفتاة» عام ١٩٠٨ أركان التوازن الراسخ للقوى بين النخب العربية المحلية والسلطات التركية. ولقد فقد عدد من الزعماء المحليين في

دمشق مناصبهم وعانوا خسارات مادية بتأثير الاصلاحات المركزية وسياسات «التتريك» التي اتبعتها جماعة تركيا الفتاة. وكانت هذه الجماعة المستاءة من أعيان المدينة هي التي التقطت فكرة العروبة التي توفرت مؤخراً، لكنها كانت لا تزال في حالة سبات، وجعلت منها أداة ايديولوجية تعيد بها ترسيخ موقعها السياسي.

ويقدم الفصل الأخير توضيحاً للحياة السياسية في عهد الدولة العربية قصيرة العمر التي أنشأها الأمير فيصل في سورية ما بعد الحرب بالتشديد على استمرار الانشقاقية بين الجماعات المتنازعة من أعيان المدينة والمعبّر عنها ايديولوجياً. لكن حجم الحركة القومية العربية اتسع الآن ليضمّ مدناً رئيسية أخرى في الداخل السوري. وإلى هذا، فقد أصبحت للأعيان القوميين الآن اليد العليا في السياسة حتى قيام فرنسا باحتلال سورية عام ١٩٢٠ وضبط هذا التوجه لما يقرب من حياة جيل كامل.

وإني أود أن أعبر هنا عن تقديري لعدد من الأشخاص والمؤسسات الذين ساعدتني معونتهم على إخراج هذا الكتاب إلى النور.

وإني مدين بالدرجة الأولى لأستاذي ألبرت حوراني، الذي أشرف على دراساتي للتخرج في جامعة هارفرد منذ البداية، والذي شجعني على تأليف هذا الكتاب.

لقد كتبت جزءاً كبيراً من نصّ الكتاب في أكسفورد، حيث قضيت سنتين كزميل في كلية سانت أنتوني. وأود أن أشكر الناظر والزملاء في سانت أنتوني لتقديمهم هذه الفرصة الفريدة والرائعة. وكان روجر أوين وديريك هوبوود من الكلية ومركزها للشرق الأوسط عوناً خاصاً لي. ولقد أكملت المسودة النهائية للكتاب في البيئة الدافئة والعائلية لمركز دراسات الشرق الأوسط في هارفرد، حيث قضيت سنة ما بعد الدكتوراه ١٩٨٠ ـ ١٩٨١. وكان أ. ج. ماير ودنيس سكيوتيس المتبرعين الكريمين لي. ووضعت اللمسات الأخيرة على الكتاب بعد انتقالي إلى معهد ماساشوستس للتكنولوجيا في الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٢، وإني أشكر زملائي في قسم التاريخ في دائرة العلوم الإنسانية لتشجيعهم الدائم لي وأنا أحاول صقل الزوايا الحادة في المخطوطة. وكنت قد أجريت معظم أبحاثي في لبنان وسورية حيث استقبلت بحفاوة الهيئة العاملة في مكتبة يافث في الجامعة الأميركية في بيروت والمعهد الفرنسي للدراسات العربية ومركز الوثائق التاريخية في دمشق.

ولقد أعانني عدد كبير آخر من الأصدقاء والمعلمين والزملاء وأفراد العائلة، في مرحلة أو أخرى، على استكمال هذا الكتاب. وأود الإشارة هنا إلى كل من ديانا غريمود ـ جونز وعزيز العظمة في أكسفورد، ونديم دمشقية وسلمى مردم بك في لندن، ودومينيك شيفالييه في باريس، وحنّا بطاطو ووجيه فانوس ورشيد حميد ويوسف

إيبش وسلمى جرداق وسمير خلف وظافر القاسمي وخيرية قاسمية وإدمون رباط وجورج وروز طعمة وقسطنطين زريق في بيروت، وتيري بيانيكس ودون شاتي وحسن الحكيم وسمير كحالة وكوليت خوري وجان بول باسكال وريجينا هاينيكي وعبد الكريم رافق وفؤاد صيداوي والراحل فريد زين الدين في دمشق.

ولقد احتفظت حتى النهاية بمديونيتي الخاصة بالعرفان بالجميل لشخصين شديدي الخصوصية، هما رامز طعمة وماري كريستينا ويلسون. وكان رامز قد قدمني شخصياً إلى دمشق وطبقاتها الاجتماعية وعائلاتها القديمة، وقادني عبر أحيائها القديمة والحديثة، وأوضح لي الطرق التي كانت ملكية الأرض تمنح بها السلطة والنفوذ في سورية. ولقد استفاد هذا الكتاب كثيراً من فهم ماري العميق للسياسة القومية العربية ومن مهاراتها التحريرية الهامة، ومن دعمها الثابت وغير الأناني.

مقدمة

كثيرة هي التواريخ الفكرية لأصول القومية العربية ومحتوياتها، وبقدر ما تتعامل هذه التواريخ مع مكان ولادة القومية العربية يكون عليها أن تناقش الحياة السياسية في سورية قبل الحرب العالمية الأولى مباشرة. وعموماً، قليلة هي التواريخ التي تتفحص الأوضاع الاجتماعية التي أدت إلى ولادة هذه الايديولوجيا والتي تجعلها ذات فائدة فريدة بالنسبة إلى السوريين، ممكّنة القومية العربية من أن تصبح الفكرة السياسية السائدة في الشرق العربي بعد الحرب.

وستحاول هذه الدراسة وضع القومية العربية في بيئتها الاجتماعية والسياسية التي تطورت ضمنها في طفولتها. وهي دراسة تتركز على طبقة اجتماعية واحدة في مدينة واحدة، هي دمشق. وفي رأيي أن دمشق قدمت حصة غير متناسبة من الأضواء الرئيسية الموجهة لنمو حركة القومية العربية في السنوات المبكرة من القرن العشرين، وأن أهم السياسيين القوميين في دمشق ظهروا من خلال طبقة واحدة في هذه المدينة[1]. هذه الطبقة، التي أسميها «طبقة الملاك ـ البيروقراطيين»، بدأت تتخذ لها

---

(١) على الرغم من أنني لا أنوي أن أبحث بطريقة منظمة لماذا لعبت دمشق، وليس حلب ـ وهي مدينة مثيلة تقريباً في عدد سكانها وذات أهمية تجارية أكبر في الامبراطورية العثمانية ـ دوراً أساسياً كهذا في ولادة القومية العربية، فإنه يبدو أن هناك عوامل عديدة تكاتفت لتضع دمشق بشكل أكثر مباشرة في قلب القومية العربية مع اندلاع الحرب العالمية الأولى: (١) كانت دمشق تشكل مركزاً دينياً وسياسياً أكثر أهمية من حلب نظراً لدورها كمكان تجمع للمسلمين القادمين من الشمال والشرق للقيام بالحج سنوياً إلى مكة. (٢) كانت الروابط التجارية الأقوى لدمشق تقوم مع الأقاليم الناطقة بالعربية في جنوبها وشرقها بينما كانت أقوى روابط حلب التجارية قائمة مع الأقاليم الداخلية الناطقة بالتركية في شمالها وشمالها الشرقي. (٣) ضمت دمشق سكاناً عرباً مسلمين أكثر انسجاماً من حلب بما فيها من سكان =

شكلاً في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وهو شكل شبكة جيدة التكامل، إلى حد كبير، من العائلات المدينية صاحبة الأراضي والمناصب التي كان لها أن تنتج القيادة السياسية في دمشق ومدن سورية أخرى لأجيال عديدة. ومن خلال الصراع من أجل القوة والموقع بين جناحين لهذه القيادة ظهرت فكرة القومية العربية كحركة سياسية، حركة أصبحت لها في النهاية جاذبية كبيرة في البلدان العربية(٢).

وتعود مدينة دمشق في كونها موقعاً للسلطة والنفود السياسيين في سورية إلى التاريخ القديم. ونتيجة لاحتكار المدينة للخدمات الإدارية والقضائية والتجارية فإنها دعمت الاعتماد المتبادل بينها، من ناحية، وبين أراضيها الزراعية والرعوية الداخلية، حيث كانت هذه الأراضي الداخلية هي الخاضعة عموماً للمدينة. وتزايد رجحان ميزان القوة هذا لصالح المدينة مع نموها حجماً، الأمر الذي أدى أيضاً إلى نمو الحكومة، وفي النهاية، كان الرعاة الرحّل يعتمدون على المدينة كمنفذ تجاري لجلود حيواناتهم ولحومها وألبانها المنتجة من قطعان الجمال والأغنام والماعز. واعتمدت قرى الداخل على المدينة لنيل الحماية والمرافق الاقتصادية والخدمات الاجتماعية. وبالسيطرة على هذه الخدمات كان باستطاعة المدينة أن تسيطر على طريقة الإنتاج في الريف، وأن تقرر ما يجب إنتاجه، وأن تجمع الفائض وتوجه تدفقه. وكذلك، فقد كانت المدينة السورية تقع على خطوط وطرق التجارة الدولية، وكانت تشكل مركزاً تنظيمياً للتجارة والصناعة. وفي حالة دمشق، فقد عملت المدينة أيضاً كمركز لتجمع المسلمين الراغبين في الحج من الشرق والغرب، خصوصاً وأنها - هي نفسها - مدينة مقدسة ومركز للنشاط التجاري. وكعاصمة إقليمية ذات كثافة سكانية كبيرة ومتقدمة، كانت دمشق تشكل همزة وصل للحياة السياسية بين الريف وعاصمة الامبراطورية(٣).

= عرب - مسيحين وأتراك وأكراد. (٤) دعمت دمشق نخباً سياسية وتجارية كانت عربية ومسلمة أساساً (على الرغم من أن المسيحين كانوا ناشطين تجارياً، بينما دعمت حلب نخبة سياسية مؤلفة من خليط من العرب والأتراك والأكراد ونخبة تجارية ذات مكوّن مسيحي واضح. والواقع أن المدينة السورية الوحيدة التي نافست دمشق في إسهامها بتطور القومية العربية كانت بيروت. لكن إسهام بيروت في نمو الفكرة كان أكثر منه في النحو الفعلي للحركة القومية. أما المدن الواقعة خارج سورية والتي أسهمت بقوة في ظهور القومية العربية قبل الحرب العالمية الأولى فليس بينها ما يستحق الذكر غير القاهرة، سواء من حيث كونها مركزاً ثقافياً كبيراً أو من حيث كونها ملاذاً أو ملجأ للمفكرين والناشطين السياسيين السوريين المهاجرين.

(٢) اقر بأني مدين لنظريات ماكس ويبر في ما يتعلق بالعلاقة بين الأيديولوجيا والبيروقراطية والسياسة. وبتحديد أكبر فإني تأثرت كثيراً بالإطار التحليلي الويبري الذي وظفه سي. إرنست دون في مؤلفه: **From Ottomanism to Arabism** (Urbana, 1973).

(٣) حول علاقة المدينة بالريف، والحكومة بالمجتمع، في الشرق الأوسط الإسلامي، انظر الدراسات التالية: =

خلال القرون الأربعة من الحكم العثماني لسورية كان المسؤولون يرسلون من استنبول لإدارة مدن المحافظات، ومنها كانوا يديرون الأقاليم التابعة وتقسيماتها الإدارية. وكان الحكام العثمانيون يعتبرون غرباء عادة، وكثيراً ما كانوا يبقون على مسافة من الشعوب التي حكموها، وما كانوا يتكلمون العربية، وكثيراً أيضاً ما كان رؤساء هؤلاء الحكام في عاصمة الإمبراطورية يفرضون قيوداً على سلطاتهم كمنعهم من أن تكون تحت تصرفهم القوة اللازمة لفرض السيطرة المطلقة على المدن والريف. وبالتالي فقد كان على هؤلاء الحكام أن يستخدموا العناصر المحلية ذات الاستقلال السياسي والنفوذ الاجتماعي لاستكمال أو تمويه السلطة التي يستمدونها من استنبول ولسدّ الثغرات في معرفتهم وخبرتهم المحلية. وأدت الحاجة إلى تعيين المصادر المحلية ذات النفوذ إلى السماح لنوع معين من السياسيين بالبروز، الأمر الذي منح الحياة السياسية في سورية درجة من الاستقرار والاستمرارية. وبقيت هذه الطريقة السياسية عاملة طوال العهد العثماني (وكانت قد بدأت في عهود أبكر كما في عهد المماليك)، لكنها ربما أصبحت أكثر حيوية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. ولقد سمّى ألبرت حوراني هذه الطريقة بـ «سياسة الأعيان»[4]، نظراً لأن الأعيان أو الأسياد كانوا يشكّلون المصادر المحلية للنفوذ في المدن السورية، المعترف بها والمستفاد منها لدى الحكام المفروضين من الخارج.

وكان على الوجيه المجنَّد لمساعدة الحاكم أن يكون أصلاً زعيماً في مجتمعه، وهذا ما يدعو إلى تجنيده. وعادة لم يكن التجنيد يتم بالإكراه. بل لأن موقع القيادة الذي اكتسبه الوجيه بنفسه كان يتعزز من خلال امتلاك السلطة الشرعية. والواقع أن الحصول على مركز محلي مستقل للسلطة كثيراً ما اجتذب إليه انتباه السلطة الإمبراطورية بحيث كان النفوذ يتعزز ويضخّم أكثر بكثير من قدرات الوجيه الذاتية. وكان الوجيه ـ السياسي يخدم كوسيط أو سمسار للسلطة الإمبراطورية أو للمجتمع الذي ينتمي إليه. ولكي يكون الوجيه ناجحاً لم يكن بإمكانه أن يعارض مصالح

= Jean Sauvaget, Alep. *Essai sur le développement d'une grande ville syrienne des origines au milieu du XIX^e siècle*, 2 vols. (Paris, 1941); Jacques Weulersse, *Paysans de Syrie et du Proche-Orient* (Paris, 1946); Ira M. Lapidus, *Muslim Cities in the Later Middle Ages* (Cambridge, Massachusetts, 1967); Albert Hourani *The Emergence of the Modern Middle East* (London, 1981); A. H. Hourani and S. M. Stern (eds.), *The Islamic City* (Oxford, 1970); André Raymond, *Artisans et commerçants au Caire au XVIII^e siècle*, 2 vols. (Damascus, 1973-74); Roger Owen, *The Middle East in the World Economy 1800-1914* (London, 1981); Janet L. Abu-Lughod, *Cairo: 1001 Years of the City Victorious* (Princeton, 1971).

(٤) Albert Hourani, «Ottoman Reform and the Politics of Notables», in W.R. Polk and R. L. Chambers (eds.), *Beginnings of Modernization in the Middle East* (Chicago, 1968), pp. 41-68.

السيد الأعلى لأنه يخاطر في ذلك بمنعه من إمكانية الاتصال بالسلطة، ولا كان بإمكانه تهديد مصالح زبائنه المحليين لأنه يخاطر في ذلك بفقدان نفوذه المستقل وبالتالي فقدان فائدته للحاكم.

وكانت القاعدة بالنسبة إلى الوجهاء هي أن يدافعوا عن النظام الاجتماعي والوضع القائم سياسياً من خلال دعم الحكومة. والواقع أن القادة المدينيين عملوا بالشراكة مع الحكومة لتأمين الاستقرار. لكن كانت هنالك أيضاً حالات كان الوجهاء يقودون فيها حركات الاحتجاج ضد الحكومة من خلال تعبئة القوى الشعبية التي كانوا يستمدون منها نفوذهم المستقل. وكان أمثال هذه الحالات يظهر عندما تسعى حكومة قوية معينة إلى فك الشراكة أو الاتفاق أو عندما تصبح الحكومة أضعف من التمسك بهدف مساومتها. وعلى العموم، فإنه نادراً ما حاول الأعيان قلب نظام الحكم العثماني من خلال عمل ثوري ما. وفي كل الحالات فإن دورهم السياسي لم يشرَّع أبداً، بل بقي غير رسمي وكثيراً ما كان «ملتبساً»، كما يقول حوراني[٥].

وكان النفوذ المستقل لبعض الزعماء المدينيين متجذراً في «الهيبة الموروثة لمركز اجتماعي - ديني قديم»[٦]. وكان الأعيان والوجهاء ينتمون إلى عائلات ذات منزلة في المؤسسة الدينية المحلية، ويسيطرون على إقطاعات الضرائب، وكثيراً ما كانوا يرتبطون بشكل حميم بالبورجوازية التجارية المسلمة، وكان لهؤلاء الزعماء المدينيين ولعائلاتهم في العقود الأخيرة من العهد العثماني أن ينقلوا النوع التقليدي لنفوذهم إلى نوع من السلطة أكثر استقراراً مستند إلى ملكية الأرض والمناصب الحكومية في الجناح العلماني المتنامي من بيروقراطية الدولة، وهي قاعدة أكثر تلاؤماً بكثير مع الحقائق العثمانية لنهاية القرن. في هذه الأثناء كان وجهاء مدينيون آخرون قد اكتسبوا نفوذاً محلياً حديثاً نسبياً. وكان نفوذهم يعود في أصوله إلى مراكزهم العسكرية أو التجارية (وكثيراً ما كان الاثنان يتماشيان معاً) التي كانوا قادرين أيضاً على تحويلها إلى قاعدة قوية مبنية على ملكية الأرض أو على المنصب. والنقطة التي يجب التشديد عليها هنا هي أن الأكثرية الغالبة من الزعماء المدينيين في سورية كانت قد أتت من عائلات مدينية قوية ونافذة شكّلت طبقة الملاك - البيروقراطيين.

وقبل النظر عن قرب أكثر إلى تشكل طبقة الملاك - البيروقراطيين في دمشق والقيادة السياسية التي أنتجتها هذه الطبقة، وإلى طبيعة هذه القيادة وسلوكها،

---

(٥) A. H. Hourani, «The Islamic City in the Light of Recent Research», in A. H. Hourani and S. M. Stern (eds.), *The Islamic City*, p. 19.

(٦) Albert Hourani, «Revolution in the Arab Middle East», in P. J. Vatikiotis (ed.), *Revolution in the Middle East and Other Case Studies* (London, 1972).

وإسهامها الأساسي في ترجمة فكرة العروبة إلى حركة سياسية في مطلع القرن العشرين، هناك سؤالان هامان يحتاجان إلى محاولة للإجابة عنهما. أولاً، ما هو المعني باستخدام تعبير «طبقة» في هذه الدراسة؟ ثانياً، لماذا تمكن أفراد من طبقة الملاك - البيروقراطيين، دون أفراد من الطبقات الأخرى، من الحصول على مقاعد لهم في قمة الحياة السياسية في سورية في القرن التاسع عشر جنباً إلى جنب مع ممثلي الحكومة العثمانية ومع مسؤولي القنصليات الأوروبية المتزايدي النشاط؟[٧]

بالاستناد إلى مفهوم حنّا بطاطو للطبقة فيما يتعلق بمجتمع عربي (مجتمع العراق) فإن الطبقة، قبل كل شيء آخر، عبارة عن «تشكيل اقتصادي الأساس وإن كان يشير في النهاية إلى الموقع الاجتماعي لمكوّنيها من الأفراد والعائلات في مظاهره المتنوعة»[٨]. ومن الواجب هنا تعريف الطبقة من خلال ملكيتها أو - وبدقة أكبر - من خلال علاقاتها بوسائل الانتاج. وأكثر من هذا، فإن وجود طبقة رئيسية يفترض وجود ما لا يقل عن طبقة أخرى ذات مجموعة مختلفة من العلاقات بوسائل الانتاج. لكني أقبل، مثل بطاطو، بما لا يقل عن مؤهلين اثنين آخرين. الأول، هو أن هناك ضمن كل طبقة رئيسية تباينات داخلية إلى درجة أن الطبقة يمكن أن تكون مؤلفة من تراتبية من الطبقات الفرعية تترابط، بدورها، «فيما بينها كما لو كانت طبقات منفصلة»[٩].

والثاني هو أن وجود الطبقة لا يفترض مسبقاً احتياجها «عند كل نقطة لفعل وجودها التاريخي أو للشعور بنفسها كوحدة. . . ولا تحتاج لأن تكون جماعة منظمة مدركة لذاتها»[١٠]. حتى وإن كان سلوك أفراد الطبقة «مكيفاً طبقياً» فإن هؤلاء قد لا

(٧) على الرغم من أن الصورة السياسية لدمشق القرن التاسع عشر كانت تضم مسؤولي الدولة العثمانية وأعيان المدينة والقناصل الأوروبيين فإني سأهتم في هذه الدراسة أساساً بالتفاعل بين الأعيان والدولة العثمانية. وعلى العموم، فإنه ما من صورة للحياة السياسية لهذه الفترة يمكنها أن تكون كاملة من دون تحليل لدور القناصل الأوروبيين. وكما قال ألبرت حوراني فإن القناصل الأوروبيين في دمشق وحلب وبيروت وأماكن أخرى من سورية كانوا يتصرفون في تلك الأيام كأعيان، أي كوسطاء و «منظمين سياسيين» بين الدولة والمجتمع. ونظراً لأنه كان باستطاعة القناصل الوصول إلى الحكومة فقد كان سكان المدن يطلبون تدخلهم أحياناً. «Ottoman Reform» pp. 64-8. وعلى العموم، فمن المفيد الإشارة إلى أنه على الرغم من أن الدور القنصلي الأوروبي في سياسة دمشق غير قابل للتجاهل، فقد كان واضحاً أنه أقل أهمية منه في بيروت، حيث كانت المصالح التجارية والثقافية الأوروبية أكثر كثافة بكثير.

(٨) Hanna Batatu, «Class Analysis and Iraqi Society», *Arab Studies Quarterly* 1 (Summer 1979), p. 231.

ويعتمد بطاطو هنا، طبعاً، على مفهوم كارل ماركس للطبقة.

(٩) المصدر نفسه، ص ٢٣٣.

(١٠) المصدر نفسه، ص ٢٣٤.

يمتلكون «وعياً طبقياً»[١١] على الرغم من تشابههم الشديد في المصالح والميول. وعلى سبيل المثال فإننا قد نجد ضمن طبقة واحدة عناصر مثل كبار ملاكي الأراضي الذين لهم مصالح صاعدة، وكبار ملاكي الأراضي الذين لهم مصالح متدهورة، حيث تنتظم الفئتان في الجانبين المتقابلين من الحاجز السياسي حول موضوعات معينة، وخصوصاً في غياب التهديدات الخارجية المباشرة أو التحديات المفروضة على طبقتهم. والواقع أنه لا بد من وجود حاجة عند أفراد الطبقة للشعور باضطرارهم إلى رصّ صفوفهم وتوضيح مصالحهم المشتركة كطبقة بالنسبة إلى موضوعات سياسية «أساسية»[١٢]. وإذا لم يحصل ذلك فإن للنزاع داخل الطبقة (أو حتى النزاع العرقي) أن يظهر معبراً عنه بالانشقاقية عمودية البنية بدلاً من الصراع بين الطبقات، ويرجح عندئذ أن يكون هذا النزاع هو القوة الفاعلة وراء ظهور حركات اجتماعية وسياسية معينة.

في حالة سورية (كما في حالة العراق) لم نبدأ برؤية تشكل الطبقات على مستوى له مغزاه إلا في القرن التاسع عشر، وهو ما حدث كنتيجة للتكامل الاقتصادي السوري تدريجياً مع السوق العالمية. ولا شك في أن الطبقات كانت قد وجدت قبل ذلك لكن التعرف إليها كان أصعب بكثير وكان مدى حياتها أقصر بكثير، وهو ما يعود أساساً إلى أن علاقاتها بوسائل الإنتاج، وخصوصاً بملكية الأرض، كانت أقل استقراراً بكثير. والواقع أن أمن الملكية غير المدينية والحق المشروع لتوريث هذه الملكية من جيل إلى آخر من دون الخطر المنتظم لمصادرة الدولة لها أو لوقف الرحّل لحياة الاستيطان. هي ظواهر لم تبرز على نطاق واسع، وللمرة الأولى، إلا في القرن التاسع عشر. وعلى العموم، فقد كانت عملية تبلور الطبقات في سورية بتأثير التطور الرأسمالي كانت عملية غاب عنها التوازن بشكل مطلق. فقبل الحرب العالمية الأولى كانت هنالك طبقات قليلة «محددة المعالم بوضوح» أو كوّنت تشكيلات مستقرة نسبياً. وليست هناك أكثر من مؤشرات قليلة واضحة تثبت وجود وعي سياسي قوي. وكان تشكل الطبقات وتماسكها لا يزال قيد الفعل وكانت بعض الطبقات لا تزال تتمايز على أسس عرقية أو دينية، أو بحسب مستوى الدخل، أو بدرجة إمكانية الوصول إلى السلطة والدولة، أو بطبيعة تفاعلها مع أوروبا[١٣].

---

(١١) المصدر نفسه، ص ٢٣٤.

(١٢) المصدر نفسه، ص ٢٣٨. ومن أجل معالجة لهذا الموضوع، انظر أيضاً:

Hanna Batatu, *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq* (Princeton, 1978), especially Book 1.

ولقد تبنيت هذا الموقف في مؤلفي:

«The Politics of Nationalism: Syria and the French Mandate, 1920-1936» (Ph. D. Diss., Harvard University, 1980).

(١٣) انظر: Batatu, «Class Analysis», pp. 231-7.

وعلى العموم، فإن طبقة واحدة في سورية بدت في تلك الأيام أكثر استقراراً وأكثر تمايزاً واضحاً عن غيرها، وكانت هذه الطبقة هي التي سيطرت على المسرح السياسي المحلي. وكان ظهور طبقة الملاكين ـ البيروقراطيين في سورية مرتبطاً بعملية الامتلاك الخاص للملكية، وهي العملية التي تتابعت بلا توقف في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، لا في المدن وضواحيها فحسب بل أيضاً في أطراف المناطق المزروعة كذلك. وترافق تحول الزراعة إلى التجارة مع تطور وسائل الاتصالات الحديثة الأمر الذي ساعد في خلق إطار للتملك الخاص للملكية وتدعيمه في قبضة شبكة متزايدة الترابط من العائلات المدينية التي ترتبط بالعاصمة الامبراطورية من خلال بيروقراطية الولايات. والواقع أن هذه العائلات كانت تحظى بدعم الدولة، التي كانت مدعومة، بدورها، من قبل إدارة عسكرية ومدنية فاعلة. وكان اجتماع الأرض مع المنصب العام يمنح العائلة وأفرادها سلطة لا منازع فيها على المستوى المحلي. وكان هذا أكثر صحة خصوصاً في مدن سورية الداخلية مثل دمشق، حيث كان هنالك انسجام عالي الدرجة اجتماعياً وثقافياً بين جماهير المدينة والطبقة المحلية العليا. وهنا، لم تقتصر الطبقة المتماسكة اجتماعياً عى تأمين البضائع والسلع والخدمات الحيوية لجماهير المدينة بل قامت أيضاً بحماية إيمانها وعملت كحارس طبيعي لثقافتها. وبكلمات أخرى، فقد كانت هنالك في دمشق ومدن أخرى طبقة مسلمة ـ سنية مندمجة تبنّت ومثلت العامة ذات الأكثرية المسلمة ـ السنية موفرة لها زعماءها الاجتماعيين السياسيين والثقافيين الذين جسدوا وقننوا معتقداتها ودعموا قانونها للسلوك الأخلاقي. ونتيجة لذلك كانت الثقافة السياسية في المدن موحدة ومتكاملة نسبياً، وكانت السياسة تعرَّف بأنها التفاعل المتبادل بين الطبقة المحلية العليا والإدارة العثمانية[١٤].

لكن، وعلى النقيض من السهولة النسبية التي ثبتت بها طبقة الملاك ـ البيروقراطيين سلطتها المحلية بعد عام ١٨٦٠ فقد شهدت كل الطبقات الأخرى تقريباً تآكلاً مستمراً في مواقعها، بل وتحلل بعضها كلياً أمام الضغوط الاقتصادية الأوروبية المتكثفة وقوى المركزية العثمانية. وفي الريف، وجد الفلاحون من صغار الملاكين أنفسهم واقعين في شرك رأس المال. وحلّت الزراعة الموجهة للسوق محل زراعة الاكتفاء الذاتي، كما تغيرت طرق الزراعة، ووجدت العائلة الفلاحية الصغيرة، أو مجتمع القرية، نفسها محاصرة بوجهاء المدن أصحاب الأراضي المثمرة مالاً والمتعطشين للأرض والربح. وفقد فلاحون كثيرون، وأحياناً قرى بكاملها، أراضيهم لصالح الوجهاء وتحولوا إلى مشاركين في المحصول فقط، أما آخرون، أسوأ حظاً،

---

(١٤) انظر مؤلَّفي: «Politics of Nationalism», Vol. 3, Appendix 3, Tables 3-E, 3-G, 3-H, pp. 1164, 1166, 1167.

فقد انتزعت أراضيهم كلياً وأصبحوا إما عمالاً مأجورين في عقارات كبار الملاك أو أنهم هربوا إلى المدن والبلدات الصغيرة. وبشكل مشابه تفككت الأواصر التي كانت تربط القبائل الرحّل تدريجياً تحت ضغط وثقل دولة عثمانية مستعيدة لشبابها وقوتها وساعية إلى فرض الاستقرار في الريف عن طريق إخضاع القبائل الممتهنة الغزو والسلب وتوطينها. ووُظِفت في هذا طريقتان جنباً إلى جنب: القوة العسكرية واستمالة الزعماء القبليين بمنحهم أراضيَ وامتيازات ضريبية خاصة، وهو ما حوَّل الزعماء في النهاية إلى ملاكين كبارٍ وقبائلهم إلى فلاحين في أراضيهم(١٥).

وطرأت على الحياة المدينية أيضاً تغيرات هامة خلال القرن التاسع عشر. ولم يكن هنالك فقط انتقال للسلطة النسبية في المدن السورية من مدن الداخل إلى مدن الساحل (وخصوصاً بيروت) نظراً للنمو الهائل للتجارة مع أوروبا، بل كان هنالك أيضاً انتقال تدريجي لموقع القوة ضمن المدينة من الأحياء والأسواق القديمة، إلى الأحياء الجديدة ذات الأجواء الأوروبية وبعض الرفاه المادي المتوفر في المدينة الأوروبية الحديثة. أما في المدينة القديمة فصارت الحرف التقليدية تواجه صعوبة متزايدة في التنافس مع طوفان السلع الأوروبية الأرخص ثمناً والأفضل نوعية في أغلب الأحيان، واختفت حرف كثيرة كلياً. صحيح أن بعض الحرف في مدن مثل دمشق وحلب شهدت انتعاشاً في القرن التاسع عشر من خلال تركيزها على أسواق خاصة أو محدودة، لكن هذه كانت، في النهاية، عاجزة عن تطوير تقنيات إنتاج جديدة وأرخص كلفة(١٦). وبشكل مشابه فقد عانى التجار المسلمون العاملون في التجارة الإقليمية خسائر جسيمة في تنافسهم مع بيوتات التجارة الأوروبية ووكلائها المحليين.

وكان هؤلاء الوكلاء من الموارنة المتدينين المحليين والمسيحيين وبعض اليهود الذين شعر الأوروبيون بالارتياح للتعامل معهم. والحماية التي سعت إليها هذه الأقليات الدينية وحصلت عليها من القوى الأوروبية، إلى جانب التعليم الذي قدمته لها البعثات التبشيرية الأوروبية والأميركية، أعدتها بشكل خاص لتخدم كوكلاء للتجارة والمصالح الدبلوماسية الأوروبية. وتوسعت الامتيازات الأجنبية في النهاية لتسمح للقناصل الأجانب بمنح المسيحيين الحماية التجارية التي شملت امتيازات

---

(١٥) انظر مؤلَّفي:
«The Tribal Shaykh, French Tribal Policy and the Nationalist Movement in Syria between Two World Wars», *Middle Eastern Studies 18* (April 1982), pp. 180-93.

(١٦) Jean-Paul Pascual, «La Syrie à l'époque ottomane (le XIX^e siècle), in André Raymond (ed.), *La Syrie d'aujourd'hui* (Paris, 1980), pp. 49-50; Owen, *The Middle East*, pp. 171-3, 261-4; Theodore R. Swedenburg, «The Development of Capitalism in Greater Syria, 1830-1914: an Historico - Geographical Approach» (MA diss., University of Texas at Austin, 1980), pp. 49-63.

خاصة كدفع ضرائب أقل من الضرائب التي يدفعها التجار المسلمون عن الاستيراد والتصدير. وعلى الرغم من أن المسيحيين واجهوا أحياناً موجات من ملاحقة الأكثرية المسلمة لهم فإنهم بدأوا، بعد العام ١٨٦٠، يتمتعون بعهد جديد من الأمان والازدهار الناجم عن الضغوط الأوروبية المتزايدة على الدولة العثمانية لضمان حمايتهم. ونتيجة لذلك، فإن البورجوازية التجارية المسيحية لم تكتفِ بتعميق انغماسها في تجارة الاستيراد والتصدير، بل أن محميي أوروبا هؤلاء جعلوا من أنفسهم مرابين وأصحاباً لمصارف تقرض الحرفيين والملاكين والفلاحين المسلمين.

وإلى جانب طبقة الملاكين ـ البيروقراطيين، كانت الطبقة الوحيدة الأخرى في سورية التي ارتقت مصالحها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر هي الطبقة التجارية المسيحية. وعلى العموم، يتبقى سؤال لا بد من طرحه: إذا كان صحيحاً حقاً أن النظام العثماني كان يعمل في صالح هاتين الطبقتين لماذا إذاً بدا أن كلتيهما كانتا تعملان ضد النظام في مطلع القرن العشرين؟ لماذا كان المسيحيون السوريون من أول من طرح فكرة «العروبة» الجديدة بينما كان أفراد طبقة الملاك ـ البيروقراطيين أول من ترجم هذه الفكرة إلى حركة سياسية ذات أبعاد قومية قبل الحرب العالمية الأولى؟ كما سنرى لاحقاً، كانت الطبقتان كلتاهما عاجزتين عن التمتع بالفوائد الكاملة للنظام العثماني. كان المسيحيون السوريون مهددين فعلاً بفقدان موقعهم في نهاية القرن التاسع عشر، في حين أن قسماً من طبقة الملاك ـ البيروقراطيين عرف فعلاً فقداناً لموقعه في مطلع القرن العشرين. وبكلمات أخرى، فإن مصالحهم لم تكن قادرة على مجاراة توقعاتهم المتصاعدة. ويجب على أي تفسير منظم لصعود القومية العربية أن يأخذ في اعتباره اتساع الهوة التي كانت آخذة في النمو في هذه الأثناء بين مصالح كلتا الطبقتين وتوقعاتها.

الفصل الأول

الصورة السياسية لدمشق عام ١٨٦٠

في ظل حرارة تموز (يوليو) ١٨٦٠ ضربت دمشق سلسلة من أعمال العنف. وعلى مدى ثمانية أيام ارتكبت حشود من البدو والدروز والقرويين الآخرين المجاورين والعسكر الأكراد مجازر وأعمال سلب جرت بشكل رئيسي في حي باب توما المسيحي القديم، وكانت تلك أياماً ثمانية بقيت أصداؤها مخيّمة على التطورات السياسية في دمشق لأجيال متوالية.

هذا الحدث منح الحكومة العثمانية فرصة تثبيت سيطرتها على دمشق. وسرعان ما لحق فؤاد باشا، وزير الخارجية الإصلاحي الذي تفاوض حول تسوية مؤقتة للحرب الأهلية في جبل لبنان، بالحاكم العثماني حديث التعيين في دمشق مدعوماً بأربعة آلاف جندي. وكان فؤاد على معرفة جيدة بمهمته. ولتفادي التدخل الفرنسي باسم «المسيحية الشرقية» فإنه اختلق تسوية عوضت المجتمع المسيحي محطم الآمال ووزعت عبء الذنب بشكل منصف وسريع. والواقع أنه أنشأ، من ناحية، لجنة مؤلفة من دمشقيين معروفين، مسلمين ومسيحيين، لتحديد التعويضات عن الخسائر الفادحة التي لحقت بسكان باب توما. كما أنه، من ناحية أخرى، سجن ونفى وشنق مجموعات من كبار الوجهاء والموظفين المسلمين لأنهم فشلوا في تلافي حمام الدم الذي ذهب بحياة حوالى ستة آلاف نسمة(١).

---

(١) K. S. Salibi, «The 1860 Upheaval in Damascus as Seen by al-Sayyid Muhammad Abu'l Su'ud al-Hasibi, Notable and later Naqib al-Ashraf of the City», in W. R. Polk and R.L. Chambers (eds.), *Beginnings of Modernization in the Middle East: The Nineteenth Century* (Chigao, 1968), p. 197,

ويدعي صليبي أن ٥٥٠٠ شخص قتلوا في اليوم الأول. انظر أيضاً:

Fritz Steppat, «Some Arabic Manuscript Sources on the Syrian Crisis of 1860, in J. Berque and D. Chevallier (eds.), *Les Arabes par leurs archives* (Paris, 1976), p. 189.

وشكل أفراد الطائفة المسيحية، في ظل حماية فؤاد باشا، جماعة ضغط (لوبي) قوية تدبّرت أمر كسب تعويضات كبيرة لها ولزبائنها. وبدىء فوراً بإعادة إعمار باب توما وتشجيع سكان الحي على العودة إليه[٢]. وعلى العموم، فإن آلافاً من أولئك الذين سارعوا إلى الهرب إلى مناطق أكثر أمناً في جبل لبنان وبيروت لم يقتنعوا بأن مناخ دمشق كان قد أصبح ملائماً لعودتهم. في هذه الأثناء، استغل زعماء المسيحيين الموجودون في اللجنة مناصبهم لتحويل قسم محترم مما خصص من تعويضات إلى عائلاتهم. ومع ذلك، فإن المسيحيين الذين بقوا في المدينة كانوا راضين عموماً عن كرم فؤاد باشا المستمدّ من إفراغ جيوب أثرياء دمشق المسلمين[٣].

في نهاية شهر آب (أغسطس) كانت مهمة توزيع العقوبات قد أنجزت. وجاءت لائحة الذين طبقت بحقهم عقوبة النفي أو الإعدام وكأنها لائحة بأسماء مشاهير أهل المدينة. وكانت أرفع الشخصيات السياسية التي عانت إدانات فؤاد باشا من أعضاء المجلس المحلي في معظمها. وكانت هذه الهيئة (المجلس) المشاكسة قد سببت للحكومة العثمانية الكثير من الصداع خلال السنوات العشرين السابقة بسبب مقاومتها العنيدة لسلسلة من إصلاحات المركزة التي فرضتها استنبول والتي تعارضت مع مصالح أعضاء المجلس. لكن فؤاد باشا كان حريصاً بما يكفي على عدم إرسال زعماء المجلس إلى المشانق[٤]. وتسبب الإبعاد بردّ فعل محلي أضعف مما كان سيسببه الإعدام، بالإضافة إلى أنه أسهم في نقل توازن القوى من يد المجلس إلى يد السلطات العثمانية.

Salibi, «The 1860 Upheaval», p. 201.

(٢) وأعيد توطين عدد من العائلات المسيحية في مساكن مصادرة في أحياء إسلامية، وخصوصاً في القنوات.

(٣) Elias N. Saad, «The Damascus Crisis of 1860 in Light of «Kitab al-Ahzan», an Unpublished Eye-Witness Account» (MA diss., American University of Beirut 1974), pp. 88-9, 92.

تعطي هذه الرواية المغفل اسم صاحبها المسيحي الدمشقي فكرة عن ثراء بعض الشخصيات البارزة في باب توما من الذين كانوا أعضاء في لجنة التعويضات. وعلى سبيل المثال، فقد طلب سركيس دبانة تعويضات بلغت ٨٠٠ ألف قرش وحصل على ٤٢٥ ألفاً. أما أنطون شامي، أبرز الشخصيات المسيحية في اللجنة، فقد حصل على ترميم كامل لبيته عام ١٨٦٦، وكان بيته معروفاً يومها بأنه أجمل وأفخم بيوت دمشق على الاطلاق.

Saad, «The DamascusCrisis», pp. 71 - 6.

(٤) تشمل أسماء أبرز الأعيان الذين شنقهم فؤاد باشا كلاً من: محمود الركابي ومحمد القطنا وصالح الأيوبي وحسن البهنسي ومصطفى بك الحواصلي. وكان الوالي العثماني أيام تلك الأحداث، أحمد باشا، قد قتل بإطلاق النار عليه في استنبول بعد استدعائه إليها. وعلى العموم، فقد كان بين المنفيين أعيان أبرز من أعضاء المجلس، منهم: سعيد الكيلاني والشيخ عبدالله الحلبي وطاهر العمادي وأحمد العجلاني والشيخ عمر الغزي وأحمد الحسيبي وعبدالله بك العظم.

وألقى المسيحيون الذين شهدوا أحداث تموز (يوليو) وآب (أغسطس) ١٨٦٠، لكنهم لم يؤرخوا لها إلا بعد سنوات، كل اللوم على زعماء المجتمع المسلم لفشلهم في أداء واجبهم التقليدي لحماية الأقلية المسيحية بما يتفق مع أصول الشريعة. وكانت العقوبات متناسبة مع هذا الإهمال(٥). وإذ كتب هؤلاء المؤرخون المسيحيون في وقت لاحق، بعد أن تحسنت العلاقات بين المسلمين والمسيحيين بفعل ضغوط استنبول وأوروبا، فإنهم لم يروا شيئاً فريداً أو متميزاً في مسارعة قسم من المسلمين للدفاع عن المسيحيين ضد مسلمين آخرين.

وهناك رواية أخرى تختلف كلياً في تركيزها عن الرواية المسيحية للأحداث، كتبها أحد أفراد كبريات عائلات دمشق المسلمة. وكان الكاتب، أبو السعود الحسيبي، شاباً فريداً لا عمل له في العام ١٨٦٠، وكان سليل أسرة غنية تدّعي تحدرها من صلب الرسول. وإذ كتب الحسيبي عن الأحداث بعد وقوعها بثماني سنوات فإنه كان أكثر اهتماماً بوصف ردود فعل وجهاء دمشق المحليين منه بتقديم رواية تفصيلية عن المجزرة نفسها. ويؤكد الحسيبي أن وجهاء دمشق الكبار صدموا وأحبطوا لمجزرة باب توما، لكنهم لم يكونوا مسؤولين بشكل من الأشكال عن الأفعال الشريرة التي ارتكبتها العامة التي جرت مسعورة لأنهم لم «يستشاروا ولا هم أعلموا» بالأمر ساعة وقوع الانفجار. ويمضي الحسيبي مدافعاً عن الوجهاء لأنهم حاولوا ضبط مسار الأحداث عندما عرفوا بوقوعها، مع أنه يعترف بأن هؤلاء لم ينجحوا كثيراً في محاولتهم هذه(٦). والنقطة المثيرة للاهتمام هي أن وجهاء دمشق ـ المعتقد أنهم كانوا يشكّلون أكبر القوى الاجتماعية والسياسية في المدينة ـ أثبتوا عدم قدرتهم على السيطرة على الوضع.

واعتبر أبو السعود الحسيبي أن وجهاء دمشق، أو «أهل العرض» هم أفراد العائلات الدينية الشهيرة في تلك الأيام. وعلى العموم، فإنه سمح بالاستثناءات للائحة طويلة من الوجهاء العلمانيين الذين مررهم كمواطنين شرفاء. وعلى سبيل المثال فإنه ضمّن اللائحة أقاربه من عائلة الركابي، وهم ملاكون ـ تجار من أصل بدوي نبيل، وعائلة العظم، أحفاد حكام دمشق الأقوياء في القرن الثامن عشر(٧). وذهب الحسيبي مطولاً في تبرئته للوجهاء من كل ذنب ومسؤولية عن مذبحة عام

---

(٥) المصدر السابق، ص ٤٤. و: نعمان القساطلي، «كتاب الروضة الغناء في دمشق الفيحاء» (بيروت، ١٨٧٩).

(٦) Salibi, «The 1860 Upheaval», p. 197.

(٧) Saad, «The Damascus Crisis», pp. 71-5; Salibi, «The 1860 Upheaval», p. 196.
و: محمد أديب الحصني، «كتاب منتخبات التواريخ لدمشق»، (دمشق، ١٩٢٨)، الجزء ٢، ص ٨٥٠ ـ ٨٥١.

١٨٦٠، وانتقد بحدّة مجموعات أخرى لأنها جعلت دمشق تركع أمام السلطات العثمانية. وكانت هذه المجموعات الأخرى تتألف - في رأي الحسيبي - من التجار والحرفيين والقادة العسكريين المحليين والمهاجرين الجدد من الأكراد والحوارنة الذين يعيشون في ضاحيتي الصالحية والميدان[٨].

الوجهاء: بعض المؤهلات

توحي الصورة السياسية لدمشق في العهد العثماني بوجود مجالين للسلطة السياسية، أحدهما خارجي متمثل بالدولة العثمانية ويشمل الحاكم والقوات الإمبراطورية، والآخر داخلي ومليء بالمجموعات المحلية المالكة لدرجات مختلفة من النفوذ الاجتماعي والسياسي المستقل والتي قامت بدور الوساطة بين الدولة والعامة من أهل المدن. (ولنا أن نضيف هنا نوعاً آخر من الوسطاء الذين أثبتوا وجودهم في القرن التاسع عشر، وهم القناصل الأوروبيون). ويشير المؤرخون عادة إلى هؤلاء الوسطاء على أنهم «أعيان» ويوحي سجلّهم التاريخي بأن علاقاتهم مع الدولة نادراً ما كانت مستقرة قبل أواخر القرن التاسع عشر. ولقد أبرز كارل بربير مؤخراً الطابع المتغير للعلاقات بين أعيان دمشق والحكومة العثمانية على مدى أربع فترات متعاقبة من تاريخ دمشق: (١) من الفتح العثماني لسورية في العام ١٥١٦ وحتى نهاية القرن السادس عشر عندما «تكيف الأعيان مع القواعد التي فرضها سليمان العظيم (القانوني)»، أي عندما وصلت السلطة المركزية العثمانية أوج فعاليتها وحصلت بالتالي على دعم الأعيان، (٢) القرن السابع عشر، عندما «اختبر الأعيان أولاً قوتهم في مواجهة السلطة المركزية وربحوا امتيازات ضريبية هامة» بما فيها حق وراثة اقطاعات الضرائب، (٣) السنوات الستون الأولى من القرن الثامن عشر عندما أصبحت «حاكمية الولايات» التي تنشطت تراقب استقلالية الأعيان وتحد منها، (٤) الفترة اللاحقة للعام ١٧٦٠ عندما صارت السلطة المركزية التي ضعفت تعتمد على الأعيان كـ «وكلاء أشباه مستقلين بدلاً من كونهم وسطاء» في دمشق والمناطق السورية الأخرى[٩]. لكن، واستكمالاً لتصنيف بربير المرحلي لتاريخ العلاقات بين أعيان دمشق والحكومة العثمانية، فلا بد من إضافة أربع فترات أخرى: (٥) عقد الثلاثينات من القرن التاسع عشر عندما افتتح الاحتلال المصري لسورية عهداً لا سابق له من

---

(٨) Salibi, «The 1860 Upheaval», p. 189.

(٩) Karl Barbir, *Ottoman Rule in Damascus, 1708 - 1758* (Princeton, 1980), pp. 72-43.

ويبقى التاريخ المعياري المنشور لحياة دمشق السياسية في القرن الثامن عشر هو:
Abdul-Karim Rafeq, *The Province of Damascus, 1723-1783* (Beirut, 1966).

السيطرة الحكومية المكثفة على دمشق ـ والمدن السورية الأخرى ـ مما حدّ بقوة من سلطة الأعيان، (٦) ١٨٤١ ـ ١٨٦٠ عندما ترافقت عودة السيطرة العثمانية بسلسلة من الإصلاحات المركزية التي لم يستقبل أعيان دمشق معظمها بحرارة، وقد أسهمت مقاومتهم في التسريع بحدوث أزمة ١٨٦٠، (٧) فترة ١٨٦٠ ـ ١٩٠٨، عندما جرّت السلطة المركزية المستعيدة لنشاطها الأعيان بشكل أكمل إلى إدارة الدولة كأرستقراطية خدمة ريفية، وخصوصاً بعد العام ١٨٨٠، (٨) من العام ١٩٠٩، عندما فرض زعماء تركيا الفتاة إصلاحات مركزية متشددة وسياسات «تتريك» أثارت الاستياء عند عدد متزايد من الأعيان الذين بدأوا يطالبون بمزيد من الاستقلالية في ولاياتهم، ووصلوا ـ في بعض الحالات ـ حدّ التحريض على الانفصال عن الإمبراطورية العثمانية.

في دراستنا لأعيان دمشق وتطورهم في ظل الحكم العثماني لا بد من أخذ أمرين في الاعتبار. الأول أورده ألبرت حوراني وتوسع فيه بربير. وهما يشيران إلى أنه حتى في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، عندما تمتع أعيان دمشق بالدرجة الأعلى من قوتهم المستقلة، كانت سلطتهم ما زالت تحت مراقبة الدولة إن هي ذهبت إلى أبعد من متناول اليد، سواء بتحريض الأعيان بعضهم ضد البعض الآخر أم بالتدخل العسكري المباشر. والمسألة هي أنه كانت هنالك دوماً درجة ما من السيطرة المركزية العثمانية على دمشق(١٠).

أما الأمر الثاني فيتعلق باستخدام مصطلح «الأعيان» نفسه. لقد استعمل المؤرخون هذا المصطلح أساساً كمفهوم سياسي لوصف تلك القوى المحلية في المجتمع الريفي ذات النفوذ المستقل بين السكان المدينيين وإمكانية الوصول إلى الحكومة، والتي كانت تعمل كوسطاء أو «سماسرة» لمصلحة الطرفين. وأكثر من هذا، فقد كان المؤرخون يركزون اهتمامهم بشكل رئيسي على الفترة ١٧٦٠ ـ ١٨٦٠، وهي الفترة التي ربما كانت فيها «سياسة الأعيان» هي الأكثر نشاطاً وظهوراً. وفي رأينا أن

---

(١٠) Albert Hourani, «Ottoman Reform and the Politics of Notables», p. 52; Barbir, *Ottoman Rule*, pp. 72 - 3.

يقدّم بربير من خلال عمل تجريبي دقيق ومنظم معتمد إلى حد كبير على مواد «محفوظات الدولة العثمانية» في استنبول تفسيراً تعديلياً هاماً للمسألة المعقدة لما سمي في القرن الثامن عشر بـ «التدهور» أو «الانحطاط». ويقول بأن «الحكومة المركزية احتوت خلال النصف الأول من القرن الثامن عشر» الطموحات السياسية» «للأعيان» في ولاية دمشق. وشكل هذا الاحتواء جزءاً هاماً من السياسة العثمانية التي أعادت تنظيم حاكمية الولاية والحج. وإذا ما نظر إلى المسألة من هذه الزاوية يصبح التمييز المصطنع، الذي بقي مقبولاً زمناً طويلاً بين فترتين، «قوية» و«ضعيفة»، للحكم العثماني ـ بين عهد سليمان القانوني («العظيم» عند الأوروبيين) والقرون التالية ـ غير ملائم.

استخدام مصطلح «الأعيان» كمفهوم سياسي أو اجتماعي لتحليل شكل السلطة في دمشق والمدن السورية ـ العثمانية الأخرى قبل العام ١٨٦٠ يمكنه أن يخلق مشاكل تحليلية جديدة، إلا إذا أعطيت فئة «الأعيان» أبعاداً أكثر دقة[١١]. والواقع أن تعبير «أعيان» يشمل عموماً «العلماء» (علماء الدين المسلمين) بمن فيهم «الأشراف» (سلالة النبي محمد) ومجموعة من الوجهاء العلمانيين مؤلفة من التجار الأغنياء وإقطاعيي الضرائب الذين لا ينتمون إلى المؤسسة الدينية الإسلامية، و«الأغوات» (الرؤساء) المكلفين بالحاميات العسكرية المحلية. وهذا ما يعني ضمناً أن «طبقة الأعيان» كانت تشكل وحدة سياسية محددة، وإن لم تكن متجانسة اجتماعياً. ومع ذلك، فإن أدلتنا التاريخية توحي بأن هذه الفئات الثلاث، التي لكل منها درجة معينة من النفوذ المستقل، لم تكن تملك في كثير من الأحوال قواعد قوة متشابهة أو حتى سلوكاً سياسياً متشابهاً. وهي نادراً ما قامت قبل العام ١٨٦٠ بعمل سياسي موحد، كما أن من الواضح أنها لم تكن تنتمي إلى طبقة سياسية واحدة سواء «بنفسها» أو «لنفسها».

وبدلاً من ذلك، فإن المؤسسة الدينية والوجهاء العلمانيين و«الأغوات» كانوا منظمين سياسياً بشكل غير رسمي، وكانوا منشقين بعضهم عن بعض بحسب العائلات والقرابات والخطوط الاقتصادية، وكانوا متجذرين في أقسام وأحياء مختلفة، وكثيراً ما تكون متناحرة، من مدينة دمشق حيث كان الشعور الأكبر بقوتهم ونفوذهم. وعلى الرغم من أن هذه الفئات سعت دوماً إلى السيطرة على قوى المجتمع الناشطة وإلى الوصول إلى الدولة فإنها مالت إلى اجتذاب أتباع محليين مختلفين، وكانت علاقاتهم بالدولة متغيرة، وأحياناً بشكل راديكالي.

لهذا فقد يكون من المناسب بحث التوزع الداخلي للسلطة في دمشق قبل ١٨٦٠ من ناحية التوجه الاجتماعي ـ الاقتصادي والسياسي للفئات الثلاث. فمن

---

(١١) يبقى التحليل الأكثر تبصراً لظاهرة الأعيان المدينيين في أراضي الامبراطورية العثمانية الناطقة بالعربية هو تحليل ألبرت حوراني Hourani, «Ottoman Reform», pp. 41-64. وانظر أيضاً مقالته:
«Revolution in the Arab Middle East», in P.J. Vatikiotis (ed.), *Revolution in the Middle East and Other Case Studies* (London, 1972), pp. 65-72 and «The Ottoman Background of the Modern Middle East», in Hourani, *The Emergence of the Modern Middle East (London, 1981), pp. 1 - 18.*
ومع أنه يوافق على أن مصطلح «أعيان» notables ليس مرضياً كمفهوم سياسي، فإنه يوافق على عدم وجود بديل مرضٍ أفضل. ومن أجل نقاش غني بالمعلومات لتعريف حوراني للأعيان وللدارسين الآخرين، انظر: Barbir, *Ottoman Rule*, pp. 67-74. ومن أجل توضيح مختصر لمعنى تعبير «أعيان» بالعربية انظر:
Harold Bowen, «A'yan», *Encylopedia of Islam*, new edition, Vol. 1, p. 778.
ومن أجل مثال عن ظاهرة أعيان المدن في سورية في عهد أبكر انظر:
M. Lapidus, *Muslim Cities in the Later Middle Ages* (Cambridge, Mass., 1967).

ناحية، كان هنالك «العلماء»، بمن فيهم «الأشراف»، الذين شكلوا بالنسبة إلى الحسيبي قيادة دمشق الاجتماعية والسياسية، و«أهل العرض» أو «الأعيان». وكان معظم هؤلاء يقطن داخل أسوار المدينة ويسيطر على المؤسسات الدينية والقضائية والتعليمية، وكانوا يوجدون، إلى جانب قلائل من البارزين من أبناء سواد الشعب، في المناصب العليا للبيروقراطية المحلية. ومن ناحية أخرى، كان هنالك «الأغوات» من الحاميات المحلية الذين كانوا يسكنون في الضواحي غير المتجانسة للمدينة وقد لعبوا أدواراً ناشطة في تجارة الحبوب والمواشي. في هذه الأثناء، كانت هناك فئة ثالثة من الوسط المحوري تتألف من أقطاعيّ الضرائب والتجار، المقيمين داخل أسوار المدينة والأحياء الجديدة المجاورة، ولم يكن هؤلاء قد اكتسبوا بعد قاعدة لهم في الحكم المحلي. وكانت هذه الفئات، حتى الثلاثينات من القرن التاسع عشر، تتباين اجتماعياً فيما بينها. أما بعد ١٨٣٠، وخصوصاً في الأربعينات والخمسينات من القرن، فقد حصل اندماج تدريجي في دمشق شجعه الاحتلال المصري والاصلاحية العثمانية وتحول الاقتصاد السوري باتجاه التجارة.

ومع تثبيت الحكم العثماني لدمشق في العام ١٨٤١ بدأ عدد متزايد من الوجهاء العلمانيين منافسته من أجل الحصول على مناصب داخل البيروقراطية المحلية والإمبراطورية على حد سواء. ثم استخدم هؤلاء مناصب لتدعيم قاعدة مواردهم المادية في القطاع التجاري من الاقتصاد. وعزز هؤلاء من خلال هذه العملية منزلتهم الاجتماعية وسلطتهم السياسية. وتمثل اكتسابهم للمنزلة والسلطة في إمكانية تزاوجهم مع العائلات القائدة في المؤسسة الدينية.

وكذلك، فقد سنحت الفرصة، بعد العام ١٨٤٠، لقادة الحاميات المحلية لتضخيم موقعهم وتوسيعه. وعلى الرغم من أن «الأغوات» كانوا قد بدأوا يفقدون قاعدة سلطتهم التقليدية مع إهمال الحاميات المحلية، أولاً خلال الاحتلال المصري في الثلاثينات من القرن التاسع عشر ثم في الخمسينات منه نتيجة لإعادة تنشيط السلطة المركزية العثمانية، فقد ترك لها منفذان للمحافظة على نفوذهم في أحيائهم وتوسيع نطاقه. فمن خلال سيطرتهم على تجارة الحبوب والمواشي تمكن «الأغوات» من التمترس داخل القطاع التجاري من الاقتصاد ومن النفاذ إلى الطبقات المتوسطة من البيروقراطية المحلية الآخذة في التوسع. واكتسب بعضهم منزلة الأعيان الراسخين في أحيائهم ووسعوا نفوذهم الاجتماعي والسياسي في المدينة من خلال التزاوج مع العائلات النافذة محلياً. وبحلول العام ١٨٦٠ كان «الأغوات» التجار والبيروقراطيون متوسطو المستوى قد اكتسبوا نفوذاً بين العامة، الأمر الذي جعلهم يثبتون خلال أحداث ذلك العام كونهم يشكلون قوة أكثر فاعلية في الضبط الاجتماعي في الفئة الأكثر رفعة من العائلات الدينية.

وأسهمت أزمة ١٨٦٠ في إعادة رسم الصورة السياسية لدمشق، وفي نهاية القرن خرجت القيادة السياسية والاجتماعية في المدينة من طبقة اجتماعية واحدة متماسكة نسبياً. ولفهم كيفية حصول هذا التغير وسببه لا بد من النظر عن قرب أكثر إلى الصورة السياسية لدمشق عشية أزمة ١٨٦٠.

المؤسسة الدينية

قبل العام ١٨٦٠ كان أعيان دمشق، كلهم تقريباً، من أبناء العائلات التي تسيطر على المواقع الدينية الأساسية في المدينة. وكانت هذه العائلات صاحبة المعرفة، والتي ادعى الكثير منها التحدر من سلالة النبي [محمد عليه السلام] وكانت بالتالي تؤلف «أرستقراطية الدم» الوحيدة المعترف بها في الإسلام، قد ظهرت إلى الوجود في القرنين السابع عشر والثامن عشر لتشكل في العام ١٨٦٠ قلب «أهل العِرض» الذين تبناهم الحسيبي، وكان أفراد هذه العائلات قد تنافسوا على مدى ١٥٠ سنة للحصول على أهم المناصب الدينية في دمشق، وهي: منصب «الخطيب» في المسجد الأموي و«المفتي» الحنفي و«نقيب الأشراف». وكانت القدرة على السيطرة على هذه المناصب وأوقافها تحدد موقع كل عائلة في التراتبية الاجتماعية للمدينة[١٢].

وكان «العلماء» المحليون يعتمدون في القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع

(١٢) Hourani, «The Ottoman Background», p. 11; John Voll, «Old «Ulama» Families and Ottoman Influence in Eighteenth-Century Damascus», *American Journal of Arabic Studies* 3 (1975), pp. 50-1.

اخترت عمداً إدخال «الأشراف» (الأشراف البارزين على الأقل) ضمن الفئة واسعة النطاق للمؤسسة الدينية. وتقول ليندا شاتكوسكي شيلشر في مقالة لها نشرت مؤخراً أن علينا أن نميز بوضوح بين فئة «العلماء» وفئة «الأشراف» من أعيان دمشق. وهي تصف «العلماء» بأنهم ينتمون إلى مجموعة عائلات تعيش كلها في وسط المدينة ومنخرطة عن قرب بالحياة الفكرية للمدينة، بما في ذلك «الصوفية». وكان لكل هذه العائلات مداخيل من حيازات الأراضي في دمشق وما حولها و/أو من التجارة، وكثيراً ما تلقت رواتب لإدارتها المؤسسات الدينية. وكانت كل هذه العائلات ثرية. وإذا كان هذا الوصف صحيحاً ومتماسكاً أساساً فإن الصحيح أيضاً أن الكثير من صفات «العلماء» هذه يمكن أن تنسب كذلك إلى كبار «أشراف» دمشق في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. وهناك أيضاً عائلات أخرى، كآل العجلاني وحمزة والكيلاني والمرادي، كانت تقيم هي أيضاً في وسط المدينة، وكانت تسهم بنشاط في «الحياة الدينية والعلمية للمدينة»، كمعلمين أو صوفيين، وكثيراً ما ناصر هؤلاء مؤسسات دينية ودعموها، وكانوا يحصلون على مداخيل كبيرة من حيازات الأراضي أو من إقطاعات الضرائب في منطقة دمشق و/أو من التجارة. وصحيح أن العائلات المنتمية إلى «الأشراف» كانت تحظى بامتيازات معينة بفضل عضويتها في عائلة الرسول، ومع ذلك، فإن كبار «أشراف» دمشق كثيراً ما كانوا أعضاء في المؤسسة الدينية، أي أنهم كانوا «علماء» أيضاً. والواقع أننا إذا ما نظرنا إلى منصب ديني في دمشق يضفي على شاغله هيبة اجتماعية ـ دينية كبيرة، ولم يكن في الوقت نفسه حكراً على عائلة واحدة، فإننا نجد أن ما لا يقل عن ١١ (وربما ١٣) من «العلماء» الـ ١٥ الذين شغلوا منصب المفتي الحنفي بين أربعينات القرن الثامن عشر وخمسينات القرن التاسع عشر كانوا من «الأشراف» الأصليين. وطبيعي أن ليس كل «الأشراف» =

عشر على المكائد الانشقاقية الجارية في استنبول لضمان مناصبهم والحفاظ عليها في المؤسسات القضائية والتعليمية والدينية بقدر ما كانوا يعتمدون على سمعاتهم كدارسين(*) ومعلمين لعلوم الدين ومفسرين للشريعة. والواقع أن القادة العسكريين المحليين والوجهاء العلمانيين أصبحوا أكثر استقلالاً عن استنبول خلال القرن الثامن عشر وصار «علماء» دمشق البارزون عاجزين عن المحافظة على مواقعهم من دون سيّد حامٍ قوي يدعمهم في عاصمة الإمبراطورية(١٣).

وكان التنافس حاداً بشكل خاص على منصبي «الخطيب» و «المفتي» الحنفي. فخطيب المسجد الأموي، ولأنه أهم واعظي دمشق، كان يعمل كصلة وصل هامة بين حكومة الإمبراطورية والقيادة المحلية، وكقناة لمرور المعلومات وصائغ للرأي العام، وهذا ما يوفر له قوة سياسية فاعلة واجتماعية مرموقة(١٤). وكان تاج الدين المحاسني، وهو تاجر ميسور وذو اهتمام بالمسائل الدينية، قد استخدم منزلته في المجتمع لكسب ودّ «شيخ الإسلام» في استنبول(١٥). وبحلول العام ١٦٥٠ خدم اثنان من أبنائه كخطيبين في المسجد الأموي، وكانت الروابط مع استنبول لمعظم القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر قد حافظت على هذا المنصب حكراً لآل المحاسني(١٦). لكن هذه العائلة واجهت في الستينات من القرن التاسع عشر تحدي

= كانوا «علماء». ولهذا، ولما ترمي إليه دراستي، فإن الفصل بين «العلماء» وكبار «الأشراف» ليس مفيداً بشكل خاص. والمفيد أكثر هو التمييز بين المؤسسة الدينية («علماء» و «أشراف») و «الأغوات» (فئة تعترف بها الدكتورة شيلشر) ومجموعة من الوجهاء العلمانيين الذين كانوا تجاراً وإقطاعيي ضرائب بلا قاعدة في المؤسسة الدينية، لكنهم كثيراً ما عاشوا في وسط المدينة (ويبدو أن الدكتورة شيلشر لا تعترف بهم). انظر مقالتها: «بعض مظاهر أحوال الأعيان بدمشق في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل التاسع عشر»، في «المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام» (دمشق، ١٩٨٠، الجزء ١، ص ٣٢٦ - ٣٥٦)، ومقالتي: «طبيعة السلطة السياسية وتوزعها في دمشق ١٨٦٠ - ١٩٠٨»، في المصدر السابق نفسه، ص ٤٣٧ - ٤٨٤، والمقالتان مترجمتان عن الأصل الإنكليزي.

(*) استعملنا هذا التعبير مقابل كلمة Scholar الإنكليزية للدلالة على «العلماء»، الذين درسوا الدين والفقه وتبحروا في علومها بشكل منتظم، تمييزاً لهم عن «علماء» آخرين ليسوا في الواقع أكثر من مشايخ عاديين عاديين (المترجم).

(١٣) H. A. R. Gibb and Harold Bowen, *Islamic Society and the West* (London, 1950 and 1957), Vol. 1, Pts. i, ii; Albert Hourani, «The Changing Face of the Fertile Crescent in the Eighteenth Century», *Sutdia Islamica* 8 (1957), pp. 89-122.

(١٤) Voll, «Old «Ulama» Families», p. 52.
ويلقي الخطيب الخطبة في صلاة ظهر يوم الجمعة بحضور مسؤولي الحكومة والوجهاء المحليين.

(١٥) المصدر السابق، ص ٥٢.

(١٦) محمد الأمين المحبي، «خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر» (القاهرة، ١٨٦٧)، الجزء ٣، ص ٤٠٨. ومحمد خليل المرادي، «سِلْك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر» (القاهرة، ١٨٨٣)، الجزء ١، ص ٢٥٠.

عائلة أخرى لها اتصالات قوية مع استنبول، ولدى وفاة خليل المحاسني عام ١٨٦٩ انتقل المنصب إلى عائلة الخطيب[١٧].

وكان اختيار المرء من قبل «شيخ الإسلام» كـ «مفتٍ» لواحد من المذاهب السنية الأربعة للشريعة الإسلامية يشكل شرفاً كبيراً يأمل أي من «العلماء» في الحصول عليه داخل المؤسسة الدينية. وكان المفتي يصدر فتواه في المسائل المعروضة عليه بحسب تفسيره الخاص لمذهبه، وكان جاهزاً دوماً للاستشارات القضائية. وكان لمنصب المفتي الحنفي حساسية خاصة في استنبول.

وحتى منتصف القرن الثامن عشر كان نصف علماء دمشق تقريباً ينتمون إلى المذهب الشافعي، بينما كان المذهب العثماني الرسمي الذي أجازته استنبول هو المذهب الحنفي[١٨]. وكانت عائلة العمادي قد سيطرت خلال القرن السابع عشر على منصب المفتي الحنفي، أما في القرن الثامن عشر فقد واجهت هذه العائلة تحدي آل المرادي، الذين كانوا حديثي الوجود في دمشق وقد أتوها من سمرقند وينتمون إلى الطريقة النقشبندية. وقد وصل آل المرادي إلى دمشق عام ١٦٨٥ بعد أن أقاموا لسنوات عدة في استنبول حيث أقاموا روابط وثيقة مع الوزراء النافذين ومع السلطان[١٩]. ومكنت هذه الروابط آل المرادي من امتلاك قرى بالقرب من دمشق على شكل اقطاعات ضريبية متوارثة. وفي منتصف القرن الثامن عشر كثفوا من استخدام صلاتهم للحلول محل آل العمادي في منصب المفتي[٢٠]. واحتفظ آل المرادي بهذا المنصب حتى نهاية القرن حيث فقدوه لمصلحة آل حمزة، لكنهم استمروا في إشغال مناصب قضائية وإدارية هامة في المؤسسات الدينية على امتداد القرن التاسع عشر[٢١].

---

(١٧) الشيخ محمد جميل الشطي، «أعيان دمشق في القرن الثالث عشر ونصف القرن الرابع عشر ١٢٠١ - ١٣٥٠ للهجرة»، الطبعة الثانية (بيروت، ١٩٧٢)، ص ١١٦. والمثير أن التنافس بين آل المحاسني وآل الخطيب استمر خلال فترة الانتداب، لكنه أصبح بين محاسنيّ موالٍ للفرنسيين باعتدال وخطيبيّ قومي. وكان كلاهما محامياً.

(١٨) Voll, «Old «Ulama» Families», p. 54.
تقول معاجم سير الحياة أنه حتى القرن الثامن عشر كان مفتي دمشق الشافعي شخصية بأهمية المفتي الحنفي، وأن «العلماء» الشافعيين كانوا - عموماً - بين كبار الشخصيات الفكرية في دمشق. شيلشر، «بعض مظاهر...»، ص ٣٥٣.

(١٩) خير الدين الزركلي، «الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين» (القاهرة، ١٩٥٤ - ١٩٥٩)، الجزء ٥، ص ١٦٩.

(٢٠) Gabriel Baer, «Village and City in Egypt and Syria -1500 - 1914», Paper presented to the Conference on the Economic History of the Near East (Princeton, June 1974), p. 47.

(٢١) الشطي، «أعيان دمشق»، ص ١٠٢. الزركلي، «الأعلام»، الجزء ٦، ص ٣٥٢. الشيخ عبد الرزاق =

وكان المنصب الديني المحلي الذي يخلع على شاغله الهيبة الاجتماعية الأكبر، وإن كان لا يمنح النفوذ السياسي الأوسع بالضرورة، هو منصب «نقيب الأشراف». وتم خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر تناوب عائلتين على هذا المنصب، هما آل حمزة وآل العجلاني[22]. وكانت العائلتان تدّعيان لهما حقاً في المنصب على أساس أدلة تاريخية تراكمت على مدى قرون عدة. واشترى آل العجلاني ملكيات كبيرة في مطلع القرن الثامن عشر[23] واستخدموا مصدر الثروة هذا في نهاية القرن التاسع عشر في تحدي آل حمزة بنجاح[24]. وعلى العموم، فقد كان هؤلاء، (آل حمزة) متعددي النشاطات وكثيراً ما تدبر أفراد هذه العائلة أمر العشور على وظائف في فروع أخرى للمؤسسة الدينية. وعلى الرغم من أن استنبول لم تجد من الضروري أن تفرض مرشحها لمنصب النقيب، ربما لأن ما من قوة مستقلة مهددة تنبع من هذا الموقع، فإن عائلتي حمزة والعجلاني ارتدّتا، تحقيقاً للمنافع، عن المذهب الشافعي إلى المذهب الحنفي في القرن الثامن عشر لمواجهة أي تدخل عثماني محتمل[25].

وكانت عائلات الدارسين الدينيين قد قطعت، خلال العقود التي سبقت أحداث ١٨٦٠، صلاتها تدريجياً مع الميول المحلّوية والتحقت بالعربة العثمانية. وارتد معظمهم عن المذهب الشافعي إلى المذهب الحنفي وبدأوا يعتمدون على النفوذ في استنبول بقدر اعتمادهم على المصدر المحلي للدعم في دمشق بهدف الحصول على مناصب رفيعة. وتوجّه الروايات المعاصرة الانتباه إلى حقيقة أن الطرق الصوفية الرئيسية (القادرية والنقشبندية والخلواتية) في المدينة كثيراً ما كانت واقعة تحت سيطرة مشايخ من هذه العائلات الدارسة المشهورة[26]. ويمكن توقع أن تكون قيادة هذه الطرق قد وفرت لأصحابها نوعاً من النفوذ المستقل كقوة موازنة للضغوط العثمانية. وعلى العموم، فليست هنالك غير دلائل قليلة متوفرة تشير إلى أرثوذكسية الطرق

= البيطار، «حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر» (دمشق ١٩٦١ - ١٩٦٣)، الجزء ١، ص ٣١٨، والجزء ٣، ص ١٤٦٧ - ١٤٧٦.

(٢٢) الحصني، «كتاب منتخبات» الجزء ٢، ص ٥٩٢. المرادي، «سلك الدرر»، الجزء ٢، ص ٢٩٤. الشطي، «أعيان دمشق»، ص ١٠٢. شغل أحد أبناء الكيلاني المنصب في مطلع القرن الثامن عشر، وشغله أحد أبناء المرادي في أواخر القرن نفسه.

(٢٣) Baer, «Village andCity», p. 47.

(٢٤) الحصني، «كتاب منتخبات»، الجزء ٢، ص ٨٠٩ - ٨١٠.

(٢٥) Voll, «Old «Ulama» Families», p. 56.

(٢٦) المرادي، «سلك الدرر»، الجزء ١، ص ٣، والجزء ٣، ص ٢١٦. وبشأن النقشبندية انظر: Albert Hourani, «Sufism and Modern Islam: Mawlana Khalid and the Naqshabandi Order», in Hourani, *The Emergence of the Modern Middle East* (London, 1981) pp. 75-89.

والطرق الفرعية الأكبر والنشاط السياسي الخاضع لها. وربما يكون هذا ناجماً عن أن الوجهاء الدينيين سيطروا على هذه الطرق فقط لكسب ورقة رابحة في التنافس على الوصول إلى الأسياد في استنبول.

ويبدو أن أفراد الشرائح العليا من المؤسسة الدينية كانوا أثرياء نسبياً. وكانت معظم هذه العائلات تحظى، منذ ما قبل الحصول على المناصب، بالعطف الإمبراطوري على شكل إقطاعات ضريبية متوارثة في جوار دمشق. وكانت لآخرين سيطرة على المشاغل الحرفية في المدينة وتجارة التجزئة وصناعات الاستهلاك المحلي والتصدير الاقليمي. ولم يشكل علماء دمشق جماعة رسمية، بل كانت عائلاتهم ضاربة الجذور، لأجيال، في الاقتصاد المحلي، وكانت سيادة هذه العائلات على أنواع معينة من التجارة والحرف تعزز موقعها الاجتماعي ونفوذها.

ولم تكن المؤسسة الدينية جماعة مغلقة بشكل من الأشكال، وكانت حركة الدخول إليها والخروج منها عادية. وربما كان حديثو الانتماء إليها يواجَهون بشيء من التجهم، لكن ما ان تنقضي أجيال قليلة حتى يكتسبوا عضوية كاملة في النادي. وما من مثال على إمكانية ارتقاء العائلة إلى قمة المؤسسة الدينية المحلية أفضل من مثال آل الحسيبي. في وقت ما من أواخر القرن السابع عشر جاء إلى دمشق واستقر فيها رجل اسمه «العطّار» آتياً من قريته مسقط رأسه إلى الجنوب من حمص.

وفي عهد الجيل الثالث انتسب بعض أفراد العائلة إلى مهن الدراسة الدينية، مع أنه ما من دليل على أن باقي أفراد العائلة هجروا تجارتهم القديمة. وفي الجيل الرابع انطلق علي العطار (١٧٤٢ ـ ١٨٢٧)، وكان قد اكتسب قدراً من الشهرة كرجل علم وقانون، ليثبت تحدر عائلته من سلالة الرسول. بل إنه غير كذلك كنيته إلى «الحسيب» (أي النبيل صاحب الحسب والنسب)[٢٧]. وزاد ابن علي، أحمد (١٧٩٢ ـ ١٨٧٦)، على طموح والده بأن امتلك حيازات كبيرة من الأراضي بالقرب من دمشق بشكل هبات من الحكومة العثمانية[٢٨]. وأصبح عضواً في «المجلس» وشعر أن عليه أن ينقل مقر إقامته من حي العقيبة الشعبي إلى حي القنوات الأكثر ارستقراطية.[٢٩] وبحلول العام ١٨٦٠ كان أحمد الحسيبي قد أصبح واحداً من أثرياء «أشراف» دمشق، ووجيهاً محترماً في المدينة الداخلية وسيّداً على حيّه.

وبشكل عام، تكيف العلماء الأعلى مرتبة بسهولة مع الضغوط العثمانية الجديدة

---

(٢٧) Salibi, «The 1860 Upheaval», p. 187.

(٢٨) الحصني، «كتاب منتخبات»، الجزء ٢، ص ٨٢٨.

(٢٩) Salibi, «The 1860 Upheaval», pp. 185 - 6.

في القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر. وبينما بقي هؤلاء يشكلون قوة هامة في المجتمع المحلي من خلال سيطرتهم على المؤسسات الدينية والأنظمة القضائية والتعليمية والأوقاف الخيرية، فإنهم وثقوا ارتباطاتهم باستنبول(٣٠). وعلى العموم، فإنهم بعد أن أصبحوا أكثر «كوزموبوليتية»(٣١)، بدأوا يفقدون موقعهم التقليدي كقيادة مستقلة للعامة المحليين.

كان الاحتلال المصري لسورية عام ١٨٣١ قد شكّل موجة الصدم الأولى التي هزت أركان المؤسسة الدينية في دمشق. وكان إبراهيم باشا، تنفيذاً لإرادة والده محمد علي، قد بدأ سلسلة من الإصلاحات التي أدت إلى وضع سورية الكبرى تحت إدارة واحدة مركزها في دمشق(٣٢). وحاول إبراهيم إعادة تنظيم الاقتصاد السوري ليصبح مزوّداً بالمواد الأولية الخام لصناعات الحكومة المصرية الناشئة من خلال فرض احتكارات على الحرير والقطن والصابون. كما أنه فرض إجراءات ضريبية أكثر تشدداً بما في ذلك ضريبة دخل شخصية جديدة. وعلى الرغم من أن إجراءاته كانت أقسى على الطبقات الشعبية في المدن فإن إبراهيم وضع أعيان المدن، وخصوصاً في المؤسسة الدينية، تحت إشراف أشد. وعلى سبيل المثال فإنه قصر سلطات نظام القضاء الديني (المحاكم الشرعية) على الحالات المتعلقة بالأحوال الشخصية، وهي خطوة اعتبرها «العلماء»، عن حق، اعتداء على سلطتهم. وكذلك فقد وضع إبراهيم باشا الأوقاف الخيرية تحت الإشراف الحكومي المباشر، الأمر الذي ألحق الضائقة المالية بالقادة الدينيين. وفي هذه الأثناء أنكر مجلس الشورى على رجال الدين في دمشق تمثيلاً ملائماً لهم. ولم يعارض إبراهيم باشا اعتقال الأعيان المدينيين المنشقين، وحتى إعدامهم(٣٣).

وكان التطور الذي لقي الاعتراض الأكبر لدى المؤسسة الدينية والطبقات العليا المسلمة في دمشق (والمدن الأخرى) يتعلق بزيادة مستوى مساواة الأقليات الدينية وفتح مدينتهم المقدسة والمحافظة اجتماعياً أمام التأثيرات الأوروبية المباشرة. وصار باستطاعة المسيحيين الآن دخول مجلس الشورى وسمح لهم بالمتاجرة بالحبوب والمواشي وهو «ما

---

(٣٠) Moshe Ma'oz, «The «Ulama» and the Process of Modernization in Syria During the Mid-Nineteenth century», *Asian and African Studies* 7 (1971), pp. 77 - 8.

(٣١) Voll, «Old «Ulama» Families», p. 59.
يستعمل فول هذا التعبير لوصف التحول عن المحلّوية وتعريف الذات باستنبول..

(٣٢) الإصلاحات التي أقرها السلطانان سليم الثالث ومحمود الثاني قبل ١٨٣٠ لم تصل إلى سورية بتاتاً.

(٣٣) Ma'oz. 'The«Ulama»',pp. 80-1; Moshe Ma'oz, *Ottoman Reform in Syria and Palestine 1840 - 1861: The Impact of the Tanzimat on Politics and Society* (Oxford, 1968), pp. 90 - 8; Theodore R. Swedenburg, «The Development of Capitalism in Greater Syria, 1830 - 1914» (MA diss., University of Texas at Austin, 1980), pp. 35 - 7.

كان في السابق حكراً على المسلمين». وفي هذه الأثناء، اتسع نطاق التجارة الأوروبية، والبريطانية خصوصاً، مع سورية خلال هذه الفترة لمصلحة الأقليات وعلى حساب الطبقات التجارية المسلمة(٣٤).

وكان لعقد من الحكم المصري أن يدمر مصالح الطبقات المسلمة العليا لمدينة دمشق، وخصوصاً أولئك المنتمين إلى المؤسسة الدينية. ونظراً لعجز هؤلاء عن مقاومة الاحتلال، فإنهم ابتهجوا كثيراً عندما أجبرت القوى الأوروبية إبراهيم باشا، ولحساب استنبول، على سحب قواته من سورية. ولم يكن هؤلاء يعرفون أن عودة الحكم العثماني تسفر عن جهود تبذل لمتابعة الكثير من مشاريع إبراهيم باشا الاصلاحية.

ترافقت عودة العثمانيين إلى دمشق مع برنامج للإصلاحات سمّي «التنظيمات». وعلى الرغم من أن الأهداف الرئيسية لـ «التنظيمات» كانت مركزة الإدارة في استنبول فإن «الولاة» الذين أرسلتهم العاصمة لحكم الولايات كانوا مقيدين بمراقبات الحكومة المركزية لسلطتهم إلى درجة اضطروا معها إلى الانحياز إلى الأجنحة المحلية لكي يمارسوا أية سلطة ممكنة.

وكان على الولاة أن يطبقوا الإصلاحات الجديدة من خلال «مجالس» محلية جديدة شملت عضويتها الوجهاء الدينيين والعلمانيين المعروفين. ومنحت المجالس سلطة «فرض الضرائب والمكوس، وخدمات الجباية، وتسجيل وتنظيم انتقال ملكية الأراضي، والموافقة على تعيين صغار الموظفين، والإشراف على تجنيد رجال الشرطة، وإصدار الأحكام في القضايا المدنية»(٣٥). وكان باستطاعة أعضاء المجلس كذلك زيادة ثرواتهم الشخصية والعائلية بأن يهبوا أنفسهم إقطاعات ضريبية حول مدينة دمشق(٣٦). ويمثل هذه السلطات تمكن الأعيان من العودة إلى مواقعهم السابقة.

---

(٣٤) Swedenburg, op. cit., pp. 35 - 7; Roger Owen, *The Middle East in the World Economy 1800-1914* (London, 1981), pp. 76 - 8.

قبل الاحتلال المصري مباشرة انشأ البريطانيون قنصلية لهم في دمشق للمرة الأولى لكن كان عليهم الانتظار حتى الاحتلال لإرسال قنصل إليها.

(٣٥) Ma'oz, 'The «Ulama»', p. 48.

كان نظام «الالتزام» قد ألغي في العام ١٨٣٩ لكنه سرعان ما أعيد بعثه عام ١٨٤٢، لأن الحكومة لم تكن تحصل على العائدات التي أملت بها. واستمر نظام «المالكان» في الوجود حتى عام ١٨٦٠. Ma'oz, *Ottoman Reform in Syria*, pp. 69 - 80.

(٣٦) Ma'oz, 'The «Ulama»', p. 83.

كان هؤلاء «العلماء» المنتمين إلى «الأشراف» يعفون آلياً من الخدمة العسكرية قبل الاحتلال المصري. انظر: شيلشر، «بعض مظاهر»، ص ٣٢٧ ـ ٣٣١.

وأيضاً: Ma'oz, *Ottoman Reform in Syria*, pp. 182 - 5.

واستخدم المجلس سلطاته لوقف الإصلاحات التي فرضتها استنبول والتي تتعارض مع مصالح أعضائه. وكان أكثر ما أثار الاعتراض هو الإجراءات التي تمنح الأقليات مساواة أكبر بالمسلمين. ومع ذلك، فقد نفذ المجلس بعض الإصلاحات التي لا شعبية لها لتدعيم موقعه في مواجهة استنبول التي حسنت في الوقت نفسه الوضع المالي لأعضاء المجلس. ولقد طبق التجنيد الإلزامي على الجماهير بينما ضمن «العلماء» والوجهاء العلمانيون الإعفاء منه لأولادهم وأقاربهم. ووزع العبء الضريبي بطريقة لا عادلة، فأثقل أولاً كاهل الحرفيين والفلاحين[٣٧]. وكان «العلماء» قد ضحّوا قبل ذلك ببعض من نفوذهم المستقل في المدينة قبل الاحتلال المصري، ولم تخدم هذه الاصلاحات غير الشعبية إلا في توسيع الفجوة القائمة بين القيادة التقليدية للمدينة والعامة في دمشق والجوار.

وبالعودة إلى ملاحظات الحسيبي حول عجز «أهل العِرض» عن السيطرة على انفجار أعمال العنف في تموز (يوليو) ١٨٦٠ يبرز أمامنا عامل له أهميته. فالواقع أن القيادة المدينية التقليدية ازدادت اغتراباً، باستخدام سيطرتها على المجلس الجديد لتدعيم قوتها السياسية، عن العامة المحليين وعن استنبول في آن معاً. وهذا ما سمح ببروز أنواع أخرى من القادة الذين فرضوا نفوذهم المستقل على العامة وعلى السلطات العثمانية.

الوجهاء العلمانيون

في أواخر القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر، وعندما أصبحت القيادة الاجتماعية الدينية لدمشق أكثر اعتماداً على استنبول، استفادت عائلات اخرى في المدينة من ضعف السيطرة الامبراطورية لتنصيب نفسها كقيادة محلية. وكانت العائلة الأبرز التي ضمنت لنفسها سلطة سياسية مستقلة ذات مغزى هي عائلة العظم.

وكان إبراهيم العظم، وهو وجيه ريفي ربما كان من أصل تركي، قد ذهب إلى معرّة النعمان، وهي مركز تجاري بين حلب وحماة يزود البدو باحتياجاتهم، لإعادة فرض النظام على المنطقة في منتصف القرن السابع عشر. ومع أنه قتل فإن ابنيه، إسماعيل وسليمان، أكملا مهمة والدهما وكوفئا على ذلك بمنحهما اقطاعات ضريبية في حمص وحماة ومعرّة النعمان. وباستخدام ثروتهم الجديدة واتصال مهم لهم بوكيل

---

(٣٧) Ma'oz, *Ottoman Reform in Syria*, pp. 182 - 5.

عثماني، حصل هؤلاء على حاكميات متعاقبة لولاية دمشق خلال القرن الثامن عشر. فرضوا أثناء ذلك نوعاً من الاستقرار في الولاية.

واستقر آل العظم في حماة ودمشق وزادوا من ثرواتهم من خلال المناصب الرفيعة التي تقلدوها في الولايات السورية، كما زادوا من استقلالهم عن استنبول(٣٨). واشتروا كذلك أملاكاً مدينية واسعة ضمنت للعائلة وفروعها المختلفة، إلى جانب اقطاعاتها الضريبية المتوارثة، أمناً مادياً لأجيال عديدة(٣٩). وتجسيداً لثروتهم وسلطتهم بنى آل العظم الجوامع والمدارس والحمّامات العامة والمقاهي والخانات (الفنادق) والقصور الفخمة في دمشق. واهتمت العائلة كذلك بالحصول على دعم المؤسسة الاجتماعية الدمشقية. والواقع أن عائلة العظم سعت إلى تعزيز هيبتها الاجتماعية والسياسية من خلال إقامة تحالفات تجارية مع العائلات التجارية الكبرى التي كان ينتمي بعضها إلى المؤسسة الدينية، ولم تتردد العائلة في التزاوج مع هذه العائلات. وأكثر من هذا، ولمواجهة التحدي المتعاظم للحاميات الأنكشارية في القرن الثامن عشر لعبت عائلة العظم دور المحرِّض لهؤلاء ضد قوات الإمبراطورية النظامية لكنها وقفت إلى جانب هذه الأخيرة. وهذا ما مكّن آل العظم من تنفيذ ما قد يكون أهم وظيفة لهم كحكام لدمشق، وهو أنهم ضمنوا المرور الآمن لقوافل الحجاج التي كانت تتكون في دمشق وتمر عبر ضواحيها الجنوبية حيث يتمترس أغوات الانكشارية المحليون بقوة. وكذلك فقد وفّر الحج لآل العظم وعائلات المدينة القديمة والضواحي الشمالية، التي كانوا يرتبطون بها، فرصاً تجارية ذات مغزى خلال الموسم التجاري الطويل المرافق للحج(٤٠). وعلى الرغم من أن نجم العائلة السياسي خبا بموت والي دمشق محمد باشا العظم في العام ١٧٨٣، فإن العائلة بقيت الأكثر نفوذاً بين وجهاء دمشق العلمانيين على مدى أجيال عدة. وعلى سبيل المثال، فقد كان آل العظم من العائلات القليلة غير الدارسة التي دخلت إلى «المجلس» بين العامين ١٨٤١ و١٨٦٠، ولهذا فقد ضمهم الحسيبي إلى «أهل العِرض»(٤١).

---

(٣٨) Rafeq, *The Province*, p. 92.
ومن أجل إيجاز جيد للجدل حول أصل آل العظم، انظر: Barbir, *Ottoman Rule*, pp. 56 - 64.

(٣٩) Rafeq, *The Province*, pp. 205, 237, et passim.

(٤٠) المصدر السابق، ص ١٦١ ـ ١٦٩. وشيلشر، «بعض مظاهر»، ص ٣٣٨ ـ ٣٤٢. و Barbir, *Ottoman Rule*, pp. 89 - 97.

(٤١) Rafeq, *The Province*, p.318.
عملياً، كان عبدالله، ابن آخر والٍ مشهور من آل العظم (محمد، توفي ١٧٨٣) قد عين حاكماً لدمشق ثلاث مرات نحو مطلع القرن التاسع عشر. أنظر أيضاً: الحصني، «الكتاب...»، الجزء ٢، ص ٨٤٧.

وبرزت كذلك في القرن الثامن عشر مجموعة من العائلات غير الدارسة تتألف من التجار وإقطاعيي الضرائب المقيمين في المدينة القديمة. واستمدّت هذه العائلات نفوذها من موقعها في اقتصاد الولايات السورية وليس من الدرجات العليا لإدارات الولايات أو من منزلتهم الاجتماعية.

وركّز أفراد هذه العائلات، لكونهم تجاراً، على تنظيم الانتاج الحرفي من خلال تزويد الصناعات التقليدية بالمواد الخام وبيع بضائعهم المصنعة في الأسواق الإقليمية. وعلى العموم، فقد كان لهؤلاء التجار حصة أصغر من التجارة الدولية والعابرة للتوابل والحرير والبضائع الفخمة التي برزت فيها الأقليات المسيحية واليهودية كوكلاء للبيوتات التجارية الأوروبية[٤٢].

وبالإضافة إلى احتكارهم للتجارة الإقليمية فقد نشط تجار دمشق المسلمون كمموّنين للحج السنوي إلى مكة والمدينة. وكان ينضم سنوياً إلى قوافل الحج المنطلقة من دمشق ما بين ٣٠ و٥٠ ألف شخص يحتاجون إلى مواد تموينية تكفيهم لشهرين أو ثلاثة وتشمل إمدادات واسعة من الحبوب والأطعمة المحفوظة كالفواكه المجففة، وكانت دمشق هي الأكثر ملاءمة لتزويد الحجاج بما يحتاجونه. وكان بعض هؤلاء التجار يسافرون مع القوافل ويعودون محمّلين «بالبضائع الآتية من إفريقيا واليمن والهند، كالبن والتوابل والمنسوجات والعبيد»[٤٣].

وامتلك الكثير من هذه العائلات في القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر اقطاعات ضريبية متوارثة. وبعد الغزو العثماني لسورية في العام ١٥١٦ فرضت استنبول طريقة جديدة لجمع الدخل، وذلك عن طريق «الالتزام» أو نظام إقطاع الضريبة[٤٤]. وخلال القرنين التاليين حصل العديد من تجار دمشق الميسورين وبعض الوجهاء الدينيين وزعماء الأنكشارية المحليين على قطاعات ضريبية. ولم يكن هذا الاقطاع دوماً دلالة على العطف الإمبراطوري الخاص نظراً لأن الإقطاع الضريبي كان

(٤٢) انظر:
Swedenburg, «The Development of Capitalism in Greater Syriq 1830 - 1914», pp. 25 - 8.

وسيطر المسيحيون السوريون كذلك على التجارة الساحلية مع مصر.

(٤٣) المصدر السابق، ص ٢٥. و Pascual, «La Syrie à l'époque Ottomane», p. 38.

(٤٤) لم يحلّ «الالتزام» في ولاية دمشق كلياً محل نظام الإدراة الريفي، المسمى «تيمار»، أو الإقطاع الذي كانت الدولة تمنحه للفارس (سباهي). وبالمقابل، كان الفارس يقوم بوظيفة مزدوجة تتلخص في تأمين زراعة الأرض والمحافظة على الأمن المحلي والمشاركة في حروب الامبراطورية (مستخدماً الضرائب التي جمعها من الأرض في تمويل عملياته). ومن أجل بحث موجز لكنه يحتوي على معلومات مفيدة عن ادارة الأراضي العثمانية قبل القرن التاسع عشر، انظر: Owen, *Middle East*, 10 - 21.

يمنح للمزايد الأعلى على قيمته. وكانت هذه المزايدة في البداية تقام سنوياً، أما في القرن الثامن عشر فصارت الحكومة العثمانية، التي تزايد عليها عبء الهدر المالي كما تزايد عجزها عن فرض سلطتها المركزية على ولاياتها، تضطر إلى تمديد «الالتزام» السنوي ليصبح التزاماً مدى الحياة بصفة الملكية، وأصبح «الملتزم» «مالكاً». وكان تجار دمشق من بين من لديهم رأس المال اللازم لشراء وراثة الإقطاع الضريبي(٤٥).

ومن خلال الفائض الزراعي - سواء من البساتين المروية (في الغوطة) حول دمشق أم من السهول الأبعد المنتجة للحبوب - أصبح المزارعون وتجار الأسواق المحلية والإقليمية التي يباع فيها هذا الفائض، والتجار من إقطاعيي الضريبة، يشكلون فئة لها قوتها في المدينة وأراضي الداخل. وفي الفترة ١٧٦٠ - ١٨٣٠، عندما عانت السلطة العثمانية المركزية في الولايات السورية فقدان السيطرة نتيجة للعديد من الضغوط الداخلية والخارجية، استفاد هؤلاء الوجهاء من هذا الوضع لترسيخ استقلالهم عن استنبول. بل إن بعض التجار من إقطاعيي الضرائب تزوجوا من بنات حكام دمشق العثمانيين، الأمر الذي مكنهم من ترسيخ نفوذهم وسلطتهم على هؤلاء المسؤولين في أمثال هذه الظروف الهشّة. وهكذا، فبينما أصبح «العلماء»، بمن فيهم «الأشراف»، أكثر اعتماداً على استنبول في مواقعهم، تمكن الوجهاء المحليون من أن يبعدوا أنفسهم عن العاصمة العثمانية. وعلى الرغم من أن الفئتين كلتيهما اعتمدتا على مصادر متشابهة للثروة المادية (على التجارة وإقطاعات الضرائب) فإن الوجهاء العلمانيين بقوا مختلفين اجتماعياً عن عائلات المؤسسة الدينية ولا يبدو أنهم أسسوا لأنفسهم قاعدة ذات مغزى في صفوف الإدارة في الولاية. ويبدو أن الأعيان الدينيين لم يرحبوا بالاندماج بالوجهاء العلمانيين، مع أن عملية الاندماج هذه بدأت فعلاً بتحريض من آل العظم.

ومع الاحتلال المصري والجهود العثمانية التالية لإنعاش سلطة الدولة وإعادة إحيائها قبل العام ١٨٦٠ وجد الوجهاء العلمانيون صعوبة متزايدة في الدفاع عن استقلالهم المحلي أمام قوى المركزة. وشُجع البعض على تسلّم وظائف إدارية في بيروقراطية دائمة التوسع لحماية أسس مواردهم المادية وتوسيعها. وبهذه الطريقة، ميزت بعض العائلات من فئة الوجهاء العلمانيين نفسها. والواقع أن الحسيبي رأى من

(٤٥) Kemal H. Karpat, «The Land Regime, Social Structure, and Modernization in the Ottoman Empire», in W.R. Polk and R.L. Chambers (eds.) *Beginnings of Modernization in the Middle East;* Gibb and Bowen, *Islamic Society,* Vol. 1, Pts. i, ii, Ma'oz, *Ottoman Reform in Syria,* Baer, «Village and City».

المناسب ضم أفراد هذه العائلات إلى لائحة «أهل العِرض»[٤٦] التي وضعها. وعلى العموم، فقد بقي القسم الأكبر من فئة التجار إقطاعيي الضرائب مختلفين اجتماعياً عن المؤسسة الدينية.

الأغوات

شكّلت الحاميات الأنكشارية المحلية المقيمة في الأحياء الشعبية في ضواحي دمشق مصدراً آخر للسلطة المستقلة. وبقي أنكشارية الامبراطورية بعيدين عن الحياة العامة طوال القرن السادس عشر، وكانوا يعسكرون في القلعة ويتلقون أوامرهم من استنبول مباشرة.

وبمرور الزمن صاروا يقيمون في دمشق (ومدن الولايات الأخرى مثل حلب) بشكل دائم وانخرطوا بنشاط في التجارة المحلية والإقليمية وفي الانتاج الحرفي. وكذلك فقد أصبحوا يُعَرَّفون عن قرب بأحياء معينة من المدينة[٤٧]. وكان زعماؤهم، الأغوات، يجندون الاحتياطيين في هذه الأحياء، وأصبحت عضوية الكتيبة وراثية[٤٨]. وبحلول النصف الثاني من القرن السابع عشر أصبحت هذه الحاميات المحلية (يِرليّه) قوات محلية شبه عسكرية تمتلك وسائلها المستقلة للعمل السياسي. والواقع أن قوتهم أجبرت الدولة العثمانية على تعيين بعض الأغوات قادة للحج. ومع ذلك فقد حاول الولاة المعيّنون من قبل العثمانيين أن يضبطوا قوة اليرلية، بأن يلعبوهم ضد بدلائهم في القلعة: الأنكشارية الإمبراطوريون أو الـ«كابيكولاري»[٤٩]. لكنهم لم ينجحوا دوماً. ويقول المؤرخون المعاصرون وكتاب السِّيَر في القرن الثامن عشر، في دمشق، إنه كلما وقعت المدينة تحت السيطرة المحلية أصبح اليرليّة هم الحكام الحقيقيين. وإن كان في هذا مبالغة ما، فإنه يبدو أن اليرلية حكموا أحياءهم على الأقل[٥٠].

وكان حي الميدان حصنهم الحصين، وهو عبارة عن ضاحية متطاولة تمتد جنوباً

---

(٤٦) كانت عائلة الركابي، مثلاً، عائلة تجار أثرياء وإقطاعيّي ضرائب تزاوجت مع عائلة الحسيبي. انظر ص ٩.

(٤٧) Hourani, «Ottoman Reform», p. 48; Rafeq, *The Province*, p. 25; Barbir, *Ottoman Rule*, pp. 89 - 97.

(٤٨) Hourani, «Ottoman Reform», p. 48.

(٤٩) Abdul-Karim Rafeq, «The Local Forces in Syria in the Seventeenth and Eighteenth Centuries», in V. J. Parry and M. E. Yapp (eds.) *War, Technology and Society in the Middle East* (London, 1975), pp. 277 - 307; Rafeq, *The Province*, p. 122; Barbir, *Ottoman Rule*, p. 90.

(٥٠) انظر مثلاً: أحمد البديري، «حوادث دمشق اليومية ١١٥٤ - ١١٧٦ للهجرة» (القاهرة، ١٩٥٩). والمرادي، «سلك الدرر»، الجزء ٢.

باتجاه حوران يقطن أحياءها الفرعية مهاجرون حوارنة ودروز وبدو وحرفيون مسيحيون وتجار حبوب ومواش ناشطون. وكانت هنالك حاميات أخرى أيضاً في حي الشاغور، شمال شرق الميدان، وفي الصالحية، وهي قرية تقع شمال المدينة(٥١). ولا نستطيع أن نقول إلا القليل حول قدرة الأغوات على تعبئة أحيائهم للعمل السياسي. وتقول المصادر إن الأغوات ربما يكونون قد تسللوا إلى الطرق الصوفية وإلى المؤسسات الحرفية («الأصناف») مثل جماعة (نقابة) اللحامين (الجزارين) المناضلة. أما مدى الدعم الذي كانوا يتلقونه من هذه الطرق والمؤسسات فيبقى لغزاً. وفي الميدان، أصبح بعض الأغوات حماة لتجار الحبوب، ونجد أغوات دخلوا ميدان تجارة الحبوب في نهاية القرن الثامن عشر. وفي مطلع القرن التاسع عشر مدّ بعض أغوات الميدان والضواحي الأخرى سيطرتهم العسكرية والسياسية وصولاً إلى حوران وخدموا الحكومة العثمانية هناك في مقابل حق الحصول على إقطاعات ضريبية(٥٢).

وكثيراً ما أعرب الدارسون المحليون من المؤسسة الدينية في كتاباتهم التي تعود إلى القرن الثامن عشر عن اشمئزازهم من الأغوات وقوى أخرى، كالأكراد (وكان أغوات كثيرون من الأكراد) ورعاع الأحياء الشعبية، الذين خلقوا حالة من عدم الاستقرار في دمشق. والواقع أنه ربما كان التراجع التجاري العام الذي عرفته سورية في أواخر القرن الثامن عشر ناجماً عن تدهور شروط الحياة للطبقات الشعبية في المدينة، وهي الطبقات الأكثر قابلية للثورة(٥٣).

في هذه الفترة كانت دمشق تتضخم طوبوغرافياً وسكانياً نتيجة للتيار الثابت من القادمين إليها من حوران ومن القبائل الكردية الآتية من شرق الأناضول. ومع تزايد فقدان الأمن في القرى، نتيجة لغزوات البدو والمجاعة، اقتلع الكثير من حشود الفلاحين الحوارنة من مواطنهم وسيقوا إلى دمشق الآمنة(٥٤). وكان الميدان واحداً من

---

(٥١) K. Dettman, *Damaskus: Eine orientalische Stadt zwischen Tradition und Moderne* (Nürnberg, 1967), pp. 212, René Danger, «L'Urbanisme en Syrie: la ville de Damas», *Urbanisme (Revue mensuelle)* (1937), pp. 123 - 64; Anne-Marie Bianquis, «Damas et la Ghouta», in André Raymond (ed.), *La Syrie d'aujourd'hui* (Paris, 1980), pp. 372 - 8.
وكانت الصالحية ضاحية تحمل صفات القرية الكبيرة.

(٥٢) كعائلتي سكر والمهايني من الميدان. وحول الحصول على إقطاعات ضريبية في مقابل حراسة المناطق والقيام بدور الشرطة فيها لحساب الدولة العثمانية، انظر:
Schilcher, «Ba'd muthahir», pp. 335 - 7; Barbir, *Ottoman Rule*, pp. 120 - 1; L. Schatkowski Schilcher, «The Hauran Conffict of the 1860 s: A Chapter in the Rural History of Modern Syria», *International Journal of Middle Eastern Studies* 13 (May 1981), pp. 159 - 79.

(٥٣) المرادي، «سلك الدرر»، الجزء ٢، ص ٢٦١.

(٥٤) Baer, «Village and City», p. 47; Rafeq, *The Province*, pp. 186 - 7; Rafeq, «The Local Forces», pp. 306 - 7.

الأماكن القليلة التي استطاع أن يستوطنها هؤلاء الفلاحون. فقد كان الميدان يقع جهة حوران من دمشق، وكان النظام النقابي الحرفي يحرم على القادمين الجدد العمل والإقامة في الأحياء القديمة الراسخة ولم يكن هذا النظام متجذراً هناك. ولجأ المهاجرون إلى رعاية الحيوانات أو الزراعة وسعوا إلى الحماية حيثما توفرت لهم. وإذ كان الأغوات زعماء الحاميات المحلية يرسون جذورهم في تلك الأيام، هم أيضاً، في الميدان، وكانوا يبحثون عن جنود احتياط، فإنهم كانوا في الموقع الذي يمكنهم من منح الحماية للمهاجرين. وكانت هناك عملية مشابهة جارية في جزء من ضاحية الصالحية، شمال شرقي دمشق، وهي الضاحية المتفرقة السكان. وأقام المهاجرون الأكراد لأنفسهم بيوتاً هناك لعجزهم عن الإقامة في المدينة القديمة[55]. وشكّل زعماؤهم قوات شبه عسكرية مؤلفة من رجال قبائلهم، ومنحتهم الدولة لقب أغوات (ومفردها «آغا») مقابل حفظ الأمن في الريف. وتولّد الغضب والخوف عند القيادة المدينية التقليدية في دمشق من مواجهة هذه القوى الجديدة عندما فُهم أن هذا الحرس القديم لم يكن قادراً على حشد التأييد السياسي لنفسه مع تزايد حجم سكان المدينة.

وفي النصف الأول من القرن التاسع عشر تعززت قاعدة القوة المستقلة المتزايدة للأغوات نتيجة لتدخل سلسلة من العوامل: أولاً، تمكن الأغوات من السيطرة بشكل أكمل على تجارة الحبوب والمواشي في الميدان والأحياء الأخرى، ومن الحصول على «التزامات» وأملاك في حوران[56]. ثانياً، شكّل الأغوات، ومن خلال الزواج من عائلات الأغوات الأخرى ومن بنات الزعماء العلمانيين والدينيين أسراً لها هيبتها في أحيائهم[57]. وأخيراً، جرى تشجيع هذه الحركة باتجاه التكامل في محيط دمشق. أولاً من قبل الاحتلال المصري في الثلاثينات من القرن التاسع عشر، ثم من قبل إعادة إحياء السلطة العثمانية المركزية في الخمسينات من القرن نفسه.

وعلى الرغم من أن الإصلاح في المؤسسة العسكرية وضع استقلالية الحاميات المحلية قيد المراقبة والسيطرة فإن الدولة العثمانية فتحت أبواب الامتهان والترقي في الجيش والبيروقراطية المحلية وقوات الشرطة أمام الأغوات وجنودهم الاحتياطيين[58].

---

(٥٥) Baer, «Village and City», p. 47.

(٥٦) Salibi, «The 1860 Upheaval», p. 189.
من الواضح أن وراثة الإقطاع الضريبي بدأت في القرن السابق لكنها أصبحت أكثر شيوعاً بالنسبة إلى الـ «أغوات» في مطلع القرن التاسع عشر. انظر: الحصني، «كتاب»، الجزء ٢، ص ٨٥٩ و ٨٨٣.

(٥٧) حديث مع حسن الحكيم (دمشق، ١٢ آذار/مارس ١٩٧٦). وعلى سبيل المثال، فإن «أغوات» المهايني تزاوجوا مع عائلة الحكيم، وهي عائلة مدنية لها أوقاف كبيرة، ومع عائلة البيطار، أكبر عائلات الميدان الدينية. وسكنت هذه العائلات في الميدان الفوقاني.

(٥٨) Salibi, «The 1860 Upheaval», p. 189.

واستفاد أغوات كثيرون من تطوّرين اقتصاديين اثنين ليصبحوا جزءاً من هيئة الوجهاء العلمانيين. والواقع أن الأغوات تمكنوا، من خلال هبات الأراضي والاستغلال المالي المباشر، من السيطرة على الإنتاج الزراعي لحوران وهيمنوا على فلاحي المنطقة. وبهذه العملية امتلكوا سلاحاً خطيراً، وهو القدرة على الهيمنة على تزويد دمشق بالحبوب وعلى تحديد الأسعار. وفي هذه الأثناء كانت الصناعات التقليدية في المدينة القديمة، كنسج القماش، قد أصيبت بضربة قاسية نتيجة لتدفق السلع المصنوعة من أوروبا. وكان حرفيّو دمشق قد خضعوا، لأجيال، لسيطرة مجموعة قوية من تجار ومرابي المدينة الداخلية العاملين في التجارة الداخلية وبعيدة المدى. ومع تدهور هذه الصناعات تحول الكثير من التجار المقرضين للمال عنها إلى المحاصيل الصناعية وجباية الضرائب للربح. وفعل بعض الأغوات الشيء نفسه وسارعوا إلى تعزيز منزلتهم الاجتماعية في دمشق بعقد علاقات مالية وتدعيم هذه العلاقات بالزواج من عائلات تجار المدينة. وبحلول العام ١٨٦٠ كان عدد من أسر الأغوات في الميدان والشاغور والصالحية قد أصبح من الوجهاء الراسخين في أحيائهم. وحصل بعضهم على مناصب في الإدارة المحلية وسيطروا على شبكة من العلاقات المالية. وأكثر من هذا فإنهم نجحوا في السيطرة على قاعدتي الموارد لتوسيع شبكات سيادتهم. وعلى العموم، فقد كان لا يزال عليهم اكتساب المنزلة الاجتماعية أو موافقة «أهل العِرض» وقبولهم.

تأثير أزمة ١٨٦٠

نتجت أزمة عام ١٨٦٠، جزئياً، عن الانتفاضة الاجتماعية والسياسية لجبل لبنان خلال السنتين السابقتين(٥٩). وعلى العموم، فإنه يمكن تلمس عودة جذورها إلى أيام الاحتلال المصري لسورية. وكانت مشاريع إبراهيم باشا للمركزة والتحديث قد فتحت الأبواب أمام النفوذ السياسي والاقتصادي الأوروبي الذي منح الأقليات مساواة أكبر بالمسلمين، و«استنزفت مصادر» القوة العسكرية المحلية، وأضعفت - قبل كل شيء - قاعدة القوة السياسية المستقلة لـ«العلماء»(٦٠). ومع عودة السلطة المركزية العثمانية عام ١٨٤١، منح العلماء والأعيان العلمانيون حصة أكبر في الإدارة المحلية. وأمِلَت استنبول في أن يتقرب هؤلاء الآن من الدولة ويدعموا مشروعها الإصلاحي الجديد. وهو ما فعلوه جزئياً. والواقع أن هؤلاء الوجهاء استخدموا مواقعهم في «المجلس» لدعم هذه الاصلاحات التي مكنتهم من الدفاع عن مصالحهم الشخصية

---

(٥٩) انظر: K. S. Salibi, *The Modern History of Lebanon* (New York, 1965).

(٦٠) Ma'oz, *Ottoman Reform in Syria*, p. 83.

الكثيرة وتدعيمها. لكنهم حاولوا - بلا جدوى - الوقوف في وجه مجموعة من الاصلاحات الهامة التي منحت الأقليات مساواة أكبر بالمسلمين، ومنح قادة الأقليات مواقع لهم في السلطة الإدارية المحلية، بما في ذلك مقاعد في المجلس، وبدأت مجتمعاتهم تشعر بمزيد من الأمن[٦١]. وكذلك، فقد بدأ هؤلاء بإقامة الروابط مع القناصل والتجار الأوروبيين ويتلقون حمايتهم. وبرز التأثير الاقتصادي الأوروبي خلال السنوات العشرين التي انتهت بأحداث ١٨٦٠، وأثرى مسيحيون ويهود كثيرون من خلال العمل كوكلاء للمصالح الأوروبية.

وشعر مسلمو دمشق، بكل «طبقاتهم»، باستياء كبير من هذه التطورات. وربما يكون الانفجار العنيف في تموز (يوليو) ١٨٦٠ قد تم على يد بعض «العلماء» المستائين والمرتبطين بأجنحة مضادّة لـ «التنظيمات» في استنبول كانت قد شجعت التحرك المضاد للمسيحيين تعبيراً عن معارضتها[٦٢]. والمؤكد أن هؤلاء الرعاع كانوا مؤلفين من الحرفيين المسلمين، وخصوصاً من عمال النسيج، العاطلين عن العمل نتيجة لحلول السلع الأوروبية الصنع محل منتجاتهم الحرفية، والذين صبوا جام غضبهم على المجتمع المحلي المسيحي الأكثر ازدهاراً والمرتبط - في الذهنية الشعبية - بالمصالح الأوروبية[٦٣]. وعلى الرغم من أن أعيان مركز المدينة البارزين ربما كانوا قد سرّوا لأحداث الشغب فإن من غير المرجح أن يكونوا قد تآمروا بأعداد كبيرة منهم للتحريض على العنف[٦٤] والواقع أنه عندما علم قادة المجلس بالحرب الأهلية التي اندلعت بين الدروز والمسيحيين في مركز السوق الإقليمي في زحلة فإنهم أناروا أحياءهم وأسواقهم لمنع تحرك المشاغبين[٦٥]. وعندما اندلعت أحداث العنف بذل هؤلاء جهودهم لإخضاع عناصر الشغب في أحيائهم، لكنهم لم يحققوا نجاحاً يذكر.

وترافق فشلهم في منع انفجار العنف أو السيطرة عليه مع فقدانهم التدريجي لنفوذهم الاجتماعي المستقل في المدينة.

---

(٦١) عبّر تنامي الأمن الجسدي والنفسي عند المسيحيين السوريين في دمشق، وخصوصاً عند طبقاتهم العليا، عن نفسه بطرق عديدة، فقد صارت لهم اليوم حرية ارتداء ما يشاؤون (وركوب ما يشاؤون)، وأنشأوا الكنائس والأديرة والمدارس وأقاموا المسيرات الدينية الكبيرة بشكل أكثر انتظاماً. انظر:
Swedenburg, «The Development of Capitalisme in Greater Syria, 1830 - 1914», p. 47.

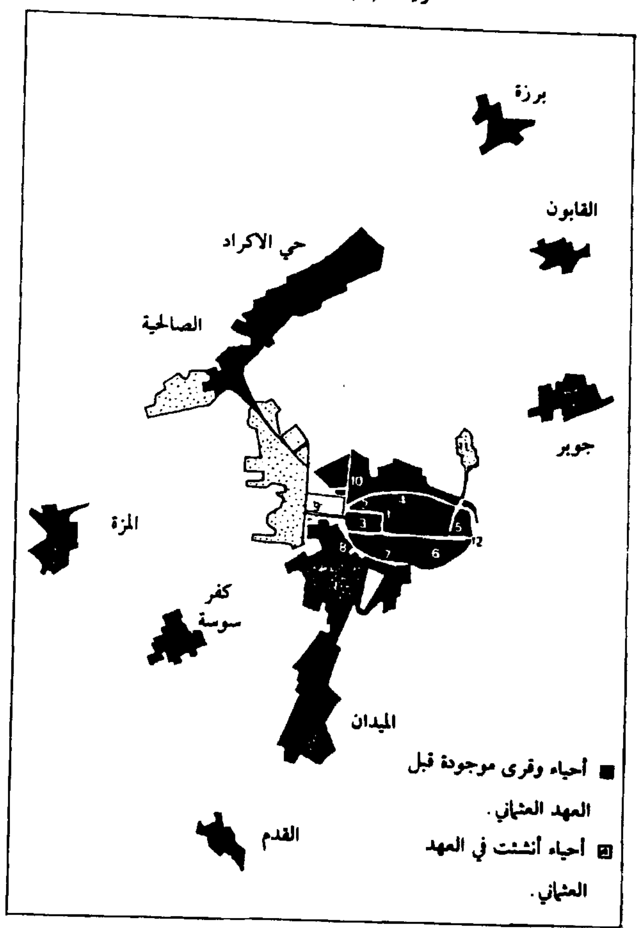
(٦٢) ourani, «Ottoman Reform».

(٦٣) I. M. Smilianskaya, «The Disintegration of Feudal Relations in Syria and Lebanon in the Middle of the Nineteenth Century», in Charles Issawi (ed.), *The Economic History of the Middle East 1800 - 1914* (Chicago 1966), pp. 227 - 47; Owen, *The Middle East*, p. 169.

(٦٤) Ma'oz, *Ottoman Reform in Syria*, p. 235.

(٦٥) Saad, «The Damascus Crisis», p. 31.

الخريطة (١): دمشق ١٩٢٠



١ - المسجد (الاموي) الكبير ٢ - القلعة ٣ - الاسواق (الحميدية ومدحت باشا) ٤ - العمارة ٥ - باب توما ٦ - حي اليهود ٧ - الشاغور ٨ - باب الجابية ٩ - القنوات ١٠ - سوق ساروجة ١١ - القصاع ١٢ - باب شرقي.

ويمكن لفشل الزعماء التقليديين في السيطرة على أحيائهم أن يكون نقيضاً لما حدث في الميدان. فعندما وصلت أنباء العنف إلى الميدان بدأت العصابات تسرع إلى مكان الحادث. ولما علمت هذه العصابات أن زعماءها، سليم آغا وصالح آغا المهايني وعمر آغا العابد وسعيد آغا نوري، كانوا يحمون مسيحيي باب مصلا، في شمال

الميـدان، ارتدت هـذه العصابـات وساعـدت زعماءهـا[٦٦]. وفي العام ١٨٦٠، ساعد الميدان[٦٧] وضواح أخرى للمدينة في دعم الأسياد الـراسخين الـذين، على الـرغم من تمايزهم اجتماعياً عن الزعماء التقليديين للمـدينة الـداخلية، تمكنـوا من منافسـة هؤلاء الأخيرين في قدرتهم كأسياد وكزعماء أحياء.

وأصدر فؤاد باشا أحكامه على دمشقيـين من جميع المـراتب والمهن، على الـرغم من أن الأعيان الدينيـين والعلمانيين في المجلس تحملوا ـ كمجمـوعة ـ الـوطأة الأعـظم لاستيائه. وحكم عـلى هؤلاء الزعـماء إما لتشجيعهم أعمال العنف في بـاب تـومـا أو لعجزهم عن السيطرة على أعمال الشغب. لكن الواقع أنه كانت هنالك أسباب أعمق للقسوة العثمانية. فالعلماء، الذين خلطوا بين الكثير من مصالحهم والدولة، استخدموا عملياً أجهزة الدولة لتدعيم أهدافهم ومراميهم بينما كانوا يـرفضون أسـاساً الكثـير من الإصلاحات العلمانية الصادرة عن استنبول. ولم يفهم هؤلاء الزعماء، بنظرتهم وحيـدة الجانب وبمحافـظتهم وشكوكهم، طبيعـة الجهود العثـمانية لمـركزة الامـبراطوريـة ولملمة أطرافها، ولا هم أدركوا حجم الضغوط الأوروبيـة الممارسـة على الـدولة لتسريـع هـذه العمليات. وأكثر من هذا، فإنهم أخطأوا حساب قوتهم بالعلاقة مـع السلطة المركـزية العثمانية. وافـترض هؤلاء، بفخر، أنهم كـانوا الـزعماء «الـطبيعيين» للمـدينة فـأداروا أجهزة الدولة بحسب ما يلائمهم بينما كان التأييـد التقليدي لهم يتـآكل من الأسفـل. ولم يفهموا ـ في آب (أغسطس) ١٨٦٠ ـ لماذا عاقبتهم الـدولة أو لمـاذا أظهر لهم عـامة الناس محلياً هذا القدر من «قلة الاحترام»[٦٨].

---

(٦٦) المصدر السابق، ص ٥٦ و ٧٠ ـ ٧١. وكان والد الشيخ عبد الرزاق البيطار (مؤلف «حلية البشر») هو نفسه شخصية دينية مرموقة، وقام أيضاً بحـماية المسيحيـين في الميدان، Ma'oz, *Ottoman Reform in Syria*, p. 234. وعلى سبيل المثال، كان العابد ونوري تاجري حبوب راسخين، بينما كـان المهايني يـان من «الأغوات» حديثي التجنيد لحاميات محلية أنشئت عشية أزمة ١٨٦٠. وكان بروز سـادة الميدان قـد لقي مساعدة وتشجيعاً في أحداث مطلع العام ١٨٥٩، عندما اعتقل الوالي ونفى أربعين من «أغوات» الحاميات المحلية بعد اضطرابات حصلت في الميدان. وبعد حل هذه الحاميات نظم الوالي قوات جديدة من الاحتياطيين في أنحاء المدينة. وهذا ما حد من عدد المتنافسين على السيطرة على حي الميـدان وقصّره على بضعة «أغوات» كانوا قد تحولوا فعلاً إلى الأعمال المدنية (مثل عمر آغا العابد وسعيد آغا نوري) أو إلى رؤساء لهذه القوات (مثل «أغوات» المهايني).

(٦٧) يكتب أوين قـائلاً إنـه بعد الاضـطرابات «كـان التجار الميـادنة هم الـذين نشطوا في تقـديم رأس المال لمجموعة جديدة من الحائكين، ومعظمهم من المسلمين، الـذين كانـوا تواقـين إلى إعادة إحيـاء صناعـة النسيج المحلية، وقد يكون هذا أحد أسباب هذه العودة السريعة للقدرة الإنتاجيـة للمدينـة إلى الحجم الذي كانت عليه قبل أحداث الشغب»: *The Middle East*, p. 170.

(٦٨) Salibi, «The 1860 Upheaval», pp. 189 - 90. دان الحسيبي «الـرعاع» و«الغـوغـاء»، لكنـه دان أيضاً أفراد الجيش والشرطة (ربما مشيراً إلى «الأغوات» الذين أصبحوا حـديثاً جـزءاً من هيكل الـدولة) لإظهارهم «قلة احترام» لمن هم أعلى منهم اجتماعياً، أي «العلماء» والوجهاء المدنيين.

وبشكل عام، اتخذ عقاب الزعماء التقليديين صيغة الإبعاد، وليس الإعدام. وكان النفي مؤقتاً فقط ولم يمس عموماً مصالحهم الاقتصادية. وكانت هيبتهم الاجتماعية قد طعنت، لكن ليس إلى المدى الذي يستعصي على الإصلاح، شرط أن توافق هذه الزعامة على الالتزام بالخط العثماني بإخلاص أكبر، وأن تعترف بالزعماء من خارج «أهل العِرض» والاندماج معهم في النخبة الاجتماعية والسياسية المحلية.

الفصل الثاني

ترسيخ الزعامة الدمشقية بعد ١٨٦٠

تمثل التأثير السياسي المباشر لاضطرابات ١٨٦٠ في إضعاف زعامة دمشق التقليدية. وخلال السنوات الأربعين التالية استحث تطوران جديدان ـ انتشار الملكية الخاصة للأرض وتعاظم دور الدولة في حياة المدينة والولاية ـ إعادة تشكيل ودمج القوى السياسية المدينية. ومع بداية القرن العشرين ظهرت في دمشق نخبة سياسية معادة التكوين، وكانت هذه من نتاج طبقة كبار الملاكين الحديثة الرسوخ وجيدة الاندماج والانسجام الاجتماعي، وهي طبقة انحازت عن قرب أكبر إلى خط استنبول.

تطور الملكية الخاصة للأرض

خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر بدأ الاقتصاد السوري يشعر بتأثير التحول إلى التجارة. وترافقت التحولات في الاقتصاد المديني، الناجمة عن منافسة السلع الأوروبية الصنع، مع انتشار زراعة المحاصيل المخصصة للبيع مما أسهم في الحث على امتلاك الأراضي.

وسيطر أفراد من المؤسسة الدينية وجماعة من الوجهاء العلمانيين الذين كانوا من تجار مركز المدينة واقطاعيي الضرائب على نظام الأراضي في سهل البقاع وغوطة دمشق[1]. واستغل البعض مراكزهم في «المجلس» لتوسيع حيازاتهم عن طريق

(١) Gaabriel Baer, «Village and City». pp. 47 - 8.

كان امتلاك كبريات عائلات دمشق للملكيات واسعة المساحات أمراً أكثر شيوعاً في الغوطة والبقاع منه في حوران حيث كانت الملكيات الفلاحية الصغيرة هي القاعدة. وعلى العموم، فقد اشترى عدد من=

تخصيص مزايدات جمع الضرائب لأنفسهم ولعائلاتهم. وظهرت كذلك مجموعة أخرى من التجار ـ مقرضي المال التي أثرت أخيراً عن طريق قوى التحول إلى التجارة، والتي تملكت الأراضي من خلال إدارة رأس المال المرابي في هاتين المنطقتين وفي حزام حوران الأخضر. وكان هؤلاء التجار ـ مقرضو المال من أغوات الأحياء المحيطة بالمدينة أو من أناس أقل وجاهة من مركز المدينة، وقد سيطروا على حوران وانضموا إلى الأعيان من إقطاعيي الضرائب، الأبرز اجتماعياً، في سهل البقاع وفي الغوطة. وفي الخمسينات من القرن التاسع عشر كانت بعض العائلات قد بدأت تعلن مطالبتها بملكيات خاصة للأرض في هذه المناطق الثلاث.

وشجّعهم على ذلك التحول السريع نحو التجارة في الأقاليم المنتجة للحبوب في أنحاء سورية، الناجم عن حرب القرم وما تلاها. وأدت سلسلة من المواسم الجيدة «ووقف شحن الحبوب إلى رفع الأسعار بحدة في الغرب وجعل حبوب المشرق منافسة لفترة ما»[٢]. واستغل اقطاعيو الضرائب والتجار ـ المقرضون للمال في سورية تزايد الطلب على الحبوب لتحويل حيازاتهم من الأراضي إلى ملكيات صريحة.

وترافق الاندفاع إلى تشكيل عقارات واسعة ذات ملكية خاصة مع توسع حدود الأراضي المزروعة في سورية، حيث فتحت أراض جديدة أمام الاستيطان والزراعة. وعلى كل حال، فإن مجموعة من القوى حثّت الحكومة العثمانية على إصدار قانون جديد للأراضي في العام ١٨٥٨، وكان القصد من وراء ذلك تحقيق الرغبة المتنامية لهذه القوى بزيادة مداخيلها من الأرض. وجاء هذا، جزئياً، استجابة للضغوط الأوروبية المتزايدة على استنبول لتسديد ديونها التي تراكمت عليها نتيجة للجهود المستمرة لمركزة الامبراطورية وتحديثها[٣].

وعلى العموم، فإن منطقة دمشق لم تشعر بتأثير قانون الأراضي إلا بعد أحداث ١٨٦٠، وخصوصاً في السبعينات من القرن، عندما اضطر الكساد التجاري المزيد والمزيد من الأعيان إلى الاستثمار في الأراضي[٤]. وكان الهدف من قانون الأراضي

عائلات الميدان الرئيسية عقارات واسعة في حوران في هذه المرحلة، في حين أن كثيرين آخرين سيطروا على الفلاحين من خلال بسط رأس المال الربوي. انظر:
Pascual, «La Syrie à l'époque Ottomane», p. 47.

(٢) Ya'kov Firestone, «Production and Trade in an Islamic Context: Sharika Contracts in the Transitional Economy of Northern Samaria, 1853 - 1943», *International Journal of Middle Eastern Studies* 6 (1975), Pt i, p. 192.

(٣) انظر: Norman Lewis, «The Frontier of Settlement in Syria, 1800 - 1950», *International Affairs 31* (1955), pp. 48 - 60; Salim Tamari, «Factionalism and Class Formation in *Recent Palestinian History*», in Roger Owen (ed.) *Studies in the Economic and Social History of Palestine in the Nineteenth and Twentieth Centuries* (Carbondale and Edwardsville, 1982), pp. 177 - 202.

(٤) حول كساد سبعينات القرن التاسع عشر انظر: Owen, *The Middle East*, pp. 171 - 2.

تشجيع الفلاحين على تسجيل الأراضي المملوكة للدولة، «الميري»، بأسمائهم لمنع وجود أية وساطة بين الدولة والمزارعين تسيطر على الانتاج على حساب الطرفين. وكان القانون قد وضع ليؤمن تدفقاً ثابتاً للدخل إلى الدولة وترجيح ميزان القوى في الولاية لمصلحة الحكومة المركزية. لكن هذا القانون أثبت كونه فشلاً مخزياً. والواقع أن تفسيره وتنفيذه المحليين سهّلا امتلاك الأرض من قبل الوسطاء أنفسهم الذين كانت استنبول تسعى إلى إضعافهم[٥]. وعلى الرغم من أن ميزان القوى في الولاية مال لمصلحة استنبول بعد العام ١٨٦٠ فإن قانون الأراضي أثبت كونه عقبة في وجه هذه العملية لا سنداً لها.

وكان قانون الأراضي مبنياً على مقدمتين خاطئتين: الأولى تفترض أن الفلاحين سيرغبون بتسجيل أراضيهم والتمكن بعدئذ من التمسك بها، وتفترض الثانية أن إدارة تسجيل الأراضي، الـ «دفترخانة»، ستكون فعالة وغير منحازة[٦]. لكن ما حصل هو أن نظام تسجيل الأرض المستند إلى صكوك التمليك والذي يشمل رسوم تسجيل وإحصاء، أخاف الفلاحين منذ البداية، إذ اعتقد هؤلاء أن الهدف منه هو تسهيل فرض الضرائب والسوق إلى التجنيد الإلزامي، وكانوا يجهلون المنافع الممكنة لهذا النظام فسجلوا أراضيهم بأسماء الأموات من أفراد العائلة أو بأسماء كبار أسياد المدينة أو أعيان الريف. ومن خلال وعد الفلاحين بحمايتهم من تدخل الدولة بشؤونهم تملكت بعض عائلات دمشق القوية حقوقاً شرعية بمساحات واسعة من الأرض[٧]. وحتى عندما كان الفلاحون يسعون إلى تسجيل أراضيهم بأسمائهم كانت رسوم التسجيل المرتفعة تمنعهم من ذلك في كثير من الأحيان. وكانت أراضي الفلاحين العاجزين عن دفع الرسوم تحول إلى الدولة أو تعرض للبيع في المزاد من قبل المجلس المحلي أو مجلس الولاية الذي يتمكن أعضاؤه عندها من تحديد أسعار المزايدة أو -

(٥) انظر: Doreen Warriner, *Land Reform and Development in the Middle East*, 2nd ed. (London, 1962), pp. 68 - 9.

إن للإصلاحات الزراعية والإصلاحات الأخرى التي طبقت في أنحاء الامبراطورية العثمانية ما يوازيها في أجزاء كثيرة من آسيا وأميركا اللاتينية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. انظر: Joel Migdal, «Urbanization and Political Change: The Impact of Foreign Rule, *Comparative Studies in Society and History* 19 (July 1977), p. 331.

(٦) *Jacques Weulersse*, «Régime Agraire et vie agricole en Syrie», *Bulletin de l'Association de Géographes français*, No. 113 (April 1938), p. 58; Paul J. Klat, «The Origins of Landownership in Syria», *Middle East Economic Papers* (1958), p. 62.

(٧) Gabriel Baer, «The Evolutioon of Private Landownership in Egypt and the Fertile Crescent», in Charles Issawi (ed.), *The Economic History of the Middle East 1800 - 1914* (Chicago, 1966), pp. 83 - 4; Jacques Weulersse, *Paysans de Syrie et du Proche - Orient* (Paris, 1946), pp. 95 - 6; Robert Montagne, «Le pouvoir des chefs et les élites en Orient», *Centre de Hautes Études Administratives sur l'Afrique et l'Asie Modernes*, No. 17 (12 May 1938), pp. 3 - 4. Hereafter CHEAM.

ببساطة ـ المزايدة على جميع المتنافسين الآخرين[٨]. وكانت حيازات الفلاحين تحول أيضاً إلى مزادات يديرها المجلس بسبب خروقات مختلفة لقانون الأراضي[٩]. وكان أحد أكثر الانتهاكات شيوعاً يتمثل في امتناع الفلاح عن زراعة أراضيه لثلاثة مواسم متتالية، وهو ما يعود عادة إلى عجزه عن شراء البذار أو الأدوات اللازمة. وفي مثل هذه الحالة كان الفلاح يعاقب بفرض ضريبة أراضٍ إضافية عليه أو بفرض رسوم تسجيل أعلى. وإذا لم يستطع الفلاح أصلاً زراعة أرضه فإنه لن يستطيع دفع قيمة المخالفة، وبالتالي، فإن أرضه تذهب للمزاد. وبهذه الطريقة أصبح فلاحون كثيرون مستأجرين للأرض أو مشاركين في محصولها مقابل جهدهم فيها (مرابعين أو مثالثين أو مناصفين)، وهي الأرض التي كانت لهم في السابق. وهكذا أصبح مصير الفلاحين صغار الملاك مهدداً أكثر فأكثر[١٠].

وبهذا حُرِّف الغرض الحقيقي للحكومة العثمانية من قانون الأراضي لكي يسهِّل القانون ويشرع مراكمة ملكيتها في أيدي قلة من عائلات دمشق الثرية. وبالوصول إلى القرن العشرين ظهرت على المسرح الاجتماعي والسياسي الدمشقي مجموعة قوية من عائلات كبار الملاك. وكان معظم هؤلاء من حديثي النعمة الذين تسلقوا السلّم الاجتماعي بعد العام ١٨٦٠، وحصلوا على الأراضي من خلال مناصبهم في الإدارة المحلية ومن خلال أعمال الربا الفاحش في مناطق دمشق الداخلية. وكان امتلاك الثروة يعني فتح الأبواب، في الدوائر السياسية المحلية وفي استنبول نفسها، أمام الحصول على شبكة أوسع نطاقاً من المناصب الإدارية، لأنفسهم وأقاربهم وعملائهم. وكانت هبات الأراضي التي يوزعها السلطان وامتداد سيادة الزعماء إلى الريف قد حرضت على مراكمة الأراضي بينما استمرت العقارات المدينية في جذب المستثمرين إليها. ودخلت بعض العائلات حتى إلى ميدان الشركات الصناعية المحلية، مع أن معظم الثروات الكبيرة حديثة التراكم كانت تستخدم في الاستهلاك الضخم.

ولم يكن كل كبار الملاكين في دمشق من حديثي النعمة، وكان أبناء بعض العائلات من نخبة ما قبل العام ١٨٦٠ قد حولوا إقطاعاتهم الضريبية الوراثية إلى الملكية المباشرة للأراضي بينما حافظوا على سيطرتهم على الأوقاف الخيرية. لكن من

(٨) Eliahu Epstein, «Notes from a Paper on the Present Conditions in the Hauran,» *Journal of the Royal Central Asian Society*, 23 (1936), pp. 598 - 9, 601.
كانت مديونية الفلاحين واسعة الانتشار بشكل خاص في حوران.

(٩) من أجل مواد قانون الأراضي للعام ١٨٥٨ انظر:
George Young, *Corps de droit Ottoman* (Oxford, 1905 - 06), Vol. 6.

(١٠) قدَّر أحد المراجع أن ما يتراوح بين ٢٠ و ٣٠ بالمئة فقط من أراضي سورية (ربما ولاية سورية) كان في أيدي الفلاحين عام ١٩٠٧. انظر: Owen, *The Middle East*, p. 255.

نجح من أفراد هذا الحرس القديم في المحافظة على قوته السياسية أصبح أكثر اعتماداً على قاعدة موارده المادية منه على أصوله الاجتماعية. وبعد العام ١٨٦٠ صارت القوة السياسية أكثر علمانية، وارتقت بعض العائلات المالكة حديثاً للأراضي إلى مراتب في السلّم الاجتماعي مماثلة لمراتب أي من أفراد المؤسسة الدينية.

وأصبحت عائلات الدارسين التقليديين قلة في صفوف زعامة مع بعد ١٨٦٠. وبسبب كراهيتهم لـ «التنظيمات» أخفى «كثيرون أنفسهم داخل شبكاتهم الدينية التقليدية مع التهام العلمانية للهيبة والمقام الديني كقوة أساسية. وإذ لمست الحكومة المركزية عداء العلماء المتأصل للإصلاح فإنها تحولت عنهم إلى فئات أخرى لتنفيذ سياساتها في الولاية. أما العائلات الدينية التي حافظت على مواقعها بعد العام ١٨٦٠ فكانت تملك مساحات واسعة من الأراضي، وكانت تمسك بالمراكز العلمانية والدينية على حد سواء. وخلافاً لعائلات الدارسين الأخرى، فإن هذه ساومت وتنوعت في سبيل الحفاظ على موقعها البارز.

تحديث الإدارة ومركزتها

قبل العام ١٨٦٠ كان «العلماء» يحتكرون نظام التعليم الإسلامي. وعلى العموم، ففي مطلع الستينات أنشئت في دمشق مدارس الدولة الثانوية، «الرشدية». وبينما استمرت شبكة المدارس الإسلامية التقليدية («الكتاتيب» و«المكاتب» و«المدارس») في كونها العمود الفقري للتعليم الإسلامي تزايدت أعداد أطفال النخبة الإسلامية المرسلة إلى المدارس العلمانية الجديدة. وهذا ما حضّ «العلماء» على السيطرة على إدارة «الرشدية» على الرغم من أنهم كانوا عاجزين عن فرض مناهج تعليمية دينية بالكامل. ومن ناحية أخرى، فإن معلمي هذه المدارس لم يعودوا كلهم من الخبراء في الدين. وفي أواخر القرن بدأت عائلات الملّاك ـ البيروقراطيين ترسل أبناءها إلى إستنبول سعياً إلى تعليم مهني أو عسكري علماني يؤهلهم للحصول على مراكز عالية في الإدارة المدنية أو الجيش[11]. وكان يتم تعليم الإدارة العامة والقانون المدني والعلوم العسكرية باللغة التركية على حساب العلوم الدينية التقليدية. والواقع أنه مع فقدان المؤسسة الدينية احتكارها التعليم، تكيف بعض أفرادها الأبعد نظراً مع الأزمنة المتغيرة وبدأوا يرسلون أولادهم إلى استنبول[12].

---

(١١) Hourani, «The Ottoman Background», pp. 15 - 16; Ma'oz, *Ottoman Reform in Syria,* p. 241.

(١٢) مثلاً، أرسلت عائلتا الغزّي والأيوبي بعض أبنائهما إلى استنبول وشجعت الأبناء الآخرين على العمل في المهن الدينية.

بعد العام ١٨٦٠، بدأ يصبح للمدارس المسيحية التبشيرية أثرها في دمشق، مع أن المدينة لم تضم غير أربع مدارس من هذا النوع حتى العام ١٨٨٠. وكانت هذه تخدم أساساً الأقليات الدينية في المدينة، لكن القليل من أبناء النخبة المسلمة بدأ بالانتساب إليها بعد فترة من الزمن[١٣]. وكان طلاب هذه المدارس يحصلون على تعليم ثانوي جيد يشمل العلوم الحديثة واللغات الأوروبية. وهذا ما مكّن طلابها من شغل مناصب تقنية أساسية في إدارة الولاية، ومكّنهم من توثيق ارتباطاتهم المالية مع التجار والصناعيين الأوروبيين، كما أمّن لهم مراكز هامة في القنصليات الأوروبية. ولقد أسهم التعليم التبشيري كذلك في «نهضة» اللغة العربية وإحيائها، وعلى الرغم من طبيعتها الطائفية، فإنها خلقت جواً ثقافياً يتمتع بمسحة علمانية في دمشق[١٤]. ومع ذلك، فإن التأثيرات الثقافية الأوروبية تسللت إلى الداخل السوري أبطأ بكثير مما فعلت في الساحل.

وكان الحكر الآخر التقليدي لـ «العلماء» هو النظام القضائي. وعلى العموم، فقد أنشأت الحكومة العثمانية، بعد العام ١٨٥٠، وإلى جانب نظام المحاكم التقليدي

---

(١٣) Ma'oz, *Ottoman Reform in Syria*, p. 242.
يدّعي أحد المؤلفين أن أبناء النخبة المسلمة في دمشق لم يبدأوا بإرسال أبنائهم إلى المدارس التبشيرية إلا في مطلع القرن العشرين.
Pascual, «La Syrie à l'époques ottomane», p. 50.

(١٤) هناك تحليلات كثيرة لهذا الانبعاث الأدبي ودور البعثات التبشيرية الغربية فيه. ويمكن العثور على الرواية الكلاسيكية في: Georges Antonius, *The Arab Awakening* (London, 1938). وتبقى الرواية الأعمق في:
Albert Hourani, *Arabic Thought in the Liberal Age, 1798 - 1939* (London, 1962).
وانظر أيضاً: Robert M. Haddad, *Syrian Christians in Muslim Society* (Princeton, 1970).
ويقول النقد الأكبر الموجه إلى دور التبشيريات الغربية ومساهمة المسيحيين السوريين أن اللغة العربية لم تكن ميتة في القرن التاسع عشر وأن الإصلاح اللغوي كان قد جاء بوحي من المصريين والسوريين، وأكثرهم من المسلمين، أكثر منه من المبشرين الغربيين. انظر:
A. L. Tibawi, «Some Misconceptions about the Nahda», *Middle East Forum*, 47 (Autumn & Winter 1971), pp. 15 - 22.
ولقد ظهر أخيراً تفسير أكثر إقناعاً بشأن موضوع «النهضة» على يد باحث أميركي شاب نشأ بين ظهراني الجالية الأميركية البروتستانتية في بيروت، بعد قرن من بداية النهضة كتب يقول: «ومع ذلك، فإن كثيرين من شخصيات النهضة كانوا على ارتباط بالتبشيريات وبالمصالح التجارية المحلية الصاعدة والمرتبطة تجارياً بالغرب. وبهذا، لم تكن النهضة بعثاً تبشيري الإيحاء للغة «ميتة» بقدر ما كانت تنقيحاً وتعديلاً وتقويماً للغة العربية على يد سوريين محليين (لهم روابط مع المبشرين) لجعلها أكثر خدمة في إدخال الأفكار الغربية، وخصوصاً العلوم الوضعية، إلى المنطقة».
Theodore R. Swedenburg, «The Development of Capitalism in Greater Syria, 1830 - 1914: An Historico - Geographical Approach» (MA diss., University of Texas at Austin, 1980), pp. 42 - 3.

الديني (محاكم الشريعة أو المحاكم الشرعية) محاكم خاصة للأحكام العاجلة والاستئناف مؤلفة من قضاة مسيحيين ويهود ومسلمين[15]. وأقيمت كذلك المحاكم المختلطة التي تضم أعداداً متساوية من القضاة الأجانب والمحليين لتحكم في القضايا الجنائية والتجارية القائمة بين أجانب ورعايا عثمانيين. وبهذا فَقدَ «العلماء» احتكارهم النظام القضائي وترك لهم أمر الاهتمام بالحكم في القضايا الخاصة بأمور الأحوال الشخصية وحسب. وبدأ بعض كبار العلماء عملياً بتشجيع أبنائهم على دخول المدارس الاختصاصية الجديدة في استنبول لدراسة القانون والإدارة العامة بهدف تأمين موطىء قدم لهم في النظام القضائي العلماني الصاعد[16].

في هذه الأثناء، في الستينات من القرن التاسع عشر، وبموجب «التنظيمات»، وخصوصاً منها قانون الولايات الصادر عام ١٨٦٤، شكلت الحكومة العثمانية مجالس جديدة يمكن أعيان دمشق دخولها. وإلى جانب أمثال هذه الإصلاحات أوجدت الحكومة مناصب جديدة ذات رواتب أبرزها «أمير الحج». وكان أعلى هذه المجالس هو «مجلس إدارة الولاية»، الذي كان مقره في دمشق، وهو يضمّ ثلاثة مسؤولين أتراك معينين (هم: الوالي والقاضي والدفتردار)، واثنين من الأعيان المسلمين الدينيين يحتلون مقعدين دائمين (وهما: المفتي الحنفي ونقيب الأشراف)، وستة أعضاء منتخبين (ثلاثة وجهاء مسلمين وممثّلين للطائفة المسيحية وممثلاً واحداً للطائفة اليهودية). أما المجلسان التاليان في الأهمية فكانا «مجلس إدارة اللواء» و «مجلس البلدية» في دمشق[17].

---

(١٥) Ma'oz, *Ottoman Reform in Syria*, pp. 154 -5.

(١٦) المصدر السابق، ص ١٥٥.

(١٧) من أجل بحث يحتوي على معلومات عن تقسيم الولايات السورية إلى مناطق ومناطق فرعية إدارية بعد العام ١٨٦٤، وعن الإدارة العامة للاقليم، انظر: عبد العزيز محمد عوض، «الإدارة العثمانية في ولاية سورية ١٨٦٤ - ١٩١٤» (القاهرة، ١٩٦٩)، ص ٦٥ - ٧٢. ومحمد كرد علي، «خطط الشام» (دمشق، ١٩٢٨)، الجزء ٣، ص ٣٨ - ٤٠. ومن التحليلات الجيدة لطبيعة الإصلاحات التي أقرت في أواخر سبعينات القرن التاسع عشر في ظل الحاكم العثماني الإصلاحي العقلية مدحت باشا تحليل:
Shimon Shamir's «The Modernization of Syria: Problems and Solutions in the Period of Abdülhamid», in W. R. Polk and R. L. Chambers (eds.), *Beginnings of Modernization in the Middle East* (Chicago, 1968), pp. 351 - 81.

وانظر أيضاً:
Najib Saliba, «Wilayat Suriyya, 1876 - 1909» (Ph. D. diss., University of Michigan, 1971); and «The Achievements of Midhat Pasha as Governor of the Province of Syria», *International Journal of Middle Eastern Studies* 9 (1978), pp. 307 - 23.

العائلات الدينية في الزعامة المعادة التكوين: الملّاك الدارسون

استمر رؤساء العائلات الدينية الأبرز في احتكار منصبي المفتي الحنفي ونقيب الأشراف، على الرغم من أنه صار للمنصبين كليهما وزن سياسي أقل من السابق بعد العام ١٨٦٠. وفي ذلك الوقت كانت مقاعد مجلسي الولاية واللواء تمنح من يحتلها هيبة أكبر من هيبة المناصب الدينية الرفيعة على المسرح السياسي المحلي. ولم يحتل أي عالِم دمشقيّ مقعداً انتخب لشغله في مجلس الولاية بين العامين ١٨٧٠ و١٩٠٠، ولم يوجد أكثر من قبضة صغيرة منهم في مجلس اللواء في الفترة نفسها[١٨]. وكان العلماء من رفيعي المراتب الذين انتخبوا لعضوية مجلس اللواء أو لعضوية المجلس البلدي بعد العام ١٨٧٠ من عائلات كبار الملاكين في معظمهم.

وحافظ أعيان دمشق الدينيون على سيطرتهم على الأوقاف الخيرية، مع أن وجهاء من الفروع العلمانية للحكومة احتلوا أيضاً، بعد العام ١٨٦٠، مقاعد في مجلس الأوقاف[١٩]. وأكثر من هذا، فمع بدء تزايد سكان دمشق تدريجياً، بعد هبوط ملحوظ في عددهم بين سنتي ١٨٢٠ و١٨٦٠[٢٠]، كان لدخل الأوقاف الخيرية أن يوزع على أعداد أكبر من المواطنين. وهو ما كان لا يترك إلا دخلاً متناقصاً للمؤسسة الدينية. ومع تقدم تشكّل العقارات الكبيرة العائدة للملكية الخاصة أسست بعض العائلات غير الدارسة أوقافاً عائلية، أو «أوقافاً أهلية»، لحماية عائلاتها من احتمالات مصادرة الدولة لأملاكها. وأصبح بعض الزعماء الدينيين مؤتمنين أو «نظّاراً» [جمع ناظر] على هذه الأوقاف، لكن هذه الوظيفة كانت تسند عادة إلى عميد العائلة[٢١].

---

(١٨) يستند هذا إلى قراءة دقيقة للـ «سلنامة» (الكتاب السنوي للحكومة التركية) لهذه الفترة. انظر مثلاً: «سورية ولايتي ١٣١٣ هجرية» (١٨٩٤ ـ ١٨٩٥ ميلادية)، ص ٧١. وكل الإشارات الواردة في هذا الفصل إلى «سلنامة» تخص ولاية سورية التي عاصمتها دمشق.

(١٩) «سلنامة» ١٣٠٢ هجرية (١٨٨٤ ـ ١٨٨٥ ميلادية)، ص ٥٨ ـ ٥٩.

(٢٠) Smilianskaya, «*The Disintegration of Feudal Relations*», pp. 227 - 47.

وبشأن سكان دمشق في أواخر العهد العثماني، انظر:

Stanford J. Shaw, «The Ottoman Census System and Population, 1831 - 1914, *International Journal of Middle Eastern Sutdies* 10 (1978), pp. 325 - 8; Muhammad Sa'id Kalla, «The Role of Foreign Trade in the Economic Development of Syria 1831 - 1914» (Ph.D. diss., American University, 1969), pp. 284 - 5; Owen, *The Middle East*, pp. 244-5; René Danger, «L'Urbanisme en Syrie: la ville de Damas», *Urbanisme (Revue mensuelle)* (1937), p. 137.

وقدّر عدد سكان دمشق عام ١٨٨٥ بـ ١٥٠ ألف نسمة.

(٢١) Weulersse, *Paysans*, p. 119.

وعلى الرغم من تراجع سلطة المؤسسة الدينية في دمشق بظهور المؤسسات العلمانية في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر فإن التنافس على المناصب الدينية بقي على حدّته. وفي العام ١٨٦٠ كانت هنالك عشر عائلات من أصل ست عشرة عائلة بارزة من الدارسين في القرن الثامن عشر ما زالت تحتل قمة التراتبية الدينية، لكنها كانت تتنافس على الموقع والنفوذ مع ما لا يقل عن خمس وعشرين عائلة أخرى(٢٢). ونظراً لأن عدد المناصب الدينية كان أقل من عدد الساعين إليها، فإن الكثيرين من الشخصيات الدينية الأقل مرتبة اضطروا إلى البحث عن وظائف خارج نطاق المؤسسات الدينية. وتوفر أحد البدائل في المؤسسات العلمانية الجديدة(٢٣).

واندمجت عائلات عديدة من بين «أهل العِرض» ـ وخصوصاً من بينها عائلات العجلاني والغزي والكيلاني والحسيبي ـ مع مجموعة من عائلات الملاك غير المتدينين لتشكيل زبدة المجتمع الدمشقي في أواخر القرن التاسع عشر. وبدورها، وفرت هذه الطبقة العليا نخبة المدينة السياسية. أما عائلة الجزائري، حديثة القدوم إلى دمشق، فكانت عائلة أخرى من الدارسين امتلكت حيازات أراض واسعة. ويبدو أن هذه العائلات الخمس، ومع أنها لم تكن العائلات الوحيدة المالكة للأراضي ضمن المؤسسة الدينية، كانت بين أكبر الملاك ومن أكثر أعضاء هذه المؤسسة نفوذاً اجتماعياً وسياسياً(٢٤).

العجلاني

تنتمي عائلة العجلاني إلى «الأشراف»، وقد جاءت دمشق من مكة المكرمة، وربما في القرن الخامس عشر. وشاركت هذه العائلة آل حمزة، خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، في اعتلاء، منصب نقيب الأشراف، الذي احتلته خمس مرات

---

(٢٢) الحصني، «كتاب منتخبات...»، الجزء ٢، ص ٣٥٠. والشطي، «أعيان دمشق»، ص ١١٦، وعلى سبيل المثال فقد حلت عائلة الخطيب محل عائلة المحاسني عام ١٨٦٩ كخطباء في المسجد الأموي.

(٢٣) من الممكن مراجعة تطور هذه الظاهرة في «سلنامتي» ١٢٨٨ هـ (١٨٧١ م) و١٣١٢ هـ (١٨٩٤ ـ ١٨٩٥ م)، ومن خلال معاجم سير الحياة المذكورة في ثبت المراجع والهوامش. وكان من العائلات الدينية التي بدأت تسعى إلى التوظيف في المؤسسات العلمانية عائلتا الأيوبي والبكري.

(٢٤) من غير المرجح أن نتمكن أبداً من توفير بيانات دقيقة بشأن ملكية الأرض في سورية العثمانية نظراً لأن كل سجلات الأراضي المحلية تقريباً دمرت أو اختفت (ربما يكون الأتراك قد أخذوها إلى استنبول) خلال الحرب العالمية الأولى. وقراري بإدراج أسماء العائلات التي أوردتها بين أكبر ملاكي دمشق على الاطلاق يستند إلى المصادر التالية: سجلات الإرث الخاصة بالمحاكم الشرعية لولاية سورية، ومقابلات مع أحفاد بعض هذه العائلات، ومعلومات زودني بها رامز طعمة، الذي قدم لي بحثه في العلاقة بين ملكية الأرض والسلطة السياسية في دمشق مساعدة كبرى.

على الأقل بين العامين ١٧٦٩ و١٨٩٨. وكان أبرزَ العجلانيين في النصف الثاني من القرن التاسع عشر الشيخ أحمد درويش. وكان نقيباً للأشراف عام ١٨٦٠ وأصبح أحد أبرز الأعيان الذين نفاهم فؤاد باشا(٢٥). لكنه عاد إلى دمشق بعد مغادرة فؤاد باشا لها مباشرة واستعاد منصبه كنقيب وبقي فيه حتى وفاته عام ١٨٩٨، إلى جانب عدد من المناصب الأخرى. وفي العام ١٨٧١ خدم في مجلس الشكاوى والعرائض في الولاية(٢٦)، وانتخب في العام ١٨٧٦ لعضوية مجلس تأسيسي في استنبول لم يعش طويلاً(٢٧). وكذلك فإنه تسلم منصب «شيخ المشايخ»، أي سيد الجمعيات (النقابات) الحرفية في دمشق مع أن هذا المنصب صار يقتصر في مطلع الثمانينات من القرن التاسع عشر على كونه «ختماً مطاطياً»(٢٨). وشغل محمد، ابن الشيخ أحمد درويش، مناصب في المحاكم المدنية والدينية على السواء، وأصبح قاضياً في محكمة الاستئناف والمحكمة الشرعية في مطلع التسعينات من القرن نفسه(٢٩). وفي العام ١٩٠٩ تم انتخاب محمد لعضوية البرلمان العثماني في استنبول(٣٠). ولدى وفاته بعد عامين تسلم ابن عمه عطا زعامة آل العجلاني(٣١).

وامتلك آل العجلاني اقطاعات ضريبية وراثية في الغوطة وفي دوما في مطلع القرن الثامن عشر. ويمكن أن تكون هذه الاقطاعات قد تحولت إلى ملكيات خاصة بعد العام ١٨٦٠(٣٢). واعتبر جزء من هذه الأراضي وقفاً للعائلة(٣٣). وبالإضافة إلى هذا فإن أفراداً من العائلة كثيراً ما خدموا كأمناء، أو نظّار، للأوقاف الخيرية. وكان بيت العائلة الكبير موجوداً في حي العمارة في دمشق، حيث كانت تعيش عائلات دينية

---

(٢٥) الحصني، «كتاب منتخبات...»، الجزء ٢، ص ٨٠٩ - ٨١٠. و Saad, «The Damascus Crisis», pp. 71 - 6.

(٢٦) «سلنامة» ١٢٨٨ هـ (١٨٧١ - ١٨٧٢ م)، ص ٧٢.

(٢٧) الحصني، «كتاب منتخبات...»، الجزء ٢، ص ٨٠٩ - ٨١٠. و Voll, «Old «Ulama» Families», p. 51.

(٢٨) Yusif Ibish, «Elias Qudsi's Sketch of the Guilds of Damascus in the Nineteenth Century», *Middle East Economic Papers* (1967), pp. 43 - 4.

(٢٩) «سلنامة» ١٣٠٩ - ١٣١٠ هـ (١٨٩٢ - ١٨٩٣ م)، ص ١٠٧ و ١١١.

(٣٠) البيطار، «حلية البشر»، الجزء ١، ص ٤٤٠. و Capt. C.D. Brunton, «Who's Who in Damascus, 1918 - 19», *Brunton File*, Middle East Centre, St Antony's College, Oxford.

(٣١) «سلنامة» ١٣٠٩ - ١٣١٠ هـ (١٨٩٢ - ١٨٩٣ م)، ص ١٠٩. و ١٣٠٨ - ١٣٠٩ هـ (١٨٩٠ - ١٨٩١ م) ص ٥٣. و ١٣١٣ هـ (١٨٩٤ - ١٨٩٥ م)، ص ٥٨. و Brunton, «Who's Who», p. 3. وكان صادق العجلاني عضواً في محكمة الاستئناف عام ١٨٩٠. كما كان محمد علي العجلاني عضواً في مجلس التعليم عام ١٨٩٤.

(٣٢) Baer, «Village and City», p. 47.

(٣٣) Ibish, «Elias Qudsi's Sketch», p. 43.

كثيرة نظراً لقربها من المسجد الأموي[٣٤]. وانضمت الهيئة الاجتماعية إلى ملكية الأراضي والمركز الإداري لتسهم كلها في المحافظة على وجود آل العجلاني في ذروة نخبة دمشق السياسية.

الغزي

عائلة الغزي واحدة من عائلات الدارسين الدينيين، وصلت دمشق آتية من فلسطين في القرن الخامس عشر[٣٥]. وسرعان ما أحتل أفراد العائلة منصب المفتي الشافعي، واحتكروا هذا المنصب حتى القرن العشرين. وكان المفتي الشافعي الشيخ عمر الغزي قد نفي لمشاركته في أحداث ١٨٦٠. وعلى الرغم من فقدان العائلة مؤقتاً لهذا الموقع الهام ضمن المؤسسة الدينية فقد تمكنت من استعادته بعد زمن قصير[٣٦]. في هذه الأثناء نجح أفراد آخرون في العائلة في احتلال مناصب دينية وعلمانية هامة خلال أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين. وكان عبد الرحمن الغزي واحداً من الأعضاء البارزين في المجلس البلدي في مطلع سبعينات القرن التاسع عشر، وفي لجنة الأشغال العامة وغرفة الزراعة في الثمانينات من القرن نفسه[٣٧]. وكان الشيخ حسين الغزي، بين العامين ١٨٧٨ و١٨٩٣، حاكماً رئيسياً في المحكمة الشرعية وأصبح قاضياً في العام ١٨٩٤[٣٨]. أما أخوه إسماعيل فكان قاضياً في المحكة التجارية المختلطة في العام ١٨٨٤ وعضواً في المجلس البلدي في مطلع التسعينات[٣٩]. وكان هنالك غزي آخر، هو صالح، عمل حاكماً في محكمة دينية وكان - في الوقت نفسه - شيخاً للطريقة الصوفية القادرية في أواخر القرن[٤٠]. وقطن آل الغزي، مثلهم مثل آل العجلاني، حيّ العمارة وأداروا أوقافاً خيرية، ويبدو أنهم حصلوا على إقطاعات ضريبية في منطقة دوما ثم سجلوها كأملاك خاصة بعد العام ١٨٦٠.

---

(٣٤) المصدر السابق، ص ٤٣.
(٣٥) الحصني، «كتاب منتخبات...»، الجزء ٢، ص ٥٥١. والزركلي، «الأعلام»، الجزء ١، ص ١٥٣.
(٣٦) Saad, «The Damascus Crisis», 71 - 6.
والشطي، «أعيان دمشق»، ص ٤٣٩. و«سلنامة» ١٢٨٨ هـ (١٨٧١ - ١٨٧٢ م)، ص ٨٣. و١٣٠٢ هـ (١٨٨٤ - ١٨٨٥ م)، ص ٥٨ - ٥٩.
(٣٧) «سلنامة» ١٢٩٦ هـ (١٨٧٨ - ١٨٧٩ م)، ص ١٤٢، و١٣٠٩ - ١٣١٠ هـ (١٨٩٢ - ١٨٩٣ م)، ص ١١٢، و١٣١٢ هـ (١٨٩٤ - ١٨٩٥ م)، ص ٨٠.
(٣٨) المصدر السابق، ١٣١٢ هـ (١٨٩٤ - ١٨٩٥ م)، ص ٨٠.
(٣٩) المصدر السابق، ١٣٠٢ هـ (١٨٨٤ - ١٨٨٥ م)، ص ٦٢. و١٣٠٩ - ١٣١٠ هـ (١٨٩٢ - ١٨٩٣ م)، ص ١٢٧.
(٤٠) الشطي، «أعيان دمشق»، ص ٤٣٩.

الكيلاني

تنتمي عائلة الكيلاني إلى «الأشراف» وتدعي تحدرها من سلالة المتنسك الشهير ومؤسس الطريقة القادرية عبد القادر الكيلاني (١٠٧٨ - ١١٦٦ م). وقد انتشرت العائلة في أنحاء الهلال الخصيب ووجدت فروعها الأبرز في بغداد وحماة ودمشق[٤١]. ووجدت العائلة في حماة منذ مطلع القرن السادس عشر، وامتلك الكيلانيون فيها إقطاعات ضريبية. وإذ كانوا جامعي ضرائب فاقدي الرحمة فإن جزءاً من العائلة طرد من حماة إثر انتفاضة للعامة وأقام في دمشق[٤٢]. وفي القرن الثامن عشر احتل اثنان من آل الكيلاني منصب نقيب الأشراف على الرغم من أنه يبدو أن العائلة خرجت من نطاق التنافس على هذا المنصب في نهاية القرن[٤٣]. وكان سعيد الكيلاني، وهو ابن مساعد قاضٍ في المحكمة الشرعية، عضواً بارزاً في «المجلس» عام ١٨٦٠، ونفي إلى جانب أعضاء آخرين[٤٤]. لكنه سرعان ما عاد إلى دمشق وأعاد تثبيت مركزه في الإدارة المحلية. وفي مطلع السبعينات من القرن أصبح سعيد رئيساً للبلدية، وحافظ على هذا المنصب سنوات عدة[٤٥]. وكذلك فإنه تدبر أمر تعيين أولاده الأربعة في البيروقراطية المحلية، فعمل عطا الله في لجنة الأشغال العامة وكان عضواً في غرفة الزراعة وفي مجلس التعليم، وأصبح عبد اللطيف عضواً في «المجلس الإداري للشعب»، وورث شريف مقعد والده في المجلس البلدي وخدم كحاكم في محكمة الأمور المستعجلة، وأصبح إبراهيم قاضياً في المحكمة التجارية[٤٦]. وأخيراً، فقد كان قريبهم فارس وجيهاً ثرياً انغمس في التجارة والصناعة، بما في ذلك مشروع سكة حديد الحجاز[٤٧]. وكعائلة من الدارسين، كان آل الكيلاني خارجين عن المعتاد في أن

---

(٤١) الزركلي، «الأعلام»، الجزء ٤، ص ١٧١ - ١٧٢.

(٤٢) نجم الدين الغزي، «الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة»، تحقيق جبرائيل جبور (بيروت ١٩٤٥ - ١٩٥٩)، الجزء ١، ص ٢٥٠، والمرادي، «سلك الدرر»، الجزء ٣، ص ٤٦ - ٤٧.

(٤٣) Voll, «Old «Ulama» Families», 55.
والشطي، «أعيان دمشق»، ص ١٤٨ - ١٤٩.

(٤٤) كان جد سعيد قد ولد في دمشق وأصبح عضواً بارزاً في طريقة القادرية الصوفية وعضواً في مجلس الإدارة في مطلع القرن التاسع عشر. البيطار، «حلية البشر»، الجزء ٣، ص ١٣٣٨ - ١٣٣٩. و Saad, «The Damascus Crisis of 1860», 71 - 6.

(٤٥) «سلنامة»، ١٢٨٨ هـ (١٨٧١ - ١٨٧٢ م)، ص ٨٣. و ١٢٩٦ هـ (١٨٧٨ - ١٨٧٩ م)، ص ١٤٤.

(٤٦) المصدر السابق، ١٣٠٢ هـ (١٨٨٤ - ١٨٨٥ م)، ص ٥٨ - ٥٩. و١٣٠٨ - ١٣٠٩ هـ (١٨٩٠ - ١٨٩١ م) ص ٦٢ و٦٦. و١٣٠٩ - ١٣١٠ هـ (١٨٩٢ - ١٨٩٣ م)، ص ١٢٠ و١٢٧. و١٣١٢ هـ (١٨٩٤ - ١٨٩٥ م)، ص ٧٦ - ٧٨.

(٤٧) الشطي، «أعيان دمشق»، ص ٤٣٨.

فرعهم في دمشق لم يبدِ أي اهتمام ظاهر بعد العام ١٨٦٠ بالمناصب الدينية بل ركز أفراده جهودهم على مناصب في الإدارة المدنية.

ولم نعثر على معلومات محددة حول كيفية، وزمن، مراكمة فرع العائلة في دمشق لملكيات الأراضي. وعلى العموم، فإنه يمكن أن يكون جد سعيد، محمد (توفي ١٨٢١)، قد امتلك إقطاعات ضريبية في منطقة دوما من خلال مركزه في الديوان المحلي(٤٨). وربما يكون سعيد قد أضاف إلى هذه في ما بعد عندما كان عضواً في المجلس. وقد سجلت حيازات آل الكيلاني باسمهم بعد العام ١٨٦٠، وسكنت هذه العائلة أيضاً حيّ العمارة(٤٩).

الحسيبي

أشرنا سابقاً إلى أن آل الحسيبي زاوجوا بنجاح بين الثروة واللقب عام ١٨٦٠. وفي تلك السنة تم إبعاد أحمد الحسيبي. الذي كان عضواً في المجلس وزعيماً للقنوات(٥٠). ونجا ابنه، أبو السعود، من هذه الإهانة وأصبح عضواً بارزاً في المجلس البلدي منذ أواخر السبعينات من القرن التاسع عشر وحتى سنة ١٩٠٠(٥١). وانتخب في مطلع الثمانينات نائباً لرئيس غرفتي الزراعة والتجارة، وتوج في العام ١٨٩٨ سيرته الاجتماعية إذ انتخب نقيباً للأشراف بعد وفاة الشيخ أحمد درويش العجلاني(٥٢).

وكانت الحكومة العثمانية قد وهبت آل الحسيبي أراضيهم الموجودة في قطنا والجديدة لأحمد الحسيبي قبل العام ١٨٦٠(٥٣). وسجلت العائلة تلك الأراضي باسمها

---

(٤٨) البيطار، «حلية البشر»، الجزء ٣، ص ١٣٣٨ - ١٣٣٩. ويدّعي البيطار أن كيلانية دمشق لم يكونوا ملّاك أراضٍ، لكن أدلة «السلنامة» ثم الكتب السنوية للانتداب تشير إلى أنه كان مخطئاً.

(٤٩) *L'Indicateur Libano-Syrien*, 5 th ed. (Beirut, 1928 - 29), pp. 370 - 1.

(٥٠) هناك بعض الشك في موعد حصول الحسيبيين على الاعتراف بهم كـ «أشراف». لكن حقيقة أن أحمد الحسيبي كان عضواً مكتملاً في المجلس عام ١٨٦٠ يوحي بأن العائلة كانت يومها تحظى بالاعتراف بها كعضو في الأرستقراطية الدينية.

(٥١) Saad, «The Damascus Crisis», 71 - 6; Salibi, «The 1860 Upheaval», p. 201.

(٥٢) «سلنامة» ١٢٩٦ هـ (١٨٧٨ - ١٨٧٩ م)، ص ١٤٤. و ١٣٠٩ - ١٣١٠ هـ (١٨٩٢ - ١٨٩٣ م)، ص ١٢٤. و ١٣٠٨ - ١٣٠٩ هـ (١٨٩٠ - ١٨٩١ م)، ص ٦٦. و ١٣١٢ هـ (١٨٩٤ - ١٨٩٥ م)، ص ٩١، والبيطار، «حلية البشر»، الجزء ١، ص ١٠٠، والشطي، «أعيان دمشق»، ص ٤٤١ و ٤٤٤. و «Brunton, «Who's Who. وكانت لجنة الاتحاد والترقي قد أزاحت «أبو السعود» من منصبه في العام ١٩٠٨. واستعاد أبناء علي وأحمد المنصب بين العامين ١٩١٨ و ١٩٣٦ بمساعدة أولية من قريبهما علي رضا باشا الركابي عام ١٩١٨. وكان الركابي يومها رئيس حكومة فيصل السورية.

(٥٣) تقع الجديدة شمال غرب دمشق عند الحدود السورية - اللبنانية الحالية. يومها، كان دمشقيون كثيرون

بعد ذلك العام وأضافت إليها أملاكاً أخرى خلال ما تبقى من القرن.

الجزائري

شكلت عائلة الجزائري، التي ادعت هي أيضاً تحدرها من سلالة الرسول، الإضافة الأحدث زمنياً إلى المؤسسة الدينية في دمشق. وكان رأس العائلة، الأمير عبد القادر، قد أصبح شهيراً كمجاهد من خلال مقاومته للاحتلال الفرنسي للجزائر في الثلاثينات والأربعينات من القرن التاسع عشر. لكنه أجبر على الاستسلام في العام ١٨٤٧ فسجن لمدة قصيرة في فرنسا قبل نقله إلى استنبول، ثم إلى دمشق في النهاية عام ١٨٤٥، حيث سكن في حي العمارة ترافقه عائلته وعدد من أتباعه المسلمين الذين أتى بهم معه من الجزائر[٥٤]. وكانت العائلة تتلقى دعماً مالياً من الفرنسيين، بموجب شروط الاستسلام، كما تلقت هبات كبيرة من السلطان أيضاً[٥٥]. وخلال أحداث العام ١٨٦٠ عزز عبد القادر سمعته في أرجاء العالم الإسلامي وأوروبا بحمايته للمسيحيين في باب توما[٥٦]. ولم يبد الأمير وأبناؤه - وهم غرباء اعتبروا أنفسهم أرقى اجتماعياً من الأعيان المحليين - كبير اهتمام بالإدارة المحلية[٥٧]. وركزوا اهتمامهم - بدلاً من ذلك - على المكائد السياسية في باريس واستنبول. وعلى العموم، فقد وجدوا لديهم وقتاً كافياً ينفقونه في دراسة العلوم الاسلامية والصوفية، وفي تحويل المعونات التي تصلهم إلى عقارات شاسعة في القنيطرة، شمال فلسطين، وحوران. وأسكنوا رجال القبائل الجزائريين في عقاراتهم واحتفظوا لأنفسهم بأتباع مسلمين في دمشق[٥٨]. وبقي آل الجزائري هامشيين إلى حد ما بالنسبة إلى السياسة المحلية لكنهم أسهموا،

= يملكون اراضي في هذه المنطقة وإلى أبعد منها غرباً في سهل البقاع. ومع ذلك، يبدو من غير المرجح أن هبات الأراضي العثمانية لآل الحسيبي كانت بشكل «إقطاع» كما يدعي الحصني. وربما كانت قد تم الحصول عليها كـ «مالكانات» أو «التزامات». Salibi, «The 1860 Upheaval», p. 192. والحصني، «كتاب منتخبات...»، الجزء ٢ ص ٨٢٨ - ٨٢٩. و Ma'oz, *Ottoman Reform in Syria*, pp. 78-81.

(٥٤) الشطي، «أعيان دمشق»، ص ١٧٦ - ١٧٩. و *L'indicateur Libano - Syrien* (Beirut, 1923), pp. 375 - 6.

(٥٥) البيطار، «حلية البشر»، الجزء ٣، ص ١٤٢٣.

(٥٦) من أجل أحد تفسيرات دوافع عبد القادر عام ١٨٦٠، انظر: Hourani, «Ottoman Reform», p. 67.

(٥٧) «السلنامات» التي نشرت بين العامين ١٨٧١ و ١٨٩٥ لم تذكر أياً من أفراد عائلة الجزائري في منصب ما من المؤسسات الدينية أو العلمانية في ولاية دمشق على حد سواء. وهذا ما تؤكده معاجم سير الحياة.

(٥٨) الشطي، «أعيان دمشق»، ص ١٧٦ - ١٧٩. والحصني، «كتاب منتخبات...»، الجزء ٢، ص ٧٩٩.

بثروتهم وحراسهم الجزائريين في النزاعات المحلية بين الأجنحة المختلفة، وخصوصاً بعد اندلاع الحرب العالمية الأولى.

وفي الثلث الأخير من القرن التاسع عشر عززت عائلات العجلاني والغزي والكيلاني والحسيبي والجزائري نفوذها في دمشق إلى جانب عائلات أخرى عديدة في المؤسسة الدينية، بينها: العطار وحمزة والمحاسني والأسطواني والمرادي[٥٩]. وكان للثروة

---

(٥٩) كانت عائلة العطار عائلة دينية حلبية قديمة وحلت دمشق في أواخر القرن الثامن عشر. وأصبح بعض أفراد العائلة حنفيين، لكن أكثرهم بقي شافعياً. وبعد العام ١٨٦٠ احتل أفراد من عائلة العطار مقاعد في مجلس اللواء والمحكمة البلدية والمحكمة التجارية ومحكمة الاستئناف. كما أن بعضهم وجد في مجلس الأوقاف والمحاكم الشرعية. وكان الشيخ نجيب العطار هو رأس العائلة في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر. انظر: الحصني، «كتاب منتخبات...»، الجزء ٢، ص ٨٤١ و٨٤٢. والبيطار «حلية البشر»، الجزء ١، ص ٢٣٩. والشطي، «أعيان دمشق»، ص ١٣ و٣٢٨ و٣٧٨ و٤٠٧ - ٤١١ و٤٣٩. و«السلنامة» ١٢٨٨ (١٨٧١ - ١٨٧٢ م). و١٢٩٦ هـ (١٨٧٨ - ١٨٧٩ م). و١٣٠٢ هـ (١٨٨٤ - ١٨٨٥ م). و١٣٠٩ - ١٣١٠ هـ (١٨٩٢ - ١٨٩٣ م). وبعد أن فقد آل حمزة مقعد نقيب الأشراف لآل العجلاني سيطروا على منصب المفتي الحنفي بعد العام ١٨٦٠. وكانوا موجودين كذلك في مجالس الولاية (أعضاء دائمين) واللواء والتعليم، وكذلك في المحاكم الشرعية. وكان الشيخ محمود حمزة مفتياً ورئيساً للعائلة بعد ١٨٦٠. انظر: البيطار «حلية البشر»، الجزء ٣، ص ١٤٦٧ - ١٤٧٦، والشطي، «أعيان دمشق»، ص ٣٤١ - ٣٤٢ و٤٢٩ و٤٤٢، والحصني، «كتاب منتخبات...»، الجزء ٢، ص ٨١٠ - ٨١٣. و«سلنامة» ١٢٨٨ هـ (١٨٧١ - ١٨٧٢ م). و١٢٩٦ هـ (١٨٧٨ - ١٨٧٩ م). و١٣٠٢ هـ (١٨٨٤ - ١٨٨٥ م). و١٣٠٩ - ١٣١٠ هـ (١٨٩٢ - ١٨٩٣ م).
وفقد آل المحاسني سيطرتهم على منصب الخطيب لآل الخطيب عام ١٨٦٩ لكنهم استمروا في شغل مناصب رفيعة في المؤسسة الدينية، وخصوصاً كقضاة في المحاكم الشرعية. انظر: الشطي، «أعيان دمشق»، ص ٤٤٤. والحصني، «كتاب منتخبات...»، الجزء ٢، ص ٨٣٩. و«سلنامة» ١٢٨٨ هـ (١٨٧١ - ١٨٧٢ م). و١٢٩٦ هـ (١٨٧٨ - ١٨٧٩ م). و١٣٠٨ - ١٣٠٩ هـ (١٨٩٠ - ١٨٩١ م).
وجاء آل الأسطواني من فلسطين في القرن الثالث عشر كـ «علماء» حنابلة، لكنهم أصبحوا حنفيين في القرن الثامن عشر. واحتلوا سلسلة من المناصب الدينية الرفيعة المرتبطة بإدارة الأوقاف ودائرة الفتوى. وكانوا كذلك قضاة في المحاكم الشرعية. وصار يمكن العثور عليهم بعد العام ١٨٦٠ كذلك في مصلحة الضرائب. واشتهروا كدارسين دينيين. انظر: الحصني، «كتاب منتخبات...»، الجزء ٢، ص ٥٨٥ و٨٣٧ - ٨٣٨. والشطي، «أعيان دمشق»، ص ١٢٠ و٤٤٠ و٤٤٢. و«سلنامة» ١٢٨٨ هـ (١٨٧١ - ١٨٧٢ م). و١٣٠٢ هـ (١٨٨٤ - ١٨٨٥ م). و١٣٠٩ - ١٣١٠ هـ (١٨٩٢ - ١٨٩٣ م).
ووجد آل المرادي بعد ١٨٦٠ في مجلس اللواء وكقضاة في المحاكم الشرعية ودارسين دينيين بارزين. ويبدو أنهم باعوا في نهاية القرن أراضيهم في الغوطة، التي كانت إقطاعات ضريبية في أساسها، لعائلة اليوسف. انظر: الشطي، «أعيان دمشق»، ص ٤٤٠. و«سلنامة» ١٢٨٨ هـ (١٨٧١ - ١٨٧٢ م). و١٣٠٢ هـ (١٨٨٤ - ١٨٨٥ م). و١٣٠٩ - ١٣١٠ هـ (١٨٩٢ - ١٨٩٣ م). وهناك عائلة أخرى تستحق الذكر هي عائلة البيطار. ونظراً لثروة العائلة وقوتها ونفوذها في الميدان كعائلة دينية قائدة في الحي فقد كانت ذات سلطة كافية للمقارنة بسلطة عائلات الملاك البيروقراطيين. وكان أبناء البيطار معروفين كذلك كمؤلفين لسير الحياة وكدارسين. ووجدوا بعد العام ١٨٦٠ في المحاكم الشرعية

الأكبر التي تركزت في الأرض والاهتمام والقدرة الأقوى على امتلاك المناصب في المؤسسات العلمانية الصاعدة أن يميزها، مثلها مثل أكبر عائلات الدارسين نفوذاً في المدينة، منذ أن أعادت العملية المزدوجة للمركزة والتحديث العثماني وتحول الزراعة إلى التجارة تحديد طبيعة القوة الحقيقية في المجتمع الدمشقي.

وفي هذه الفترة قامت جماعة أصغر من عائلات الدارسين، ومنها عائلات البكري والأيوبي والمالكي والحلبي والعمري والميداني، وكلهم من أصول مناسبة ولكنهم لم ينجحوا عموماً في المنافسة من أجل المناصب الدينية الأعلى، بالتوجه نحو البيروقراطية العلمانية وملكية الأراضي و/أو شركات الأعمال لزيادة قوتها المحلية(٦٠).

والتجارية وفي مصلحة الضرائب. «سلنامة» ١٢٩٦ هـ (١٨٧٨ - ١٨٧٩ م). و١٣٠٨ - ١٣٠٩ هـ (١٨٩٠ - ١٨٩١ م).

(٦٠) ادعى آل الأيوبي كونهم من الأنصار (أنصار الرسول)، لكنهم لم يصلوا إلى الرفعة في المؤسسة الدينية إلا في مطلع القرن التاسع عشر. وإذ عجزت العائلة عن تأمين مناصب دينية ذات هيبة فقد حولوا اهتمامهم إلى استنبول، حتى إنهم أرسلوا بعض أبنائهم إليها طلباً للتعليم الاختصاصي والعسكري. وأصبح أفرادها قضاة علمانيين. وكانت عائلة الأيوبي هي الوحيدة التي لا تملك أراضي أو مؤسسات أعمال كبيرة، وهو ما منعها من تأمين مقعد لها في المجلس البلدي قبل العام ١٩٠٠. انظر: الحصني، «كتاب منتخبات...»، الجزء ٢، ص ٨٣٣ - ٨٣٥. و«سلنامة» ١٣٠٢ هـ (١٨٨٤ - ١٨٨٥ م). ولم يستطع آل المالكي شق طريق المنافسة على المناصب الدينية الرفيعة ولذلك فقد ركزوا اهتمامهم على المناصب في البيروقراطية المحلية. وإذ حصلوا على مقاعد هامة في المجلس البلدي وفي نظام المحاكم العلمانية فإنهم تمكنوا من شراء أراض في الغوطة وانضموا عندها إلى مجموعة مختارة من الملاك في غرفة الزراعة. انظر: «سلنامة» ١٣٠٨ - ١٣٠٩ هـ (١٨٩٠ - ١٨٩١ م)، ص ٥٦. وصنع آل الحلبي اسماً لهم في الدوائر الدينية من خلال تعاليم الشيخ عبدالله، الذي كان واعظاً معروفاً في المسجد الأموي في الخمسينات من القرن التاسع عشر. وأصبحوا تجار صوف وحرير أثرياء، وابتعدوا من خلال هذه العملية عن المؤسسات الدينية متجهين إلى مناصب المجلس البلدي. Ma'oz, *Ottoman Reform in Syria*, p. 235. و«سلنامة» ١٣٠٩ - ١٣١٠ هـ (١٨٩٢ - ١٨٩٣ م)، ص ١٢٧. و *L'Indicateur Libano-Syrien* (Beirut, 1928-29), p. 381. وكان لآل العمري منزلة «الأشراف» والدارسين بينما حافظوا دوماً على روابط قوية مع الصناعة المحلية. وإذ عجزوا عن تأمين مناصب رفيعة في التراتبية الدينية بعد العام ١٨٦٠ فإنهم استخدموا مواردهم لبناء أكبر معمل للزجاج في دمشق، ثم أنشأوا أكبر معمل للدباغة فيها. انظر: الحصني، «كتاب منتخبات...»، الجزء ٢، ص ٥٣٩ و٨٨٢ - ٨٨٤. والبيطار «حلية البشر»، الجزء ٢، ص ٦٦٣. والشطي، «أعيان دمشق»، ص ٣١٥ و ٤٤٠. و«سلنامة» ١٣١٢ هـ (١٨٩٤ - ١٨٩٥ م)، ص ٩٤. وكانت عائلة الميداني عائلة «علماء» قديمة تعود أصولها في دمشق إلى القرن السادس عشر. وكانت لهم، كآل العمري، روابط قوية بالمهن التجارية. وبينما شغلوا مناصب في المؤسستين الدينية والمدنية على السواء، فإنهم أصبحوا أشهر عائلات تجارة الحبوب في دمشق في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر. وربما يكون هذا العمل هو الذي مكّن العائلة من شراء أراضيها في الغوطة. انظر: الغزي، «الكواكب...»، الجزء ١، ص ٧٢. والمرادي، «سلك الدرر»، الجزء ١، ص ١١ - ١٢. والبيطار، «حلية البشر»، الجزء ١، ص ٣٢٧ - ٣٢٨. والشطي، «أعيان دمشق»، ص ٤٠٧ - ٤٠٨.

وهكـذا أصبح هؤلاء أعضـاء كامـلي العضويـة في النخبة السيـاسيـة. وبحلول العـام ١٩٠٠، وعـلى الرغم من استمـداد بعض الهيبة الاجتـماعيـة من الأصـول كعـائـلات دارسة، فإن معظم هذه العائلات كـان يمكن تصنيفه بـدقة أكـبر كجزء من فئة الملاك البيروقراطيين أكثر من كونه جزءاً من المؤسسة الدينية. وضمن هذه الفئة أثبتت عـائلة البكري أنها الأكثر أهمية. وكانت هذه عائلة قديمة تدّعي كونها من «الأشراف» لكنها لم تبرز في الشؤون السياسية إلا في نهاية القرن التاسـع عشر. وبدأ عـطا البكري سـيرته المهنية كقاض في محكمة الاستئناف، وأصبح في بداية القرن العشرين عضواً في مجلس اللواء والبلديـة المهيبين. وبفضـل روابطه مـع تاجـر دمشقي بارز مقـرب من استنبول منـح عطا لقب «بـاشا» عـام ١٩٠٥. وأصبح بعـد أربـع سنـوات عضـواً في المجلس الإداري للولاية، والأهم من هذا أنه راكم ثروة ضخمة من امتلاك الأراضي في اثنتين من قرى الغوطـة الخصبة، وبنى قصراً كبـيراً في حي الخراب خلف المسجـد الأموي. وفي مطلع القرن العشرين زاد ابناه فوزي ونسيب في ثروة العائلة ونفـوذها، وأصبحـا ناشطين سياسياً لحسابهما[٦١].

عائلات الملّاكين البيروقراطيين في الزعامة المعادة التشكيل

كان الشريك المسيطر ضمن الزعامة السيـاسية لـدمشق العام ١٩٠٠ عبـارة عن فئة من الملاك ـ البيروقراطيين غير الدارسين، وكانت عائلات هذه الفئة قد ارتقت إلى قمة الحياة السياسية في المدينة في أعقـاب اضطرابـات ١٨٦٠. وعبر النجـاح باحتكـار معظم المناصب السياسية والإدارية ذات النفوذ في البـيروقراطيـة الإدارية، ثم امتـلاك حيازات واسعة من الأراضي عبر هذه العملية، أنشأت هـذه العائـلات لنفسها قـاعدة قوة أرسخ من الملاك ـ الدارسين. وتوصل هؤلاء إلى مركـزهم الرفيـع هذا، أسـاساً، بـربط مصالحهم بمصـالح استنبـول بحميمية أكـثر مما فعلت أيـة قوة محليـة أخـرى في دمشق. والواقع أنهم تكيفوا مع الأزمنة المتغيرة براحة أكبر من غيرهم.

---

(٦١) France: Ministère de la Défense, *Service Historique de l'Armée* (Vincennes), 7N 2141 (Arabic 1917 - 18 - 19) «La famille de Bakri», Akaba, 20 June 1918.
والحصني، «كتـاب منتخبـات. . .»، الجـزء ٢، ص ٨١٩ ـ ٨٢٢. والشـطي، «أعيـان دمشـق»، ص ٣٤١. و«سلنامة» ١٣١٢ هـ (١٨٩٤ ـ ١٨٩٥ م) ص ٧٧ ـ ٧٨. وكـانت القريتـان هما القـابون، شمال دمشق مباشرة، وجرمانا (التي يقطنها فلاحون دروز) جنوب شرقي دمشق.
انـظر الخـريـطة: «Environ of Damascus», in Karl Baedeker (ed.), *Palestine and Syria. Handbook for Travellers*, 5 th ed. (Leipzig, 1898).

وتضم لائحة عائلات الملاكين غير الدارسين الأكثر نفوذاً سياسياً في العام ١٩٠٠ ما لا يقل عن إحدى عشرة عائلة هي: العظم (بما فيها المؤيد العظم) والعابد واليوسف (بما فيها شمدين) ومردم بك والقوتلي والشمعة والبارودي وسكر والمهايني وأغريبوز وبوظو. وانتشرت هذه العائلات عام ١٨٦٠ في أنحاء دمشق، فانتقل آل العظم إلى سوق ساروجة، أما «الأغوات» الأكراد الأربعة - اليوسف وشمدين وأغريبوز وبوظو - فكانوا يقيمون في حي الأكراد في الأطراف الشمالية للصالحية. وكان «الأغوات» الأثرياء تجار الحبوب - العابد وسكر والمهايني - يقطنون كلهم في الميدان. وعاش آل مردم بك بجوار السوق المركزي (سوق الحميدية في ما بعد)، والقوّتلي في الشاغور، والشمعة في باب الجابية (في الطرف الجنوبي الغربي للسوق المركزي)، والبارودي في القنوات. وتستحق سبع من هذه العائلات - هي العظم والعابد واليوسف - شمدين ومردم بك والقوتلي والشمعة والبارودي - اهتماماً خاصاً لأنها شكلت في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر أقوى كتلة سياسية في دمشق، كما شكلت مع العائلات الخمس الرئيسية من الملاك - الدارسين (العجلاني والغزي والكيلاني والحسيبي والجزائري) الزعامة السياسية الفاعلة في المدينة.

العظم

كانت عائلة العظم هي الوجه القديم ضمن هذه الفئة من عائلات الملاك غير الدارسين. وأصبحت العائلة في أواخر القرن الثامن عشر، وبما لها من قواعد في دمشق وحماة، كبيرة إلى درجة أنها انشقت إلى فرعين: العظم والمؤيد العظم، في كلتا المدينتين. ويبدو أن فرع العظم في دمشق كان أبرز بقليل من فرع المؤيد. وعلى العموم، ونظراً لاستمرار التزاوج بين الفرعين فإن التمايزات في القوة والهيبة كانت باهتة.

خلال أحداث ١٨٦٠ كان رأس عائلة دمشق، عبدالله بك العظم، عضواً في المجلس، وبالتالي فقد كان بين من نفي[٦٢]. لكن سرعان ما استعاد آل العظم صلاتهم بإستنبول. وكان من المعتاد العثور على واحد على الأقل من أفراد العائلة في عاصمة الامبراطورية يشغل منصباً إدارياً رفيعاً، وأبناء لها يحصلون تعليمهم العالي هناك ليعودوا لإشغال مناصب رفيعة في الولاية. ويظهر أن آل العظم تسلموا مناصب عليا في الولاية والامبراطورية، في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، أكثر من أي من عائلات دمشق الأخرى. وفي السبعينات من القرن التاسع عشر

(٦٢) Saad, «The Damascus Crisis», 71 - 6. ونفي ابنه علي كذلك.

انتخب محمد علي باشا العظم عضواً في المجلس الإداري للولاية، وهو أهم مجلس في الحكومة المحلية وأكثرها رفعة[٦٣]. وفي الوقت نفسه كان خمسة من أقاربه أعضاء في مجلسي اللواء والبلدية[٦٤]. وفي الثمانينات من القرن نفسه احتل آل العظم مراكز في مجلس الأوقاف ومحكمة الأمور المستعجلة ومقعدين في مجلس اللواء[٦٥]. وشهد العقد التالي وجوداً لآل العظم في مجلس التعليم ومحكمة الاستئناف وغرفتي الزراعة والتجارة ومجلس الشعب والمجلس البلدي والمحكمة التجارية[٦٦].

وشهدت أواخر الثمانينات من القرن التاسع عشر ارتقاء محمد فوزي العظم، ابن محمد علي باشا، إلى زعامة العائلة والشهرة السياسية في دمشق. وأصبح في العام ١٨٩٢ رئيساً للبلدية، وهو منصب احتفظ به حتى مطلع القرن العشرين، عندما انتخب لعضوية المجلس الإداري للولاية. وخدم محمد فوزي كذلك كوزير للأوقاف في استنبول ومدير للأشغال العامة لسكة حديد الحجاز[٦٧]. وأصبح في مطلع القرن العشرين أكثر السياسيين نفوذاً في دمشق، ومن أغناهم. واتبع ابنه خالد العظم خطواته في ميدان السياسة في الجيل التالي.

ونقل خط محمد علي من آل العظم ومقر سكنهم من حي العمارة إلى سوق ساروجة، شمال غرب السوق المركزي، في القرن التاسع عشر. وشيدوا هناك قصراً فخماً كان يؤوي ما يزيد عن سبعين من أفراد العائلة الكبيرة[٦٨]. ومنح وجودهم في سوق ساروجة هذا الحي سحراً أرستقراطياً اجتذب إليه عائلات ثرية أخرى. وبعد صدور قانون الأراضي عام ١٨٥٨ سجلت العائلة اقطاعاتها الضريبية في حماة والغوطة وحوران كملكيات خاصة. وبفضل اتساع نطاق حيازاتهم وما يمتلكون من عقارات مدينية ثمينة في حماة ودمشق وسلسلة المناصب الرفيعة التي شغلوها اكتسب آل العظم

---

(٦٣) «سلنامة» ١٢٨٨ هـ (١٨٧١ - ١٨٧٢ م)، ص ٧٢. والحصني، «كتاب منتخبات...»، الجزء ٢، ص ٨٤٧.

(٦٤) «سلنامة» ١٢٨٨ هـ (١٨٧١ - ١٨٧٢ م)، ص ٨٠ و ٨٢. و ١٢٩٦ هـ (١٨٧٨ - ١٨٧٩ م).

(٦٥) المصدر السابق، ١٣٠٢ هـ (١٨٨٤ - ١٨٨٥ م)، ص ٥٩ و ٦٣ و ٩٢.

(٦٦) المصدر السابق، ١٣٠٨ - ١٣٠٩ هـ (١٨٩٠ - ١٨٩١ م)، ص ٦٢ و ٦٦ و ٦٨. و ١٣٠٩ - ١٣١٠ هـ (١٨٩٢ - ١٨٩٣ م)، ص ٩٣ و ١٠٧ و ١١١ و ١٢٠ و ١٢٧. و ١٣١٢ هـ (١٨٩٢ - ١٨٩٣ م)، ص ٧٦ و ٩٤ و ١٧٩.

(٦٧) المصدر السابق، ١٣٠٩ - ١٣١٠ هـ (١٨٩٢ - ١٨٩٣ م)، ص ١٢٧. و ١٣١٢ هـ (١٨٩٤ - ١٨٩٥ م)، ص ٩٤. والحصني، «كتاب منتخبات»، الجزء ٢، ص ٨٤٧. وخالد العظم، «مذكرات خالد العظم» (بيروت، ١٩٧٣)، الجزء ١، ص ١٥٣ - ١٥٥.

(٦٨) Kazem Daghestani, *Étude sociologique sur la famille musulmane contemporaine en Syrie* (Paris, 1932), p. 184.

سمعـة العائلة الأكـثر هيبة اجتـماعياً وإحـدى أكثر ثـلاث عائـلات نفوذاً سيـاسيـاً في دمشق[٦٩].

وبعـد آل العظم، كـانت عائلتـا العابـد واليوسف الأكـثر كفاءة في الجمـع بين الثروة المادية والمناصب الإدارية لضمان القوة السياسية. وسارت العائلتان في خط مماثل فبدأتا صعـودهما إلى القـوة السياسيـة في منتصف القرن التـاسع عشر في محيط دمشق: العابد في الميدان واليوسف في الصالحية. وكانت العائلتان من الأغوات أصلاً وترتبطان بتجـارة الحبوب والمـواشي في المدينـة. وجمعت كلتاهمـا بين المنـاصب العليـا في الإدارة المحليـة واستخدام رأس المـال في الربـا داخل المـدينـة لامتـلاك حيـازات واسعـة من الأراضي. وأقامت العائلتان روابط قوية مع استنبول، الأمر الـذي مكنهما من الحفـاظ على قواعد قوتهما. وأخيراً، فإنه عندما راكمت العائلتان ما يكفي من الثروة والمناصب والمنزلة الاجتماعية انتقلتا من حييهما الشعبيين لتجاورا آل العظم في سوق ساروجة.

العابد

ادعى آل العابد لأنفسهم أصولاً قبلية كأعضاء في رافد للموالي، وربما كانوا من أصـول كرديـة أيضاً[٧٠]. ويبـدو أنهم استوطنـوا الميدان في مـطلع القـرن الثـامن عشر وأقاموا روابط قوية في مجال تجارة الحبوب والمواشي. واتخـذوا لأنفسهم في النهايـة لقب «أغوات» مع أنه لا يعرف إن كانوا قد منحوا هذا اللقب كقادة للحـاميات المحليـة في الميـدان أم نتيجة لـبروزهـم كتجار حبـوب أقويـاء. وكان أول أفـراد العائلة بـروزاً في الميدان السياسي هو عمر آغـا العابـد، وهو تـاجر ثـري من الميدان الـوسطاني[٧١] قـام

---

(٦٩) كان فرع عائلة العظم في حماة أيضاً واحداً من أكثر ثـلاث عائـلات نفوذاً في المـدينة. وكـان أفراد هـذا الفـرع من ملاك الأراضي الأغنيـاء وكبار المسؤولـين في الإدارة المحلية لهـذه المـدينـة الـواقعـة في وسط سـوريـة. وقـد انضم إليهم في هـذا آل الكيـلاني (ولهم أيضـاً فـرع في دمشق) وآل الـبرازي (الأكـراد الأصل). انظر:

[J. Gaulmier], «Note sur la propriètè foncière dans la Syrie centrale», *L'Asie française No. 309* (April 1933), pp. 130-7.

(٧٠) الشطي، «أعيان دمشق»، ص ٣٦٤. وادعى العابد كونهم من قبيلة المشارفة. وكان الموالي يوجدون في وسط سورية.

(٧١) قسم سكان الميدان حيهم إلى ما لا يقل عن ثـلاثة أحيـاء فرعيـة: الميدان الفـوقاني أو السلطاني (الجـزء الأقصى جنوباً من الحي)، والميدان الوسطاني الذي يتفـرع منه بـاب مصلاّ (أو بـاب المصلّ)، والميـدان التحتـاني (الجزء الأقصى شمـالاً من الحي) بما فيـه السويقـة. وليست هذه التقسيمات واضحة تمـاماً في أذهان الجميع لكنها تعمل على تحديد الأماكن في هذا الحي الطويل، الذي يمتد من أقصاه إلى أقصاه إلى ما يزيد عن كيلومترين. محادثة مع حسن الحكيم (دمشق، ١٢ آذار/ مارس ١٩٧٦).

بحماية المسيحيين في حي باب مصلا المجاور ومنع عامة الميدان من الانضمام للرعاع الذين دخلوا باب توما في تموز (يوليو) ١٨٦٠[٧٢].

في أعقاب هذه الأحداث مباشرة بذلت الحكومة العثمانية جهداً مركزاً لإيجاد حلفاء جدد لها في دمشق لموازنة قوة الزعامة السياسية التقليدية. وسعت كذلك إلى العثور على وكلاء مناسبين لتنفيذ برنامجها الإصلاحي في الولاية. وإن كانت استنبول تشك في الأعيان الدينيين، فإنها توجهت إلى المصدر الوحيد الآخر المتوفر في دمشق، أي إلى العائلات الثرية التي أظهرت نفوذاً مستقلاً لها في المدينة قبل، وخلال، أحداث ١٨٦٠، وإن كانت أقل بروزاً اجتماعياً، وإلى الموظفين من المستوى المتوسط والضباط الذين خدموا كوكلاء لـ «التنظيمات» في دمشق وأمكنة أخرى منذ الأربعينات من القرن. وكان لآل العابد مكان ملائم في هاتين الفئتين على حد سواء.

وفي العام ١٨٦٠ كان عمر آغا العابد تاجراً كهلاً لا موقع له في الإدارة المحلية. ويبدو أن ابنه، عبد القادر، انضم إلى أبيه في إدارة أعمال العائلة. أما حفيده، هولو (١٨٢٤ - ١٨٩٥)، فقد اختار الدخول في خدمة العثمانيين قبل ١٨٦٠ بفترة من الزمن. وأصبح هولو في الستينات والسبعينات متصرفاً في حماة ونابلس[٧٣]. ومنح لقب «باشا»، ثم عاد إلى دمشق حيث انتخب لعضوية المجلس الإداري للولاية في العام ١٨٧٨، وأصبح في النهاية رئيساً لهذا المجلس في التسعينات[٧٤]. وأصبح هولو، في أوقات مختلفة، رئيساً لمحكمة الاستئناف ولغرفة الزراعة[٧٥]. وبرز شقيقا هولو كذلك كموظفين محليين، فانتخب محمد بك لعضوية مجلس اللواء في أواخر السبعينات، وأصبح محمود بك رئيساً للمجلس البلدي في أواسط الثمانينات[٧٦].

وزاد ابنا هولو من قوة العائلة السياسية وهيبتها محلياً وفي استنبول. وعاد مصطفى، الذي كان قائمقاماً ومتصرفاً في الموصل في الثمانينات، إلى دمشق يحمل لقب «باشا» ليحل محل والده في مجلس الولاية عام ١٨٩٤[٧٧]. وعلى العموم، فقد كانت سيرة أحمد عزت المهنية أكثر تألقاً من أبيه وأخيه على السواء. وكان أحمد عزت

---

(٧٢) Saad, «The Damascus Crisis», 56, 70-1.

(٧٣) الشطي، «أعيان دمشق»، ص ٣٦٤.

(٧٤) «سلنامة» ١٢٩٦ هـ (١٨٧٨ - ١٨٧٩ م). ص ١٠٣. و ١٣٠٩ - ١٣١٠ هـ (١٨٩٢ - ١٨٩٣ م)، ص ١٠٢.

(٧٥) المصدر السابق، ١٣٠٢ هـ (١٨٨٤ - ١٨٨٥ م)، ص ٥٨ - ٥٩.

(٧٦) المصدر السابق، ١٢٩٦ هـ (١٨٧٨ - ١٨٧٩ م)، ص ١٤٠. و ١٣٠٢ هـ (١٨٨٤ - ١٨٨٥ م)، ص ٩٤.

(٧٧) الشطي، «أعيان دمشق»، ص ٣٦٤. و«سلنامة» ١٣١٢ هـ (١٨٨٤ - ١٨٨٥ م)، ص ٧١.

قد تعلم في مدرسة كاثوليكية تبشيرية في بيروت حيث صار يتكلم الفرنسية بطلاقة(٧٨)، وانتقل من منصب إلى آخر في الإدارة القضائية المحلية حتى وجد طريقه إلى استنبول. وهناك، حيث كان قاضياً في المحكمة التجارية المختلطة، لفت انتباه السلطان عبد الحميد وسرعان ما أصبح سكرتيره الثاني وأمين سره المقرب(٧٩). وفي هذه الفترة، في التسعينات من القرن، كان السلطان يروج بنشاط لسياسته الإسلامية الجامعة لتدعيم الجسم الأساسي للإمبراطورية العثمانية بعد ما فقدت هذه من أراض في ولاياتها الأوروبية. ومارس عربيان، هما عزت باشا وأبو الهدى الصيادي، وهو شيخ دين من ولاية حلب، كثيراً من النفوذ على هذه السياسة. وكان عزت باشا هو من روّج لمشروع سكة حديد الحجاز المرسوم، ليشد إليه تعاون العالم الإسلامي بأسره بينما هو يخدم في ربط الولايات العربية باستنبول بشكل أوثق(٨٠). وبينما استمر عزت باشا في لعب دور نافذ في استنبول، بدأ ابنه، محمد علي، ارتقاءه السريع في صفوف الخدمة المدنية العثمانية. وكان محمد علي قد نشأ في وسط أرستقراطي في استنبول وتعلم في

(٧٨) FO 371/548, file 29285. «General Report on Turkey for the year 1906», by Fitzmaurice.

(٧٩) A.L. Tibawi, *A Modern History of Syria including Lebanon and Palestine* (London, 1969), p. 183.

والشطي، «أعيان دمشق»، ص ٣٦٤. وتأتينا من وزارة الخارجية البريطانية رواية لا تخلو من السخرية حول كيفية حصول عزت العابد على ثقة السلطان عبد الحميد: ففي الولايات «كان عزت قد دخل خدمة الحكومة من بابها القضائي فأصبح نائباً عاماً في إحدى المحاكم السورية، وعندها جذب إليه انتباه جودت باشا، الذي كان وزيراً للعدل في نحو العام ١٨٨٧، بفطنته الجلية، الأمر الذي جعله يأخذه إلى استنبول كرئيس للغرفة المشتركة للمحكمة التجارية. وفي استنبول ميّز عزت نفسه بشكل رئيسي بقابليته للرشوة وأثار من الاستياء العام ما دعا إلى تنحيته بإحالته إلى مجلس الدولة. لكن عزت كان صاحب دهاء أكبر كثيراً من أن يبقى في العتمة لفترة طويلة. وإذ حصل على مدخل إلى القصر عبر الياور الأول هادي علي بك، وهو رجل غبي مبهور بألقه السطحي، فإنه سرعان ما نجح عزت بممارسة نفوذ قوي على السلطان باستغلال غروره ومخاوفه. لكنه ارتكب أخطاء كثيرة وكبيرة أوصلته مرات عديدة إلى شفير المصيبة، لكن مكره الاستثنائي وفهمه العميق لطباع سيده جعلاه ينقذ نفسه دوماً من السقوط في الهاوية».

FO 371/548, file 29285. «General Report on Turkey for the year 1906» by Fitzmaurice.

(٨٠) Tibawi, *A Modern History of Syria*, p. 183.

واستناداً إلى البريطانيين فإن الضربة الكبرى لعزت في مجال الأعمال «ربما كانت إبداع مشروع سكة حديد الحجاز. وسواء كانت الفكرة الأولى فكرته أم فكرة فون در غولتز باشا، فقد كان عزت هو مَن أفهمَ السلطان كيف يمكن لمثل هذه المبادرة أن تخدم في تقوية وتدعيم موقعه كخليفة، وفي إحكام قبضته على ديار الإسلام المقدسة وتعزيز هيبته باستثارة مخيلة المسلمين في أنحاء العالم. وربما يكون نجاح مشروعه هذا قد فاق كل توقعاته، إذ كان موقع عزت آمناً على الأقل حتى وصول رأس الخط في تقدمه إلى المدينة المنورة. وعلى العموم، فقد كان عزت أكثر مكراً من أن يعتمد بشكل أعمى على هذه الحقيقة. والواقع أنه كان قد أودع جملة ثروته الهائلة، بلا شك، قيد الاستثمار الآمن في أوروبا، كما أعد كل وسيلة ممكنة للهرب السريع عند اللزوم». Fo 371/548, file 29285.

مدرسة غالاطا سراي فيها وفي باريس، وعين في وزارة الخارجية في مطلع العقد الأول من القرن العشرين، وأرسل إلى واشنطن كوزير للمفوضية العثمانية فيها لفترة قصيرة[٨١]. وبعد ربع قرن انتخب أول رئيس للجمهورية السورية.

وكان أساس الموارد المالية لآل العابد يعود في أصوله إلى مؤسسات أعمالهم في الميدان. وبعد مراكمة ما يكفي من رأس المال استثمره هولو باشا بما فيه فائدة أكبر فوظفه في أسهم شركة قناة السويس. واشترى بما جناه من أرباح عدداً من بساتين الفواكه في الغوطة ودوما[٨٢]، وقام ابنه بتوسيع هذه الملكيات في ما بعد. والأمر الأكثر أهمية هو أن عزت باشا بدأ بشراء العقارات في المدينة، بما فيها فندق كبير حوّله بشكل ملائم إلى وقف قيِّم للعائلة[٨٣]. وأنشأ كذلك، هو وابنه، سلسلة قيِّمة من الروابط المالية مع الغرب ووظفا رؤوس أموال كبيرة في أسهم الشركات في باريس ولندن ونيويورك[٨٤]. وبحلول العام ١٩٠٠ كانت عائلة العابد قد أصبحت واحدة من أكثر ثلاث عائلات ثراء في دمشق. وارتقى أفراد العائلة، خلال أربعة عقود، إلى ذروة السلطة السياسية والهيبة في دمشق واستنبول. ومثّل هؤلاء، أكثر من أية عائلة أخرى في دمشق، الزعامة السياسية الجديدة الممثلة بأيديولوجيا «العثمانوية».

اليوسف

حقق آل اليوسف بروزهم الاجتماعي والسياسي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وهم اشتقاق من العلاقات المتبادلة مع منافسيهم الرئيسيين في القطاع الكردي من الصالحية، آل شمدين. وقررت عائلتا اليوسف وشمدين، المتنافستان على تبعية الأكراد أنفسهم في الصالحية، توحيد قواعد قوتهما بعد منتصف القرن.

---

(٨١) الشطي، «أعيان دمشق»، ص ٣٦٤.
(٨٢) محادثة مع وجيهة اليوسف (بيروت، ١٥ آب/ أغسطس ١٩٧٥).
(٨٣) سورية، مركز الوثائق التاريخية:
Registre Civil (31 December 1930 - 25 August 1932) (Damascus), pp. 191 - 200.
وكان تقدير العام ١٩١٣ لقيمة أملاك أراضي عزت باشا العابد في الامبراطورية العثمانية يبلغ ما يصل إلى ٤٠٠ الف ليرة ذهبية تركية. وكان بين البنود المؤلفة لهذه الثروة بناء ضخم جديد بُدىء بتشييده عام ١٩٠٧، وكان مصمماً ليضم فندقاً أوروبياً ضخماً ـ هو أوتيل فيكتوريا ـ ومكاتب البنك العثماني والدين العام.. إلخ. وكان البنك العثماني يومها يقترح استئجار مكاتبه بمبلغ خيالي يصل إلى ٩٠٠ ليرة ذهبية تركية سنوياً، لكن، عندما صودرت أملاك العابد في آب (أغسطس) ١٩٠٨ ـ إثر انقلاب الاتحاد والترقي (انظر الفصل التالي)، توقف إنجاز المبنى. ويبدو أن كل أملاكه كانت قد سلّمت قبل العام ١٩٠٨ كوقف لـ «حرم المدينة» لحفظها لورثته أمانة إلى الأبد.
Fo 371/1848, file 58138, Devey to Mallet, 9 December 1913.
(٨٤) محادثة مع وجيهة اليوسف (بيروت، ١٥آب/أغسطس ١٩٧٥).

وزوّج سعيد شمدين ابنته الوحيدة إلى محمد باشا اليوسف، وأنجب الاثنان ولداً واحداً هو عبد الرحمن، الوريث الوحيد لثروة شمدين باشا.

ويبدو أن آل اليوسف كانوا قد وصلوا إلى دمشق في مطلع القرن التاسع عشر آتين من ديار بكر حيث كانوا تجار مواش(٨٥). وفي الثلاثينات من القرن كان أحمد آغا (توفي عام ١٨٦٤) وكيلاً لأمير جبل لبنان بشير الشهابي وتلقى منه أرضاً في سهل عنجر مقابل خدماته. وفي وقت لاحق، واعترافاً بشجاعته ونفوذه بين أكراد دمشق والقبائل التي تعامل معها، عين أحمد آغا في منصب «أمير الحج» - وهو منصب مهيب ومربح - وحاكماً للواء حوران(٨٦). وأصبح ابن أحمد، محمد (توفي ١٨٩٦) أميراً للحج أيضاً، ثم عين في وقت لاحق متصرفاً في عكا وحوران وطرابلس الشام وحماة على التوالي(٨٧). وأخيراً، في التسعينات، انتخب محمد، وقد أصبح باشا الآن، لعضوية المجلس الإداري للولاية في دمشق(٨٨).

أما أصل عائلة شمدين فغامض. وكان لقبيلة كردية معينة شيخ اسمه موسى يعيش في عكا وله ابن اسمه شمدين. ويبدو أنه في وقت ما من مطلع القرن التاسع عشر جاء شمدين آغا للاستيطان في الصالحية، ضاحية دمشق، وسرعان ما بنى لنفسه قاعدة قوة مستقلة بين المهاجرين الأكراد بقيادته لحامية محلية(٨٩). وفي أعقاب حل الحاميات المحلية في دمشق عام ١٨٥٩(٩٠) عين محمد سعيد، ابن شمدين آغا، قائداً لواحدة من الحاميات الجديدة مؤلفة من احتياطيين أكراد(٩١). وعلى العموم، ففي العام ١٨٦٠ نفي محمد سعيد إلى الموصل لفشله في منع العصابات الكردية من دخول باب توما لذبح المسيحيين. لكنه عاد إلى دمشق بعد ذلك بقليل وبعد أن كسب عطف السلطان لإعادة النظام إلى الموصل التي كانت تعيش حالة من الفوضى. وعين، مكافأة له، حاكماً للواء حوران محل أحمد اليوسف، (الذي أصبح باشا الآن)،

---

(٨٥) محادثة مع وجيهة اليوسف (بيروت ١٥ آب/ أغسطس ١٩٧٥). والشطي، «أعيان دمشق»، ص ٣٦٩ - ٣٧٢. عملياً، كان اسم الرجل الذي انتقل من ديار بكر إلى دمشق هو محمد بن يوسف، وأصبح اسم العائلة «اليوسف» في النهاية.

(٨٦) الشطي، «أعيان دمشق»، ص ٣٦٩ - ٣٧٢. الحصني، «كتاب منتخبات»، الجزء ٢، ص ٨٥١ - ٨٥٣.

(٨٧) الشطي، المصدر المذكور، ص ٣٦٩ - ٣٧٢. والحصني، المصدر المذكور، ص ٨٥١ - ٨٥٣.

(٨٨) «سلنامة» ١٣٠٩ - ١٣١٠ هـ (١٨٩٢ - ١٨٩٣ م)، ص ١٠٢.

(٨٩) Salibi, «The 1860 Upheaval», p. 189, quoting Abu'l Su'ud al-Hasibi.

(٩٠) Ma'oz, *Ottoman Reform in Syria*, p. 234.

(٩١) Salibi, «The 1860 Upheaval», p. 189.

وأصبح في النهاية أميراً للحج في أواخر الستينات من القرن محل محمد باشا اليوسف[٩٢].

وبينما لا يبدو أن آل اليوسف امتلكوا أراضي بعد العام ١٨٦٠، فإن سعيد شمدين باشا استخدم رأس المال الذي جمعه كأمير للحج في شراء سلسلة من المزارع والقرى في الغوطة جعلها وقفاً قيِّماً للعائلة، وأملاك واسعة في حوران والقنيطرة. وفي تسعينات القرن اشتهر بأنه يملك أراضيَ تفوق ما يملكه أي شخص آخر في ولاية سورية (دمشق)[٩٣].

وأصبح عبد الرحمن اليوسف، ثمرة زواج الائتلاف بين عائلتي شمدين واليوسف، أميراً للحج مكان جده لأمه في التسعينات من القرن التاسع عشر وورث حيازات شمدين باشا من الأراضي وكل ثروة أبيه بين العامين ١٨٩٦ و١٩٠١. ومع بداية القرن العشرين لم يكن أحد أغنى الأشخاص في دمشق وحسب، بل كان يشغل واحداً من أهم المناصب في الامبراطورية عندما كانت سياسة السلطان الإسلامية الجامعة في أوج فعاليتها. وأكثر من هذا، فقد ورث عبد الرحمن باشا الشبكة المزدوجة لأتباع شمدين واليوسف في حيّ الأكراد[٩٤]. وعلى العموم، فإن سعيد شمدين ومحمد اليوسف كانا قد غادرا الصالحية للإقامة في مقرين أكبر في سوق ساروجة. وفي هذا الحي، الذي صار يسمى «استنبول الصغيرة» بدأ عبد الرحمن باشا ينسج لنفسه شبكة جديدة من العلاقات الاجتماعية والسياسية مع آل العظم وآل العابد تاركاً أبناء أخواله الأبعد من آل شمدين، الذين بقوا يقطنون الصالحية، يراقبون أتباع اليوسف ـ شمدين[٩٥].

مردم بك

يدعي آل مردم بك العودة بأصولهم إلى شخص يدعى لالا مصطفى باشا، وهو أرناؤوطي (ألباني) كان في خدمة حريم السلطان في القرن السادس عشر[٩٦]. ويبدو أن العائلة استوطنت دمشق في وقت ما من القرن الثامن عشر حيث عملت في

---

(٩٢) الحصني، «كتاب منتخبات»، الجزء ٢، ص ٨٩٩.

(٩٣) محادثة مع وجيهة اليوسف (بيروت، ١٥ آب/ أغسطس ١٩٧٥).

(٩٤) سورية، مركز الوثائق التاريخية: *Registre commercial* (1 April 1937 - 31 March 1938) ومن أجل رواية معاصرة مثيرة للاهتمام بشأن الحياة في الصالحية في الربع الأول من القرن العشرين انظر: أحمد حلمي العلاف، «دمشق في مطلع القرن العشرين»، تحرير علي جميل نعيسة (دمشق، ١٩٧٦).

(٩٥) محادثة مع وجيهة اليوسف (بيروت، ٢٩ آب/أغسطس ١٩٧٥).

(٩٦) الحصني، «كتاب منتخبات»، الجزء ٢، ص ٨٩١ ـ ٨٩٢.

التجارة. لكنها لم تبدأ الارتقاء إلى السلطة إلا في منتصف القرن التاسع عشر. وكان في العائلة أخوان، هما علي (١٨١٣ ـ ١٨٨٧) وعثمان (١٨١٩ ـ ١٨٩٦)، بدأ حياتهما المهنية كعضوين من مرتبة متدنية في المحكمتين المحليتين الشرعية والتجارية في الخمسينات من القرن التاسع عشر، ثم ذهبا إلى استنبول لإحياء مسألة وقف ادعيا أنه لأجدادهما بقي غير منتج لوقت طويل. وإذ حصلا على إذن باستعادة السيطرة على هذا الإرث تدبر الأخوان أمر تحويل الوقف إلى مشروع مثمر[٩٧]. ثم أعادا توظيف الأرباح في عقار ثمين في دمشق وبساتين مروية في الغوطة. وفي الوقت نفسه بدأ الأخوان تسلم مراكز رفيعة في الإدارة المحلية، الأمر الذي مكنهما من توسيع نشاطاتهما الاستثمارية. وخدم علي كقاض في المحكمة التجارية في دمشق في أواخر عقد السبعينات، ثم انتخب لعضوية المجلس الإداري للولاية، الذي خدم فيه من ١٨٧٨ إلى ١٨٨٧[٩٨]. ووفر له هذان المنصبان اطلاعاً واسعاً على المضاربة بالأراضي، وقام ببناء امتداد للسوق المركزي (الحميدية). وفي نهاية حياته، جعلته الإيجارات المجموعة من السوق الجديدة واحداً من أغنى أصحاب العقارات في دمشق[٩٩]. أما عثمان فعين متصرفاً لحوران، ثم سرعان ما انتخب ـ عام ١٨٧٨ ـ لعضوية مجلس اللواء، وربما يكون قد بدأ في هذا الوقت شراء مزارعه في الغوطة[١٠٠]. وسار حكمت، ابن علي، على خطوات أبيه في خدمة الحكومة، مبتدئاً كقاض في المحكمة التجارية في مطلع الثمانينات، ثم حل محل عمه في مجلس اللواء في منتصف الثمانينات[١٠١].

وكان بيت مردم بك مقاماً في مكان يلائمهم بجوار سوق الحميدية، حيث كان باستطاعتهم أن يراقبوا عن قرب جمع ايجاراتهم. وبدأ صعود آل مردم بك الاجتماعي والسياسي في العام ١٨٦٠، لكنهم كانوا مبادرين مهرة استخدموا مناصبهم السياسية لتوسيع مصالحهم المالية ولتسلق المراتب العليا في حياة دمشق السياسية في نهاية القرن.

القوتلي

كان آل القوتلي من تجار بغداد أصلاً، واستوطنوا حيّ الشاغور في دمشق في

---

(٩٧) محادثة مع سلمى مردم بك (لندن ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤)، والشطي، «أعيان دمشق»، ص ٣٢٩.
(٩٨) «سلنامة» ١٢٩٦ هـ (١٨٧٨ ـ ١٨٧٩ م)، ص ١٠٣.
(٩٩) محادثة مع وجيهة اليوسف (بيروت، ٢٩ آب/ أغسطس ١٩٧٥).
(١٠٠) «سلنامة» ١٢٩٦ هـ (١٨٧٨ ـ ١٨٧٩ م)، ص ١٤٠. والشطي، «أعيان دمشق»، ص ٣٢٩.
(١٠١) «سلنامة» ١٣٠٢ هـ (١٨٨٤ ـ ١٨٨٥)، ص ٥٧ و ٩٢.

القرن الثامن عشر[١٠٢]. وكانت العائلة، وخصوصاً منها محمد القوتلي، قد راكمت بحلول العام ١٨٦٠ ثروة ملحوظة من خلال تجارات المسافات البعيدة ونشاطات الالتزامات داخل دمشق[١٠٣]، وحوّل آل القوتلي جزءاً من رأسمالهم إلى حيازات للأراضي في وقت ما بعد ١٨٦٠. وربما كان مراد (توفي ١٩٠٨) أول من اشترى مساحات واسعة من الأرض من أبناء القوتلي. ولا يمكن التأكيد هنا ما إذا كان مراد قد اشترى هذه الأراضي قبل انتخابه لعضوية المجلس الإداري للولاية في العام ١٨٧١[١٠٤] أم بعده، لكن المؤكد هو أنه استخدم موقعه في المجلس لزيادة حيازاته التي امتلكها قبلاً. وأصبح مراد كذلك عضواً في غرفتي الزراعة والتجارة، وأعيد انتخابه لعضوية مجلس الولاية في مطلع التسعينات من القرن التاسع عشر[١٠٥]. وأصبح شقيقان لمراد، هما حسن وعبد الغني، من كبار ملاك الأراضي في الغوطة قبل العام ١٩٠٠. وعلى العموم، فإن حسن وحده احتل منصباً هاماً، فأصبح في مطلع التسعينات رئيساً لغرفتي الزراعة والتجارة. وفي الوقت نفسه كان حسن يعتبر واحداً من كبار تجار المدينة[١٠٦]. وكان هنالك قوتلي آخر أمّن لنفسه مركزاً رفيعاً في هذه الفترة، وهو أحمد القوتلي، الذي عين رئيساً للبنك الزراعي للولاية عام ١٨٩٤[١٠٧].

ولم يتخل آل القوتلي عن أعمالهم في الالتزامات عندما بدأوا بشراء الأراضي، ولا هم انتقلوا إلى حي أرقى، بل استمروا يقيمون في [حيّ] الشاغور الشعبي حيث أسسوا لأنفسهم شبكة من الأتباع الذين خدموا مصالح العائلة السياسية لثلاثة أجيال متتالية.

---

(١٠٢) كان تجار بغداد المسلمون تجاراً بارزين في دمشق لأجيال. وقاد هؤلاء خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر قوافل تجارة المسافات الطويلة عبر بادية الشام بين بغداد ودمشق. وكانوا يلقون في دمشق الاحترام لقدراتهم التجارية، وخصوصاً منهم من كانت تجارته في خان أسعد باشا [العظم]. وعلى العموم، فمع تحول طرق التجارة بعد فتح قناة السويس عام ١٨٦٩ فقد تجار بغداد تدريجياً دورهم المهم في اقتصاد دمشق والمنطقة.

(١٠٣) الحصني، «كتاب منتخبات»، الجزء ٢، ص ٨٦١ـ٨٦٢. ومثلاً، كان أحمد بن أسعد، رأس الجيل الثالث من آل القوتلي في دمشق، تاجراً ثرياً بالفعل في النصف الأول من القرن التاسع عشر. وفي هذه الأثناء، قام سعيد القوتلي (توفي ١٨٧٤) بإنشاء قناة المياه الشهيرة الممتدة إلى المسجد الأموي.

(١٠٤) «سلنامة» ١٢٨٨ هـ (١٨٧١ ـ ١٨٧٢ م)، ص٧٢.

(١٠٥) المصدر السابق، ١٣٠٨ ـ ١٣٠٩ هـ (١٨٩٠ ـ ١٨٩١ م)، ص ٦٦. و ١٣٠٩ ـ ١٣١٠ هـ (١٨٩٢ ـ ١٨٩٣ م)، ص ١٠٢ و ١٢٤. و ١٣١٢ هـ (١٨٩٤ ـ ١٨٩٥ م)، ص ٧١.

(١٠٦) المصدر السابق، ١٣٠٩ ـ ١٣١٠ هـ (١٨٩٢ ـ ١٨٩٣ م)، ص ١٢٤. و١٣١٢ هـ (١٨٩٤ ـ ١٨٩٥ م)، ص ٩١. و Brunton, «Who's Who», p. 6، والحصني، «كتاب منتخبات»، الجزء ٢، ص ٨٦١ ـ ٨٦٢. الشطي، «أعيان دمشق»، ص ٤٢٥.

(١٠٧) «سلنامة» ١٣١٢ هـ (١٨٩٤ ـ ١٨٩٥ م)، ص ٨٨.

وبحلول العام ١٩٠٠، كانت عائلتا مردم بك والقوتلي توجدان في مرتبة تتلو أرستقراطية سوق ساروجة من حيث السلطة السياسية والهيبة الاجتماعية. وعلى العموم، فإن امتلاكهم حيازات أقل واتصالات أقل مع السلطات العثمانية، ميزهم من عائلات العظم والعابد واليوسف. لكن، كان ما زال أمامهم أن يصلوا إلى ذروة نفوذهم الاجتماعي والسياسي.

الشمعة

تبقى أصول عائلة الشمعة غامضة. وربما كانوا قد استقروا في دمشق منذ القرن الخامس عشر. وبحلول القرن الثامن عشر كان أفراد العائلة قد دخلوا الهيكلية التراتبية الدينية، لكنهم لم يصلوا أبداً إلى منزلة الأعيان الدينيين[108]. وفي القرن التاسع عشر كان آل الشمعة قد أصبحوا تجاراً راسخين في باب الجابية[109]. وكان أحمد رفيق الشمعة هو أول من ظهر كشخصية سياسية من أفراد هذه العائلة. وكان قد منح لقب «باشا» مقابل خدماته كإداري للولاية في السبعينات من القرن التاسع عشر، ثم انتخب عضواً في المجلس التأسيسي في استنبول عام ١٨٧٦. وبعد تعطيل هذا المجلس في العام ١٨٧٨ عاد إلى دمشق وانضم إلى هولو باشا العابد وعلي مردم بك في مجلس الولاية[110]. وفي مطلع الثمانينات خدم في مجلسي الأوقاف والتعليم، وأصبح بعد عقد رئيساً لمجلس الولاية. وفي التسعينات تبعه ابناه، رشدي ويوسف، في الانضمام إلى الحكومة المحلية وارتقيا إلى الرفعة في مطلع القرن العشرين[111].

وربما يكون أحمد رفيق باشا قد استخدم مناصبه المختلفة للحصول على أراض في الغوطة بعد السبعينات من القرن. ويمكن أن يكون ولداه قد وسعا كذلك حيازاته في ما بعد. واستمر آل الشمعة في العيش في باب الجابية وحافظوا، كآل القوتلي، على علاقات وثيقة بالطبقات الشعبية. وكانت الأهمية السياسية لأحمد رفيق باشا في دمشق مساوية لأهمية أبناء العظم والعابد واليوسف ومردم بك والقوتلي في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر. لكن، خلافاً لهذه العائلات الأخرى التي كان لكل منها عضوان

---

(١٠٨) الزركلي، «الأعلام»، الجزء ٣، ص ١٤٧ ـ ١٤٨. والمرادي، «سلك الدرر»، الجزء ٣، ص ١٥٦.

(١٠٩) محادثة مع حسن (أبو علي) الكّلاوي (دمشق، ١٤ شباط/ فبراير ١٩٧٦).

(١١٠) الحصني، «كتاب منتخبات»، الجزء ٢، ص ٨٧٠. و«سلنامة» ١٢٩٦ هـ (١٨٧٨ ـ ١٨٧٩ م)، ص ١٠٣. و١٣٠٢ هـ (١٨٨٤ ـ ١٨٨٥ م)، ص ٤٩ و٥٧ و٥٩. و١٣١٢ هـ (١٨٩٤ ـ ١٨٩٥ م)، ص ١٠٢.

(١١١) «سلنامة» ١٣١٢ هـ (١٨٩٤ ـ ١٨٩٥ م)، ص ٧٨. وكان يوسف قاضياً في المحكمة التجارية عام ١٨٩٤.

أو أكثر في مراكز رفيعة في أي وقت كان، فإن نفوذ آل الشمعة في دمشق تمثل أساساً بشخص واحد وفروعه.

البارودي

في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر انضمت عائلة البارودي إلى الكتلة الصغيرة من عائلات الملاّك البيروقراطيين في تقديم عدد غير متناسب مع حجمها من الزعماء الاجتماعيين والسياسيين في دمشق لأجيال عديدة مقبلة. وفي بدايات القرن التاسع عشر كان حسن البارودي قد جاء من مصر ليخدم عبدالله باشا العظم، الذي كان يومها والياً على دمشق، كـ «كَتْخُدا» له (أي كمدير ضيافة). وكوفىء حسن آغا بكرم وسخاء على خدماته[112]. واذ أصبح الرجل ثرياً ونافذاً، وبما أنه لم يتورط في أحداث ١٨٦٠، فقد توّج حسن سيرته المهنية بمقعد في مجلس لواء دمشق في العام ١٨٧٠[113]. وحلّ ابنه، محمد بك، محله في المجلس في أواخر السبعينات وحافظ على مقعده حتى وفاته عام ١٨٨٩[114].

واستخدم حسن آغا الثروة التي راكمها أثناء وجوده مع عبدالله باشا العظم في شراء المزارع والقرى في الغوطة ودوما من الحاكم العام المصري في دمشق شريف باشا لدى مغادرته سورية عام ١٨٤٠[115]. وسجلت هذه الأراضي بعد العام ١٨٦٠ ويبدو أن محمد بك استخدم مداخيلها لشراء المزيد من المزارع في السبعينات والثمانينات من القرن. وبنى كذلك قصراً كبيراً في القنوات أقام فيه نظاماً قوياً للسيادة. أما ابنه محمد فقد تسلم بين الحين والآخر مناصب حكومية أو انتخب لها، لكنه فضّل أن يعيش حياة سيد ريفي في روما. وعلى العموم، فإن فخري، ابن محمود، كان مع اندلاع الحرب العالمية الأولى قد انخرط في العمل السياسي[116].

كان الجناح الرئيسي لزعامة دمشق السياسية يتألف عام ١٩٠٠ من مجموعة من سبع عائلات من غير الدارسين، ست منها لم تبدأ بتكوين قواعد سلطتها الاجتماعية - الاقتصادية والسياسية إلا قبل ذلك بنصف قرن. وجمع هذا الجناح بين قادة الحاميات

---

(١١٢) الحصني، «كتاب منتخبات»، الجزء ٢، ص ٨٦٣.
(١١٣) «سلنامة» ١٢٩٦ هـ (١٨٧٨ - ١٨٧٩ م)، ص ١٤٠. و١٣٠٢ هـ (١٨٨٤ - ١٨٨٥ م)، ص ٩٢.
(١١٤) «سلنامة» ١٢٨٨ هـ (١٨٧١ - ١٨٧٢ م)، ص ٨٠.
(١١٥) الحصني، «كتاب منتخبات»، الجزء ٢، ص ٨٦٣. والشطي، «أعيان دمشق»، ص ٣٤٧. و Ma'oz. *Ottoman Reform in Syria*, p. 12.
(١١٦) الشطي، «أعيان دمشق»، ص ٣٤٧، وفخري البارودي، «مذكرات البارودي»، الجزء ١، (بيروت، ١٩٥١).

المحلية والتجار مقرضي المال والضباط الواعدين الذين احتكروا، بعد ١٨٦٠، أرفع المناصب في البيروقراطية المحلية وراكموا ثروات هائلة مؤلفة من الأراضي الزراعية وعقارات المدينة. وإذ لم تكن لهذه العائلات حصة في المؤسسات الدينية المحافظة فإنها قامت بخدمة الحكومة العثمانية المركزية كوكلاء للمركزة والتحديث، وحتى العلمنة. وهكذا، فقد أوكلت إليهم مناصب رفيعة بالإمكان إدارتها بما فيه مصلحتهم الاقتصادية. وبحلول العام ١٩٠٠ شكلت هذه العائلات جزءاً لا يتجزأ من «ارستقراطية الخدمة» العثمانية مع ما لها من منزلة اجتماعية مساوية لعائلات الملاك - الدارسين.

حجم النخبة السياسية عام ١٩٠٠

في بداية القرن العشرين كانت الزعامة السياسية الفعلية لدمشق تضم ١٢ عائلة أوجزت تواريخها (وتواريخ غيرها كذلك) أعلاه. ويمكن تقسيم هذه العائلات إلى فئتين فرعيتين: الملاكين البيروقراطيين والملاكين الدارسين. وكانت الفئة الأولى منها تشكل كتلة أكبر قوة نظراً لسيطرتها على المناصب الأعلى في البيروقراطية المدنية ولتعريف نفسها أكثر باستنبول وبثروتها الأكبر. وعلى العموم، فإن هاتين الفئتين الفرعيتين كانتا في هذا الوقت، قد بدأتا بالاندماج فيما بينهما.

وكانت هذه العائلات الاثنتا عشرة تشكل زبدة النخبة السياسية والاجتماعية في دمشق، التي كانت تتألف من نحو خمسين عائلة مسلمة أخرى. ويمكن تمييز هذه العائلات الأثنتي عشرة عن بقية العائلات بثرواتها الأكبر من الأراضي وسيطرتها على معظم المناصب الرفيعة في المؤسسات العلمانية لولاية سورية. ومع أن بعض عائلات المؤسسة الدينية، بما فيها عائلات العطار وحمزة والمحاسني والأسطواني والمرادي، قامت بإدارة أوقاف خيرية وامتلكت أراضي[١١٧]، فإنها فشلت في مراكمة ثروات قابلة للمقارنة بثروات العائلات الاثنتي عشرة. وعلى الرغم من أن العائلات الدينية نجحت في ضم بعض أفرادها إلى المؤسسات العلمانية الصاعدة فإنها بقيت على ارتباطها بالمؤسسات الدينية المحتضرة. وهناك عائلات أخرى أصلها من الدارسين، كالبكري والأيوبي والمالكي والحلبي والعمري والميداني، فشلت في الحصول على مراكز رفيعة في التراتبية الدينية فتحولت عنها إلى التنافس من أجل المراكز في البيروقراطية المدنية، وكان لا يزال عليها أن تؤمن لنفسها المناصب الأرفع. وانتظرت هذه

(١١٧) كان آل حمزة وآل الأسطواني من الملاكين متوسطي الحجم. وعلى العموم، فقد باع آل المرادي أراضيهم إلى آل اليوسف في أواخر القرن التاسع عشر. محادثة مع وجيهة اليوسف (بيروت، ١٥ آب/ اغسطس ١٩٧٥).

العائلات فرصتها وهي تبني حيازاتها وأعمالها في المقاولة(١١٨). وبحلول العام ١٩٠٠ صار هؤلاء مشابهين لأفضل عائلات الملاك البيروقراطيين رسوخاً من حيث قواعد مواردهم وتوجههم السياسي نحو استنبول.

أما بقية النخبة السياسية، بما في ذلك عائلات الركابي والحفار والجلاد وسكر والمهايني والحكيم والطباع والرجلة وأغريبوز وبوظو والعظمة، فلم تكن تنتمي أبداً إلى المؤسسة الدينية، وكان معظمهم جديداً على المسرح السياسي في العام ١٨٦٠(١١٩). ومال هؤلاء إلى أن يكونوا تجاراً ـ مقرضي أموال منخرطين في تجارة الحبوب الدمشقية وفي الصناعات التي عرفت، كصناعة النسيج، نشاطاً متجدداً في السبعينات من القرن التاسع عشر نتيجة لـ «قدرتها على العثور على أسواق جديدة بين سكان سورية في المدن والأرياف وعلى إعادة الإمساك بالأسواق القديمة التي فقدتها سابقاً أمام المنافسة الأجنبية»(١٢٠). وكانت هذه العائلات أيضاً من الملاّك مزدهري الأحوال، وجاء الكثير منها من الأحياء الشعبية المحيطة بالمدينة، وخصوصاً من الميدان والشاغور (البراني) والمنطقة الكردية من الصالحية. وتنافس أفراد هذه العائلات للحصول على مناصب في البيروقراطية المدنية، لكن قليلين منهم كان قد وصل إلى المناصب الأرفع بحلول العام ١٩٠٠(١٢١). وفي مطلع القرن العشرين كانت هذه الفئة من العائلات،

---

(١١٨) محادثة مع وجيهة اليوسف (بيروت، ٢٩ آب/ اغسطس ١٩٧٥). وعلى سبيل المثال فقد كانت عائلات البكري والمالكي والميداني من الملاك متوسطي الحجم. وكان آل الميداني كذلك تجار حبوب مقرضين للمال. وكان آل العمري صناعيين. ولم يكن الأيوبيون ملاكاً ولا تجاراً مع أنهم تزاوجوا في مطلع القرن العشرين مع عائلة الجزائري من الملاكين.

(١١٩) Salibi, «The 1860 Upheaval», p. 199.
يبدو أن عائلة الركابي وحدها كانت حسنة الرسوخ سياسياً في نحو سنة ١٨٦٠.

(١٢٠) Owen, *The Middle East*, p. 261.
وحول هذا الانبعاث انظر:
Swedenburg, «The Development of Capitalism in Syria», pp. 56 - 61.

(١٢١) في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر ظهر آل الحفار وآل الجلاد كتجار وسط مدينة بارزين منخرطين في صناعة النسيج، وكان آل الجلاد ملاكين أيضاً. وأصبح محمد رشيد الجلاد ورشيد الحفار عضوين في غرفتي التجارة والزراعة في مطلع الستينات من القرن التاسع عشر. انظر: «سلنامة» ١٣٠٨ ـ ١٣٠٩ هـ (١٨٩٠ ـ ١٨٩١ م). والحصني، «كتاب منتخبات»، الجزء ٢، ص ٩٠٢ و ٩١٠. والشطي، «أعيان دمشق»، ص ١٦٦. وكانت عائلات سكر والنوري والمهايني والحكيم والطباع ورجله من «الأغوات» التجار المقرضين للمال النافذين، وكانوا يعملون في تجارة الحبوب أو المواشي مع فلاحي وبدو حوران. وكان آل الطباع والنوري وحدهم لا يملكون أراضي تذكر يومها. انظر: سورية، مركز الوثائق التاريخية، قيود محكمة تجارة الشام ١٣٠٢ هـ (١٨٨٤ ـ ١٨٨٥ م). و «سلنامة» سنوات مختلفة. ومحادثة مع حسن الحكيم (دمشق، ١٢ آذار/ مارس ١٩٧٦). والحصني، «كتاب منتخبات»، الجزء ٢، ص ٨٥٩ و ٨٦٣ ـ ٨٦٤ و ٨٨٣. وكانت عائلات أغريبوز =

ومعها الفئة التي تضم عائلات كالبكري، توجد في مرتبة تلي مباشرة العائلات الاثنتي عشرة القمة في الهيبة الاجتماعية والسلطة السياسية. وعلى العموم، فإن التأويلات الاجتماعية، وأحداثاً رئيسية معينة، مكّنت بعض هذه العائلات من الانضمام إلى صفوف الزعامة السياسية الفعلية للمدينة في مطلع القرن العشرين.

موقع الأقليات

لا يمكن اعتبار عائلات المسيحيين واليهود الأكثر نفوذاً في دمشق جزءاً من الزعامة السياسية الفعلية للمدينة، على الرغم من كونها زعيمة في طوائفها[١٢٢]. ونظراً لأن هذه العائلات كانت تتزعم طائفتين من الأقليات، تمثلان معاً أقل من ٢٠ بالمئة من السكان في دمشق في تلك الأيام[١٢٣]، فإنها لم تكن لتأمل في مراكمة نفوذ سياسي مساوٍ لنفوذ العائلات القيادية المسلمة. ومع هذا، فإن الطريق الذي سارته عائلات، مسيحية ويهودية كثيرة باتجاه النخبة السياسية الأوسع لم يكن مختلفاً عن ذلك الذي قطعته العائلات المسلمة.

وشمل التحديث والمركزة العثمانيان اللذان أتيا في أعقاب أحداث ١٨٦٠ مزيداً من الحقوق الممنوحة لغير المسلمين. ومنحت نتائج المساواة المتزايدة مع المسلمين، المدعومة بتماهيهم الأقرب مع المصالح المالية والتجارية الأوروبية، أعضاء البورجوازية المسيحية واليهودية حماية واسعة النطاق وامناً اجتماعياً سمحا لهم بتوسيع قواعدهم السياسية داخل طوائفهم. وعلى العموم، فإن علينا أن نتنبّه إلى عدم المبالغة في هذا

= ويوظو من زعماء الأكراد القبليين في حي الأكراد. وكان أفرادهما من الإداريين العثمانيين ذوي المراتب، وكان أفراد عائلة أغريبوز يحملون لقب «بك». وكانت العائلتان من الملاكين وكان البوظو تجار ماشية أيضاً. انظر: مركز الوثائق، قيود محكمة تجارة الشام، ١٣٠٢ هـ (١٨٨٤ - ١٨٨٥ م). و «سلنامة» سنوات مختلفة. والحصني، «كتاب . . .»، الجزء ٢، ص ٨٩٧. وكان آل العظمة، الذين يبدو أنهم من أصل تركماني، «أغوات» للحاميات المحلية في القرن الثامن عشر وأصبحوا موظفين مدنيين عثمانيين بعد حل الدولة للحاميات، وكانوا أيضاً «بكوات» يسكنون حي الشاغور. «سلنامة» ١٣٠٩ - ١٣١٠ هـ (١٨٩٢ - ١٨٩٣ م). واتصال أجراه عزيز العظمة (أكسفورد، ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٦). والبيطار، «حلية البشر». الجزء ١، ص ٢٤٣. والحصني، «كتاب . . .»، الجزء ٢، ص ٦٣٨ و ٨٤٩.

(١٢٢) في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر كانت العائلات المسيحية البارزة سياسياً في دمشق تضم عائلات: أسبر وجبران ونجري وشلهوب وشامية وعكراوي وقدسي وعبسي وسباع وشادي وأبو شعر ومشاقة وأبو حمد وغناجة. وكانت أبرز عائلات اليهود لينيادو وليزبونا وطوطم وعدس. وكانت هذه العائلات الأربع تسكن في حي اليهود القديم عند الزاوية الجنوبية الشرقية للمدينة القديمة.

(١٢٣) صفوح خير، «مدينة دمشق، دراسة في جغرافيا المدن» (دمشق، ١٩٦٩). و
Danger, «L'Urbanisme», p. 137.

الشعور الجديد بالأمن. وكان للتوترات المستمرة بين المسلمين والأقليات أن تقود، بين الحين والآخر، إلى تفجر العنف، وخصوصاً ضد المسيحيين واليهود البارزي الازدهار. وحصلت أمثال هذه الإضطرابات في دمشق في السبعينات من القرن التاسع عشر عندما كان مسلمون كثيرون في المدينة، بمن فيهم بعض كبار أعيانها، يعانون صعوبات اقتصادية كبيرة نتيجة لسلسلة من المواسم الزراعية السيئة ولتدهور تجارة بادية الشام مع بغداد بسبب فتح قناة السويس(١٢٤). والواقع أن فترة السبعينات كانت الفترة التي لا يزال أعيان المدينة يقاومون فيها مشاريع الإصلاح العثمانية.

واكتسبت الطائفتان المسيحية واليهودية تمثيلاً أكثر عدلاً في الإدارة المحلية. وتزايد نشاط زعمائهما في الحكومة خلال الثلث الأخير من القرن، واحتلوا مقاعد لهم في أهم مجلسين محليين، مجلس الولاية ومجلس اللواء. وصارت لهم عضويتهم كذلك في المجلس البلدي وخدموا كقضاة في المحكمة التجارية ومحكمة الاستئناف ومحكمة الأمور المستعجلة(١٢٥). وتمثلوا كذلك في مجلسي التعليم وضرائب الممتلكات وفي غرفتي التجارة والزراعة. وإذ منحوا الحماية السياسية والتجارية تحت أجنحة العديد من القنصليات الأوروبية فإن بعض زعمائهم عملوا تراجمة، وحتى قناصل(١٢٦).

---

(١٢٤) Owen, *The Middle East,* pp. 171-2; Shamir, «The Modernization of Syria», pp. 379 - 80.

(١٢٥) مثلاً، في العام ١٨٧١ كان عجمي اسبر وجبران نجري عضوين في المجلس الإداري للولاية. وكان حنا شلهوب وأنطون سليم عضوين في مجلس اللواء. وفي العام ١٨٧٨ كان موسى قدسي وموسى لينيادو عضوين في مكتب ضرائب الأملاك. وكان جورجي شلهوب قاضياً في محكمة الاستئناف، وكان روفائيل شامية عضواً في محكمة الأمور المستعجلة. وكان عبدالله شاكوش وروفائيل عكراوي قاضيين في المحكمة التجارية. وفي العام ١٨٨٤ كان خليل بك قدسي عضواً في لجنة الأشغال العامة وعضواً في غرفة الزراعة. وكان ابن عمه موسى عضواً في مكتب ضرائب الأملاك، ومعه فيه موسى ليزبونا. وكان إبراهيم عبسي واسبر سباع قاضيين في محكمة الاستئناف. وكان سليم شاوي قاضياً في المحكمة التجارية. وفي العام ١٨٩٢ كان مجلس إدارة الولاية يضم سليم أيوب وجبران اسبر ومائير ليزبونا. وكان في محكمة الاستئناف أربعة قضاة مسيحيين هم: ميخائيل صديح وسليم شاوي ونعمان أبو شعر وجورجي شلهوب. وضمت المحكمة التجارية يحيى لينيادو وروفائيل عكراوي. كما ضمت محكمة الأمور المستعجلة ملحم أبو حمد وروفائيل شامية.
انظر: «سلنامة» ١٢٨٨ هـ (١٨٧١ ـ ١٨٧٢ م)، ص ٧١ و ٧٢، و١٢٩٦ هـ (١٨٧٨ ـ ١٨٧٩ م)، ص ١٠٣ و١٠٨ و ١٠٩ و ١٤٠ و ١٤٢ و ١٤٤. و١٣٠٨ هـ (١٨٨٤ ـ ١٨٨٥ م)، ص ٥٨ ـ ٥٩ و ٦٠ و ٦٤ و٩٢. و١٣٠٩ ـ ١٣١٠ هـ (١٨٩٢ ـ ١٨٩٣ م)، ١٠٢ و١٠٧ و١٠٩ و ١١٠.

(١٢٦) في العام ١٨٨٤ كان سليم مشاقة، وهو زعيم علماني في الطائفة البروتستانتية، يعمل ترجماناً في السفارة البريطانية. وفي الوقت نفسه كان ابنا عمين، هما عبدالله وخليل قدسي، يعملان ترجمانين في سفارتي هولندة وبلجيكا على التوالي. وفي العام ١٨٩٠ كان ناصيف مشاقة، ابن عم سليم، قنصلاً أميركياً في دمشق. وكان بشارة أصفر، أغنى رجل أعمال ومقرض للمال بين كاثوليكيي دمشق، ترجماناً في السفارة الألمانية. وكان يوسف سباع، الزعيم العلماني في الطائفة الأرثوذكسية الروسية في باب =

ونتيجة لزيادة الأمن وحرية الحركة فقد تمكن زعماء هذه الأقليات من استخدام مواقعهم في الإدارة المحلية وروابطهم المالية والتجارية مع أوروبا لإقامة قاعدة صلبة للثروة والنفوذ. وتعززت قوتهم الفعلية عندما أصبحوا يشكلون الطبقة التجارية المتفوقة في دمشق. وكتجار، قاموا باستيراد السلع الفخمة والمنسوجات الأوروبية ولعبوا دوراً حيوياً في الامتصاص التدريجي لاقتصاد الولاية وإلحاقه بذاك الأوروبي. وسيطر هؤلاء أيضاً، كمقرضين للمال وكمصرفيين، على تدفق السيولة المالية في المدينة والريف وأنشأوا روابط اقتصادية قوية مع طبقة ملاك الأراضي المسلمين الغائبين عن أراضيهم بتوفيرهم رأس المال اللازم لتمويل شرائهم للأراضي ومشاريع الإسكان الخاصة بهم(١٢٧). والواقع أن عائلتين مسيحيتين، هما القدسي ودمشقية، جمعتا بين المنصب الإداري ورأس المال التجاري في شراء عقارات واسعة، وكانت النتيجة أن انضمت هاتان العائلتان في نهاية القرن التاسع عشر إلى نادي عائلات كبار الملاك في دمشق(١٢٨).

سلوك الزعامة السياسية والاجتماعية

لعبت الزعامة السياسية المحلية، ضمن الصورة العامة للسلطة في دمشق، دور الوسيط بين المجتمع الذي انبثقت عنه والدولة. ولكي ينجح الوسيط، فإنه لا يستطيع أن يخاطر بوصوله إلى السلطة المركزية من خلال المعارضة المباشرة للسلطة ذاتها، كما لا يستطيع أن يهدد مصالح أتباعه المحليين بكونه مجرد أداة للسلطة المركزية(١٢٩). ولقد فشل الأعيان في العام ١٨٦٠ في إظهار زعامة مدينية حازمة عندما عرقلوا مصالح استنبول ومصالح عامة المحليين في آن معاً. لكن سلوك الزعامة السياسية أصبح في الفترة اللاحقة (١٨٦٠ ـ ١٩٠٨) أقل التباساً. فقد أصبحت هذه الزعامة على تماثل مكشوف مع مصالح الدولة العثمانية ودافعت عنها، كما حددت بوضوح أكبر علاقتها بالمجتمع المحلي على أنها علاقة سيطرة وهيمنة.

= توما، يعمل ترجماناً في القنصلية الروسية. وكان خليل غناجة، وهو تاجر مقرض للمال كاثوليكي ثري آخر، أحد تراجمة القنصلية الفرنسية. انظر: «سلنامة» ١٣٠٢ هـ (١٨٨٤ ـ ١٨٨٥ م) ص ٩٨ ـ ٩٩. و١٣٠٨ ـ ١٣٠٩ هـ (١٨٩٠ ـ ١٨٩١ م)، ص ١٣٠ ـ ١٣١.

(١٢٧) سورية، مركز الوثائق التاريخية، قيود المحكمة التجارية في الشام، ١٣٠٢ هـ (١٨٨٤ ـ ١٨٨٥ م). وكان اثنان من أبرز مقرضي المال المسيحيين هما بشارة أصفر وعبده قدسي، وكان أصفر وقدسي ومسيحيون آخرون قد بدأوا إدارة رأس مال ربوي في هذه الأيام لإقراض المال للفلاحين ثم وضع اليد على أراضيهم في النهاية.

(١٢٨) المصدر السابق، ومحادثة مع جبران شامية (بيروت، ٢٩ تموز/ يوليو ١٩٧٥).

(١٢٩) Hourani, «Ottoman Reform», p. 46.

ودعمت الزعامة السياسية لدمشق في العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر الحكومة العثمانية المركزية في جهودها لإعادة فرض الهدوء والاستقرار في المدينة ومحيطها، بعد فترة طويلة من الاضطرابات والانتفاضات التي سببها الاحتلال المصري والسنوات المبكرة من عهد «التنظيمات» والتسلل التجاري الأوروبي. وأدى التوق الشديد للدولة العثمانية إلى إحكام قبضتها على ولاية سورية والأقاليم الأخرى الناطقة بالعربية في الامبراطورية، إلى إدخال إصلاحات المركزة والعلمنة في ميادين القضاء والتعليم والمالية وفي الجيش والدرك ونظام حيازة الأراضي. ولقد مكنت هذه الإصلاحات، بدورها، كبرى عائلات دمشق، والمدن الأخرى، من السيطرة على المجتمع المحلي بطريقتين مترابطتين. فمن ناحية، سيطرت هذه العائلات على أراضي دمشق الداخلية من خلال استخدام مناصبها في شراء الأرض، ومن ناحية أخرى، فإن هذه العائلات، بصكوك التمليك في يدها، استغلت بلا شفقة فلاحيها، منتزعة منهم نسبة كبيرة من الفائض الزراعي كإيجار للأرض. واضطر الفلاحون إلى الإذعان لأنهم لا يملكون سنداً قانونياً ولا إمكانية المقاومة، نظراً لخضوع النظام القضائي لسيطرة الأسياد، ولأن القوة العسكرية للدولة كانت مستعدة للتدخل لمصلحتهم(١٣٠)». ثم استخدمت عائلات الملاكين أرباح الزراعة لشراء المناصب. ومن خلال مناصبهم وزع هؤلاء العطايا والفوائد على شكل وظائف وعقود والحصول على حماية الحكومة. وبهذا فقد اتسعت شبكات الرعاية وتنوعت، وسيطر على دمشق والولاية نوع من الاستقرار لم تعرفه المدينة منذ أجيال.

وتحدد سلوك الزعامة السياسية لدمشق كذلك بالوظائف السياسية والاجتماعية - الاقتصادية التي نفذتها العائلة كوحدة. ولقد حددت العلاقات الاقتصادية والاجتماعية للعائلة الكبرى (العشيرة) كيفية الحفاظ على الثروة. وفي السنوات التي تلت ١٨٦٠ مباشرة نشأ هناك ميل إلى تسجيل الأراضي الزراعية والعقارات المدينية كأملاك خاصة باسم العائلة كوحدة وليس باسم أيّ من أفرادها. وأكثر من هذا، ولحماية حيازات الأراضي من المصادرة والتقسيم فضلت العائلة تخصيص جزء كبير منها كوقف للعائلة (وقف أهلي). وبصورة عامة، كان رأس العائلة يكلف بمهمة إدارة هذا الوقف(١٣١). وكانت أرباح الوقف تعمل كأقوى رباط اقتصادي يشد العائلة الثرية إلى بعضها بعضاً. وكانت تتم المحافظة على ثروة العائلة كذلك من خلال التزاوج ضمن نطاق

---

(١٣٠) Weulersse, *Paysans*, p. 116.

وهو يدعي أن الربا كان في الريف المحيط بالمدينة الأداة الرئيسية المستخدمة في غزو المنطقة اقتصادياً واقتناء الأرض. وفي دمشق كان توسع التجار المقرضين للمال في استخدام رأس المال الربوي ظاهرة شائعة في الغوطة وحوران.

(١٣١) Daghestani, *Étude sociologique sur la famille*, pp. 190 - 2.

العائلة الكبرى. وكانت الزيجات بين أبناء العمومة أو الخؤولة من الدرجة الأولى مفضلة عموماً عند الإمكان، وعرف عن بعض الآباء منع بناتهم من الزواج على الإطلاق لعدم توفر ابن عم مباشر لهن(١٣٢). وكثيراً ما كان أفراد العائلة الكبرى يعيشون كلهم تحت سقف واحد أو في مجمع سكني واحد(١٣٣).

وكان هدف معظم عائلات الملاك ـ البيروقراطيين إدخال أكبر عدد ممكن من أفراد عائلاتهم إلى المناصب في آن معاً. وقد نجحت عائلات كالعظم والعابد واليوسف ومردم بك أكثر من غيرها في تنظيم انتشار واسع لأفرادها في المجالس والمؤسسات الحكومية وفي تطوير حقوق وراثة غير رسمية لبعض المناصب. وشكلت الرشوة الطريقة الوحيدة لتحقيق هذا الغرض. وعلى سبيل المثال، فقد ذكر أن محمد فوزي باشا العظم دفع للوالي العثماني ألف ليرة ذهبية تركية لتعيينه رئيساً للمجلس البلدي لدمشق في مطلع التسعينات من القرن التاسع عشر. أما الرشوة الأكبر، وتبلغ الفي ليرة ذهبية، فدفعها ـ كما ذكر ـ عبد الرحمن باشا اليوسف لضمان إمارة الحج لوريثه. ولم يكن شراء هذه المناصب يستهدف التمتع بالهيبة فقط، فرئيس المجلس البلدي كان يمنح العقود والإجازات والرُّخَص ويخلق الوظائف للبيروقراطيين الأدنى مرتبة. أما أمير الحج فينظم الحج ويحمي قوافله وتفتح أمامه خيارات تجارية كثيرة أثناء الموسم. وهكذا، فإن المنصبين كليهما كانا يدرّان مكاسب مالية جيدة، لكن الأهم هو أنهما يوفران الوسائل لكسب الزبائن وإرضائهم(١٣٤). وكثيراً ما كانت تستخدم رشوات أصغر لإدخال الأبناء ميدان السياسة من خلال شراء المقاعد لهم في المجالس المختلفة. ولقد عملت الموارد المالية الهائلة لعائلات كبار الملاكين على منح أفرادها تفوقاً فريداً في سوق المناصب الذي اشتدت المنافسة فيه في ولاية دمشق.

وكان السلوك السياسي يشمل خلق نوعين من العلاقات وتقويتهما واستخدامهما كما يجب: علاقة العائلة ـ الوحدة بزبائنها وعلاقة العائلة بأندادها.

---

(١٣٢) اشتهر آل القوتلي بعدم السماح لبناتهم بالزواج إن لم يتوفر لهن أحد من أبناء العمومة. حديث مع وجيهة اليوسف (بيروت، ٢٠ آب/ أغسطس ١٩٧٥). ومن أجل دراسة مفصلة عن نظام الزواج السوري انظر: K. Chatila, *Le mariage chez les Musulmans en Syrie* (Paris, 1934).

(١٣٣) Daghestani, Étude sociologique sur la famille, pp. 84 - 5.

(١٣٤) يود المؤلف هنا أن يشكر الدكتور ماكس غروس لنقله هذه المعلومة التي حصل عليها من محفوظات الـ «كي دورسيه» (وزارة الخارجية الفرنسية ـ باريس) عن سورية في فترة التسعينات من القرن التاسع عشر. وكان البعض يشتري الألقاب سعياً فقط إلى تعزيز هيبته. وعلى سبيل المثال، فإن سامي مردم بك، ابن حكمت، اشترى لقب «باشا». محادثة مع وجيهة اليوسف (بيروت، ٢٩ آب/ أغسطس ١٩٧٥).

لقد استخدمت عائلة الملاك البيروقراطيين قاعدة مواردها في الحكومة المحلية وثروتها المادية لبناء شبكات أتباع في الحي الذي تقطنه وبين مجموعات عرقية معينة أو جمعيات تجارية في المدينة وريفها. وكثيراً ما كان بيت العائلة الواسع في الحي الذي تقطنه يخدم كقاعدة لنشاط العائلة في المدينة. وكانت العائلة تروّج لنوع غير رسمي من التجمع من خلال تشجيع إيجاد جملة من الفئات الاجتماعية ـ الاقتصادية تتراوح بين كبار التجار ومشايخ نقابات الصناع والتجار وصولاً إلى معدمي الحي وفقرائه، طلباً للمشورة والخدمات والقروض أو أية حاجات أخرى. وكان للبيت قاعة خارجية خاصة للأغراض الاجتماعية وشبه السياسية[١٣٥]. وكان يمكن العثور في هذه القاعة على واحد من أفراد العائلة يقوم، مثلاً، بتسوية نزاع شخصي، أو يقدم عوناً لمحتاج أو يعد باستخدام نفوذه لمنع جامع الضرائب الحكومية من مطاردة جار له. وكان يتوقع من المستفيدين من خدمات العائلة أن يكونوا مستعدين لتقديم الدعم لها عندما يطلب ذلك منهم.

وكانت المنافسة على بناء شبكات السيادة في دمشق بحدة المنافسة على المناصب العليا في الإدارة. ونتيجة لذلك فقد كانت الخدمات التي هي في متناول العائلة تعتمد على تنوع مناصبها السياسية واتصالاتها وحجم ثروتها. وبهدف توسيع نطاق خدماتها أكثر وأكثر بدأت عائلات الملاك البيروقراطيين بكسر التقاليد بعد منتصف القرن عن طريق إقامة التحالفات السياسية والمالية من خلال الزيجات المتبادلة[١٣٦].

وكان أول تحالف رئيسي كرس بالزواج هو التحالف بين عشيرتي شمدين واليوسف، حيث زوّج شمدين باشا ابنته الوحيدة لمحمد باشا اليوسف، وورث الابن الذكر الوحيد من ذلك الزواج، عبدالرحمن، أتباع، وثروات، عائلتي شمدين واليوسف. وتزوج عبدالرحمن باشا اليوسف لاحقاً ابنة خليل باشا العظم فعُقد بذلك حلف سياسي طويل الأمد.

في هذه الأثناء، كان هولو باشا العابد قد تزوج فتاة من آل العظم. وتزوج حفيدان لهذا الزواج من أختين لعبدالرحمن باشا اليوسف. وفي مطلع القرن العشرين تدبر آل العظم والعابد واليوسف أمر تدعيم قاعدة قوتهم في المجتمع الدمشقي من خلال الربط بين عائلاتهم على أساس اجتماعي ـ سياسي فأصبحوا بذلك الثالوث الأعظم قوة.

---

(١٣٥) انظر: R. Thoumin, *La Maison syrienne dans la plaine hauranaise, le bassin du Barada et sur les plateaux du Qalamoun* (Paris, 1932).

(١٣٦) جمعت المعلومات حول الزواج المتبادل من مقابلتين أجريتا مع وجيهة اليوسف، ابنة عبد الرحمن باشا اليوسف (بيروت، ١٥ و ٢٩ آب/ أغسطس ١٩٧٥).

وعلى العموم، فإن العائلات الثلاث لم تقصر دائرة زواجها على سوق ساروجة، إذ إن سامي باشا مردم بك، ابن حكمت، تزوج من فتاة من آل العظم، كما تزوجت أخت أخرى لعبدالرحمن اليوسف من ابن عم سامي، عبدالله مردم بك.

وأدت سلسلة أخرى من التحالفات عن طريق الزواج إلى تشكل كتلة اجتماعية ثانية تتألف من عائلات القوتلي والبارودي والبكري. وقبل نهاية القرن التاسع عشر تزوج مراد القوتلي ابنة محمد البارودي، بينما زفت ابنة بارودي آخر على عطا البكري. واستمرت هذه العائلات بالتزاوج فيما بينها عبر الجيل التالي، كما أنها شبكت الأيدي مع عائلتي اليوسف والعظم لتشكيل نسيج اجتماعي وسياسي أوسع نطاقاً.

واقتنصت كبرى عائلات الملاكين البيروقراطيين فرصة زيادة الترابط فيما بينها أيضاً لتعزيز منزلتها الاجتماعية بعقد زيجات مع عائلات تنتمي إلى الأرستقراطية الدينية[١٣٧]. وعلى العموم، فقد بدا أن عائلات الملاك البيروقراطيين كانت مثيلة الاهتمام في عقد الزيجات مع عائلات التجار الواعدين. ويجب التذكير بأنه على الرغم من أن صناعات كثيرة في دمشق تابعت تدهورها بتأثير الغزو التجاري الأوروبي فإن بعض القطاعات شهد انبعاثاً عملياً خلال الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، وخصوصاً صناعات النسيج. ومكّنت جملة من العوامل، بما فيها هبوط أسعار «القطن والحرير والصوف المنتج محلياً»، نتيجة للركود التجاري في السبعينات و«إلغاء المكوس العثمانية الداخلية في العام ١٨٧٤»، حائكي النسيج في دمشق والمدن السورية الأخرى في «إنتاج سلع محلية زهيدة الثمن بما يكفي للعثور على أسواق متزايدة الاتساع بين الطبقات الأفقر في المدن. وكذلك بين الرحّل والمزارعين الذين يعيشون في مناطق نائية تكاد السلع الأوروبية تكون غير معروفة فيها»[١٣٨]. وبهذا، فإنه ليس هنالك ما يدهش في أن نجد عائلة الجلاد الثرية الصانعة للنسيج قد شبكت الأيدي مع آل العابد في نهاية القرن، أو أن عائلة الدالاتي، التي كانت تسيطر على صناعة تجفيف الفواكه والسكاكر الشهيرة في دمشق ومن أهم موفري مؤونة الحج، تزاوجت مع عائلات القوتلي والبارودي والبكري[١٣٩]. وسعى التجار الأغنياء إلى التحرك صعوداً من خلال التزاوج مع العائلات البارزة سياسياً. بل إن عائلات كالجلاد والدالاتي بدأت بشراء الأراضي، الأمر الذي وسع دائرة مواردهم المادية وعزز في الوقت نفسه قيمتهم

(١٣٧) مثلاً، التزاوج بين عائلتي العابد والمرادي، وعائلتي البارودي والعجلاني.

(١٣٨) Owen, *The Middle East*, p. 172.

(١٣٩) يعود اهتمام عائلة الدالاتي بصنع السكاكر والمحفوظات إلى العام ١٨٣٠، وكانت منتجاتهم تلبي طلبات مؤونة الحجاج بالإضافة إلى الطلب المحلي. «دليل الجمهورية السورية ١٩٣٩ ـ ١٩٤٠» (دمشق، بلا تاريخ)، ص ٤٧٣ ـ ٤٧٤.

كمرشحين جذابين للزواج من عائلات الملاك البيروقراطيين الأكثر قوة وبروزاً اجتماعياً. وكان لا يزال من الصعب في دمشق، والمدن السورية الأخرى، رسم خط واضح يفصل بين عائلات الملاك والتجار مقرضي المال والصناعيين، لأن العائلات نفسها كانت تضع أقدامها في أكثر من ميدان من ميادين الاقتصاد المحلي.

ومع تزايد عدد العائلات المنضمة إلى نخبة دمشق عن طريق مراكمة الثروة والمناصب، والمنزلة من خلال الزواج المتبادل، أصبح التمايز الاجتماعي ضبابياً. ولم تعد الأرستقراطية الدينية تحتكر أرقى درجات السلّم الاجتماعي. وعلى الرغم من بقاء أعضاء المؤسسة الدينية على رفعتهم الاجتماعية فإن عائلات كالعجلاني والحسيبي والغزي، هجرت قواعد السلطة الدينية من أجل قواعد السلطة العلمانية، حافظت على هيبة اجتماعية وسلطة سياسية أكبر ضمن تراتبية العائلات الدينية. لكن، حتى عائلات الدارسين الناجحة هذه لم تتكيف بالقدر الذي فعلته عائلات الملاك البيروقراطيين التي ترسخت حديثاً مع القواعد الجديدة المانحة للسلطة السياسية بعد العام ١٨٦٠.

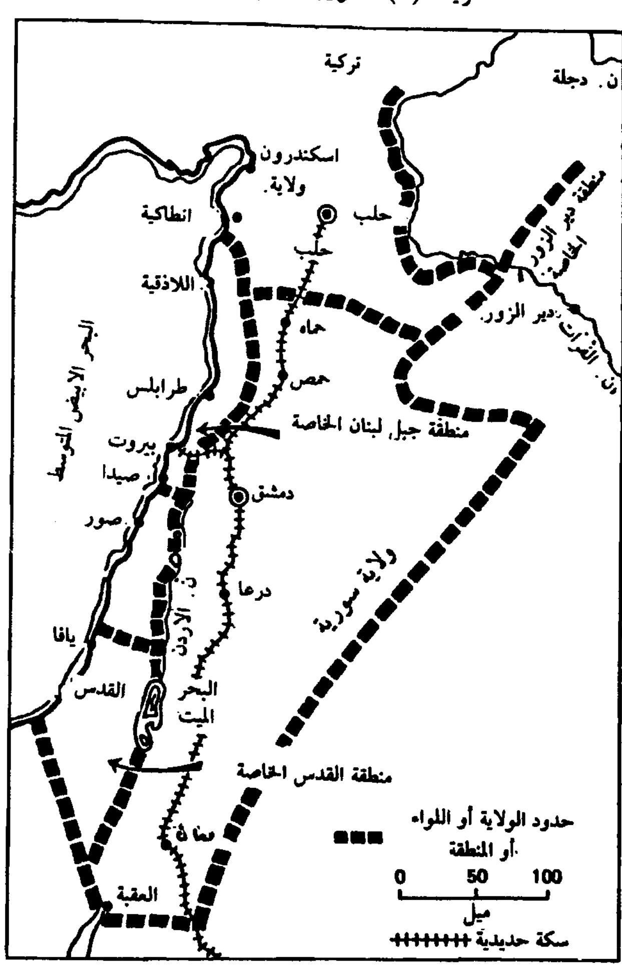
وعلى الرغم من التشابه في الوسائل والأهداف، وتزايد العلاقات العائلية، لدى النخبة السياسية فقد بقيت سمة أخيرة تميز قمة عائلات الملاك البيروقراطيين، وهي أنه مع تثبيت السلطة العثمانية وتحديث مرافق الاتصالات والنقل بدأ الجو الكوزموبوليتي لاستنبول يجتذب إليه أعضاء من النخبة الدمشقية[١٤٠]. وقاد أبناء كبار عائلات الملاكين البيروقراطيين هذا التحرك باتجاه استنبول. وإذ شجعهم الآباء بعيدو النظر على إتقان اللغة التركية وتلقي تعليم اختصاصي عثماني، فإن هؤلاء عادوا إلى دمشق بتميز واضح عن المنافسين المحليين من أجل المناصب الحكومية. وكانت الزخارف والمظاهر التركية تشكل مصدر قوة مؤكد وتفتح لأصحابها أبواب فرص عديدة في الحكومة، وتجعل الأفراد والعائلات أكثر كوزموبوليتية في أعين أندادهم. وصار التعليم العثماني والزواج من بنات عائلات تركية عريقة وجيدة الاتصالات أمراً شائعاً بين عائلات الملاك البيروقراطيين في دمشق، وصار من اللياقة التحدث في الصالونات الكبرى لهذه العائلات باللغة التركية إلى جانب العربية. وصار الطربوش التركي ومعطف «الفراك» يميزان هؤلاء «الأفندية» الجدد عن الأعيان الدينيين وعن المجتمع كله بشكل عام. وكانت عائلاتُ الملاك البيروقراطيين أول من تشرب طريقة الحياة العثمانية في عالمي السياسة والاجتماع على السواء، ثم نقل ذلك عنهم الأشخاص الأقل مرتبة من أبناء طبقتهم. وصارت السلطة السياسية والمنزلة الاجتماعية تتحدد

---

(١٤٠) Hourani, «The Ottoman Background», pp. 12 - 18.

وتعرف بأيديولوجيا الدولة، التي هي «العثمانوية»، أي الأمة العثمانية المؤلفة أساساً من الأتراك والعرب.

الخريطة (٢): سورية الجغرافية، ١٩١٤



وعلى الرغم من أن اللعبة السياسية في دمشق اقتصرت بعد العام ١٨٦٠ على التفاعل المتبادل ضمن مجموعة صغيرة نسبياً من العائلات القوية بملكيتها للأراضي وموقعها في الحكومة المحلية فإن مستوى النزاع بين هذه العائلات لم يتراجع. والواقع

أن التنافس أصبح أكثر تركيزاً، وكان هذا التنافس من النوع المزمن والمستعصي في ثقافة دمشق السياسية و«سياسة الأعيان». وحدّ الحضور العسكري العثماني الموسع تدريجياً من الساحة السياسية وقصرها على بيروقراطية الدولة، وكانت الخيارات السياسية خارج البيروقراطية قليلة. وأصبح مستوى النزاع أكثر حدة مع تكاثر عدد الأشخاص المؤهلين الباحثين عن المناصب. وفي نهاية القرن التاسع عشر تخرج جيل جديد من الأعيان من المدارس الاختصاصية العثمانية لا همّ لأفراده إلا الدخول إلى ميدان البيروقراطية. ونظراً لأن عدد الباحثين عن المناصب كان أكبر بكثير من عدد هذه المناصب فقد كان باستطاعة استنبول أن تثير الأفراد، أو الأجنحة، أحدهم ضد الآخر لضمان ولاء الجميع للدولة.

وحافظت عائلات الملاك البيروقراطيين في مثل هذه الساحة السياسية التنافسية على تفوق مميز. واستخدم هؤلاء، باعتبارهم الممثلين الرئيسيين لاستنبول، عصا «العثمانوية» الايديولوجية لضرب معارضيهم واحداً بعد الآخر. وعلى العموم، فإن هذه العائلات لم تكن متحررة من الانقسامات الداخلية. ومع ازدياد عدد أفراد كل منها ظهرت النزاعات حول إدارة، وتوزيع، غنائم الامتياز. ونادراً ما كان تقسيم ثروة العائلة يتم بالتساوي، الأمر الذي كان يخلق في العائلة فروعاً متمايزة اقتصادياً. وأكثر من هذا، فإنه لم يكن بالإمكان تأمين مناصب حكومية رفيعة لكل من هو جدير بها. وأصبحت مؤشرات النزاعات والصراعات ضمن العائلة الواحدة وفيما بين من هم في المنصب وخارجه من أفرادها أكثر وضوحاً وعلانية. ثم هزت أركان دمشق في العام ١٩٠٨ صدمة جديدة أضافت جديداً إلى الانقسامات السياسية وحددت أسسها بوضوح أكبر.

الفصل الثالث

أعيان دمشق وصعود القومية العربية
قبل الحرب العالمية الأولى

بعد أحداث ١٨٦٠، وخصوصاً بعد كساد السبعينات التجاري الذي زاد من حدة التوترات بين السلطة العثمانية المركزية والزعامة المحلية في دمشق، تمتعت ولاية سورية من الامبراطورية العثمانية «بقدر» من الهدوء والازدهار اللذين كانا غائبين في النصف الأول من القرن. وجاءت تهدئة كل أنحاء سورية الكبرى من خلال تنفيذ مشاريع تحديث واسعة النطاق. وحسنت الطرق والسكك الحديد والبرق شبكات النقل والاتصالات التي تربط سورية بالعراق وبالجزيرة العربية وبإستنبول. وتحسن الأمن في الريف مع تشجيع قبائل البدو على الاستيطان بأعداد أكبر. وتنامى الانتاج الزراعي وتزايد عدد سكان الريف في مناطق كثيرة إذ اندفعت حدود الأراضي المزروعة باتجاه الشرق. وبدأت بعض الصناعات التي كانت تعاني الصعوبات تتمتع بشيء من الانبعاث بعثورها على طلب متزايد في المدن والريف على حد سواء. واستمرت التجارة الإقليمية والدولية في التوسع. وكانت المدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية والفنية والعسكرية الحديثة ودوائر العدل والدرك المحدث من ثمار ترسيخ وتوسيع الاصلاحات الصادرة عن استنبول في عهد السلطان عبد الحميد الثاني[1].

---

(١) Elie Kedourie, «The Impact of the Young Turk Revolution in the Arabic - Speaking Provinces of the Ottoman Empire», in *Arabic Political Memoirs and Other Studies* (London, 1974), pp. 124 - 5; A. L. Tibawi, *A Modern History of Syria (London, 1969)*, pp. 168 - 9; Shimon Shamir, The Modernization of Syria: Problems and Solutions in the Early Period of Abdülhamid», in W. R. Polk and R.L. Chambers (eds.), *Beginnings of Modernization in the Middle East* (Chicago, 1968), p. 367.
وعبد العزيز محمد عوض، «الإدارة العثمانية في ولاية سورية ١٨٦٤ - ١٩١٤» (القاهرة، ١٩٦٩)، =

واستفادت طبقة الملاك البيروقراطيين الصاعدة في دمشق والمدن السورية الأخرى من سلسلة من إصلاحات التحديث. وصارت هذه الطبقة تعرّف نفسها بأيديولوجيا «العثمانوية» وبرزت كوكيل للمركزة والتحديث العثمانيين. وانحاز أعيان المدينة إلى السياسات الصادرة عن استنبول ودافعوا عنها بعد أن تأكدوا أن عرقلتها لم تعد تخدم مصالحهم. وصار بالإمكان تجاهل أوتوقراطية السلطان ونزواته طالما أن توازن القوى الجديد في دمشق لا يهدد موقع زعامتها. والواقع أن الأعيان كانوا مسرورين بقبول توجيهات العاصمة الإمبراطورية، وفعلوا ما باستطاعتهم لتحقيق الانسجام بين أهدافهم وأهداف جماعة السلطة المسيطرة في استنبول، التي صارت تضم الآن أعضاء من النخبة الدمشقية. وفي أيام عبد الحميد بدأ هؤلاء الأعيان يشعرون فعلاً بوجودهم ضمن الامبراطورية. ذلك أن السلطان، ومع فقدانه لولاية بلقانية مسيحية السكان بعد الأخرى، بدأ يشدد على الطبيعة الإسلامية للإمبراطورية، ولهذا فإنه أخذ يهتم بإرضاء الأعيان العرب في دمشق والمدن السورية الأخرى. بل إنه قرب إليه بعض العرب وجعلهم موضع سره. والواقع أن الإمبراطورية العثمانية بدت في مطلع القرن العشرين أشبه بدولة إسلامية للأتراك والعرب. وربما يكون أكثر ما جسد ذلك بحيوية هو مشروع سكة حديد الحجاز، الناتج عن فكرة إسلامية والممول والمنفذ إسلامياً، والذي انتهى العمل فيه عام ١٩٠٨. وكانت هذه دولة لا يزال الأعيان الدمشقيون وأعيان المدن السورية الأخرى سعداء بالعيش فيها.

طبعاً، كان يمكن العثور في سورية، وفي أي وقت كان، على مستوى معين من المعارضة لسلطة السلطان ولانتشار النفوذ التجاري والسياسي الأوروبي في الامبراطورية. ففي بيروت، مثلاً، جاءت المعارضة من قبل المسيحيين والمسلمين. وصار المثقفون المسيحيون الذين تعلموا في المدارس التبشيرية الغربية، بما فيها الكلية السورية البروتستانتية (الجامعة الأميركية فيما بعد)، وأعضاء البورجوازية المسيحية التجارية، يتزايدون تخوفاً من سياسات السلطان الإسلامية الجامعة التي رأوا أنها تهدد الأمن والازدهار اللذين حصلوا عليهما مؤخراً. وانضم إلى المسيحيين بعض أعضاء الانتلجنسيا المسلمين الذين ركزوا معارضتهم على قوانين الرقابة المشددة التي أصدرها السلطان وعلى عدم دستوريته. في هذه الأثناء، أعرب مسلمون آخرون من العاملين في التجارة وفي إنتاج السلع الاستهلاكية الصغيرة عن استيائهم لفشل الدولة في حمايتهم من المنافسة التجارية الأوروبية المتزايدة. وكان الأعيان المسلمون في بيروت

= ص ٥٦. وبشأن توطين القبائل السورية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر انظر: دراستي:
«The Tribal Shaykh, French Tribal Policy and the National Movement in Syria Between Two World Wars», *Middle Eastern Studies* 18 (April 1982), pp. 180 - 93.

يميلون إلى إقامة روابط مع عالم التجارة أقوى من روابطهم مع الحكومة.

ولم يكن الوضع في دمشق على هذه الشاكلة، فقد كان للأعيان هنا حصة أكبر بكثير في نظام الدولة. وإلى هذا، فقد كان مجتمع دمشق المسيحي أصغر بكثير من مجتمع بيروت المثيل وكان أقل تطوراً سياسياً. ونتيجة لذلك، فقد كانت المعارضة أقل تبلوراً. ويبدو أن ما كان في دمشق من معارضة كان آتياً من مصدرين. أحدهما ضم أفراد المؤسسة الدينية المسلمة التي كانت عاجزة عن تنويع قواعد قوتها فبقيت مستكينة داخل مؤسساتها الدينية المضمحلة. وعلى الرغم من أن نفوذ هؤلاء في مدينة محافظة اجتماعياً كدمشق استمر ملموساً لفترة طويلة بعد العام ١٨٦٠، فإنهم كانوا أعجز من أن يقاوموا طويلاً قوى التحديث والمركزة من داخل الحكومة المحلية أو من أن يكسبوا موافقة، أو دعم، نخبة سياسية علمانية متزايدة. وكل ما كان باستطاعة هؤلاء «العلماء» المستائين أن يفعلوه هو تركيز اهتمامهم على المعركة ضد العلمنة. وزرع هؤلاء الخوف في أذهان الأميين والمحرومين في المدينة بنشر فكرة تقول إنه من دون بعث للمعتقدات والمؤسسات الإسلامية النقية فإن الأوروبي الكافر وعملاءه المحليين والأقليات الدينية سيدمرون الإمبراطورية ويهزمون الإسلام في قلبها العربي. وصاغ هؤلاء الخبراء الدينيون أيديولوجيا العودة إلى الإسلام الأصيل النقي على أمل إفساد، أو حتى قلب مسار، العمليات التي تدفع بهم تدريجياً إلى أطراف صورة السلطة في دمشق. وعلى العموم، فبحلول أواخر ثمانينات القرن تدبر عبد الحميد، ولو آنيّاً، أمر تهدئة هذا الاستياء ديني الإيحاء، وبطرحه المخاوف والأفكار نفسها من خلال سياساته الإسلامية الجامعة سحب بمهارة بساط النفوذ المستقل من تحت أقدام الزعماء الدينيين المنشقين في دمشق والأماكن الأخرى في سورية. وكان تحرك السلطان يقوم على أساس «تعلم فنون الحرب وإقامة المزيد من المدارس وتطوير موارد البلاد، على أن يتم هذا بتبني أفكار وتقنيات أوروبية فقط حيث تتفق هذه مع روح الإسلام»[٢]. وقد تركت هذه الأسس أمام العلماء المستائين موضوعات قليلة يمكنهم أن يجمعوا المعارضة حولها، وبلا سبيل آخر غير العمل كوكلاء لانبعاث عثماني - إسلامي مشترك.

وكان المصدر الآخر الملموس للمعارضة في دمشق يرجع إلى أعيان علمانيين (ودينيين أحياناً) بدا أنهم فقدوا موقعهم في نظام الدولة. وكان بعض هؤلاء يرتبط بجماعة من الإصلاحيين الليبراليين الأتراك الذين ركزوا اهتمامهم - وغالباً من المنفى - على موضوعات إحياء الدستور وحرية التعبير ولامركزية النظام الإداري. وكان هؤلاء في النهاية أن يوجهوا معارضتهم المتزايدة للسلطان لتصب في حركة سرية التنظيم

(٢) Tibawi, *A Modern History*, p. 171.

للأتراك والعرب. وكان قَدَر هذه الحركة أن تضع حداً لعصر الهدوء السياسي الذي تمتعت به سورية لأكثر من عقدين[٣].

ثورة تركيا الفتاة والعرب

في العام ١٩٠٦، شكلت جماعة من صغار الضباط المعسكرين في سالونيك جمعية سرية سمت نفسها «لجنة الاتحاد والترقي». وخلال السنتين التاليتين نُظِّمَت لها فروع أخرى، مؤلفة من ضباط وموظفين مدنيين أتراك وعرب في مراكز الولايات في أنحاء الإمبراطورية. وجاء أعضاء هذه الجمعية، وهم ضباط أتراك بالدرجة الأولى، من الطبقة الوسطى الصاعدة، وكانوا قد تلقوا تدريبهم المهني في المدارس العسكرية، ولم تكن لهم إلا اتصالات قليلة بأوروبا، ومعرفة أقل بالثقافة والأفكار الأوروبية. وكانت جمعية الاتحاد والترقي راغبة في أن يتم الإصلاح داخلياً لتقوية الإمبراطورية من داخلها. وكانت الجمعية في هذه المرحلة المبكرة من نشوئها تدعم - مثلها مثل جماعة أوسع من الليبراليين الأتراك المنفيين الذين كانت على اتصال معهم - أيديولوجيا «العثمانوية» والأمة التركية - العربية والدولة. ولقد تمسكت بالمطالب الدستورية لترمز إلى معارضتها لحكم السلطان عبد الحميد. وفي تموز (يوليو) ١٩٠٨ نجحت الجمعية في إجبار السلطان على إعادة العمل بالدستور الذي كان قد تم تعليقه قبل ثلاثين سنة[٤].

عشية انقلاب تموز (يوليو) كان أهل دمشق «هادئين» وراضين عموماً عن الحكم الحميدي[٥]. وكان كبار السياسيين المحليين يتمتعون بثمار ثلاثين سنة من الاستقرار الاجتماعي ولم يتوقعوا أية ارتعاشات يمكنها أن تفسد النظام السائد. وعلى العموم، فقد كانت هناك جماعة ضعيفة الترابط من مثقفي دمشق وموظفيها راحت تعمل، على مدى سنتين قبل الانقلاب، لتأمين امتيازات معينة للولايات السورية ضمن إطار «العثمانوية». وكانت لبعض أفراد هذه الجماعة اتصالات مع الفرع المحلي لجمعية

---

(٣) المصدر السابق، ص ١٥٨ و ١٦١ - ١٦٣. ومن أجل المناقشات ووجهات النظر المختلفة بشأن درجة حدّة المشاعر الانفصالية التي كانت موجودة في سورية ثمانينات القرن التاسع عشر، انظر:
George Antonius, *The Arob Awakening* (London, 1938); Zeine, *The Emergence of Arab Nationalism with a Background Study of Arab-Turkish Relations in the Near East* (Beirut, 1966); Shimon Shamir, «Midhat Pasha and the Anti-Turkish Agitation in Syria», *Middle Eastern Studies*, 10 (May 1974), p.115 et *passim;* Jacob M. Landau, «An Arab Anti-Turk Handbill, 1881», *Turcica Revue d'Études Turques* 9 (1977), pp. 215-27.

(٤) Feroz Ahmad, *The Young Turks: The Committe of Union and Progress in Turkish Politics, 1908-1914*. (Oxford, 1969); Tibawi, A *Modern History* p. 199.

(٥) Kedourie, «The Impact», p. 128.

الاتحاد والترقي في دمشق، أو كان قد تجند فيه، وهو الفرع الذي تأسس في مطلع ١٩٠٦، أي في الوقت نفسه الذي تشكل فيه فرع سالونيك تقريباً[٦]. وشكل هؤلاء أيضاً، مع دمشقيين يحملون أفكاراً مشابهة، جمعية سرية تستوحي تعاليم إصلاحيين دينيين بارزين معينين سعوا إلى إعادة اكتشاف الماضي الأدبي العريق للعرب والتشديد عليه. لكن الأهداف السياسية لهذه الجمعية لم تكن قد حددت بعد قبل العام ١٩٠٨[٧].

واتخذ رد فعل دمشق على انقلاب تموز (يوليو) أشكالاً عديدة. وعندما وصلت إلى المدينة الأنباء التي تؤكد إعادة العمل بالدستور انتشرت في أحيائها المختلفة «العراضات» (المظاهرات الشعبية) المؤيدة لجمعية الاتحاد والترقي. ولم تكن هذه العراضات عفوية بل نظمها أنصار الجمعية في المدينة، الذين انتهزوا الفرصة ليعرضوا علناً استياءهم من النظام الحميدي[٨]. وعلى العموم، فإن معظم الأعيان صعقوا عند سماعهم بأنباء الانقلاب وخافوا من المظاهرات المفاجئة التي كانت خارج سيطرتهم. وإذ خشي هؤلاء انهيار الاستقرار الاجتماعي وانقطاع الاستمرارية السياسية بدأ بعضهم بإعلان معارضته العلنية لعرض القوة الذي قام به صغار الضباط. وأكثر من هذا فإن فكرة إحياء الدستور وإجراء انتخابات لم تَرُقْ زعماء دمشق السياسيين الذين كانوا عموماً راضين عن مواقعهم النافذة في المدينة، في حين أن الانتخابات قد تفسد توازن القوى في دمشق وتسمح لمتحدّين جدد من داخل النخبة السياسية باختبار قوة نفوذ الزعامة السياسية في المجتمع. وكذلك فقد خشيت المؤسسة الدينية نتائج الانقلاب. وبدأ «علماء» دمشق الذين يشكّون في الآراء الليبرالية لجمعية الاتحاد والترقي وقاعدتها الداعية إلى المساواة بين كل مواطني الإمبراطورية، بالتجمع للوقوف معاً ضد السلطة الجديدة القابعة وراء العرش[٩].

وخلال الأشهر التي تلت الانقلاب مباشرة ضغط فرع دمشق لجمعية الاتحاد والترقي على الوالي ليطرد عدداً من كبار الأعيان الدينيين والعلمانيين في إدارة الولاية، الذين كانوا مقربين من النظام الحميدي. وكان بين هؤلاء المسؤولين الذين أبعدوا أو استقالوا رئيس المجلس الإداري للولاية محمد فوزي باشا العظم، ونقيب الأشراف، والمفتي الحنفي، وقاض مهم في المحكمة الشرعية، والعديد من حكام الألوية.

---

(٦) Tibawi, *A Modern History*, p. 199.

(٧) لطفي الحفار، «ذكريات»، الجزء ١، (دمشق، ١٩٥٤)، ص ٨.

(٨) Kedourie, «The Impact», p. 137; FO 371/560, file 37930. Devey to Lowther, Damascus, 1 Ocotber 1910.

(٩) FO 371/560. file 37930. Devey to Lowther, 1 October 1908; Tag E.A Harran, «Turkish-Syrian Relations in the Ottoman Constitutional Period (1908-1914)» (Ph.D diss., University of London, 1969), pp. 37-8, 50.

وفقدت عائلات أخرى، كآل البكري، روابطها الهامة مع الحكومة المركزية عندما طردت جمعية الاتحاد والترقي أمين سر عبد الحميد، الدمشقي عزت باشا العابد[١٠]. وإذ بحث «علماء» دمشق عن قضية يجمعون المعارضة حولها لم يجدوا إلا قانون لباس المرأة يتمسكون به. وفي أواخر تشرين الأول (أكتوبر)، قاد عالم دين مرتبط بشكل وثيق مع المستشار العربي لعبد الحميد حول الشؤون الدينية مظاهرات في دمشق معارضة لقانون أكثر ليبرالية بشأن اللباس[١١]. وعلى الرغم من أن هذه المعارضة كانت بوحي من مَرام شخصية لبعض أفراد المؤسسة الدينية المستائين، وأنها ركزت على موضوع هامشي، فإن العلماء اجتذبوا إليهم دعم، وتأييد، نطاق واسع من الشخصيات النافذة محلياً.

وكان للتنافر الذي ولّده هذا النزاع بين المنتمين إلى الاتحاد والترقي من جهة والعلماء من جهة أخرى تأثير مباشر في نتائج الانتخابات التي جرت بعد ذلك بفترة وجيزة. وكانت الانتخابات قد جرت بموجب دستور ١٨٧٦ وعلى مرحلتين، الأمر الذي خفف كثيراً من تأثير المعاداة الشعبية للجمعية والذي كان له أن يكون أوضح في انتخابات مباشرة. ونجحت لجان الاتحاد والترقي في أن تكسب في الولايات السورية عدداً من المؤيدين الاسميين من بين أعيان المدن والأرياف الذين لا اهتمام حقيقياً لهم بالموضوعات السياسية أو المسائل القومية. وإذ كان هؤلاء لا مبالين سياسياً لكنهم يخشون إبعادهم عن مناصبهم أو استبعادهم عن الوصول إلى قيادة جمعية الاتحاد والترقي، فإنهم اختاروا دخول الانتخابات كمرشحين «اتحاديين». ولم تواجه الجمعية

---

(١٠) FO 371/560, file 37930. Devey to Lowther, 1 October 1908; Harran, «Turkish-Syrian Relations», p. 46; K. S. Salibi, «The 1860 Upheaval in Damascus as Seen by al-Sayyid Muhammad Abu'l Su'ud al-Hasibi, Notable and later *Naqib al-Ashraf* of the City», in Polk and Chambers (eds.), *Beginnings of Modernization in the Middle East*, p. 188.
في خريف ١٩١٣ سرت إشاعات تقول بأن لجنة الاتحاد والترقي اتصلت بعزت باشا العابد تدعوه للعودة إلى تركيا بمرتبة «عين» في مجلس الأعيان بالإضافة إلى تعطفات أخرى شرط أن يتبرع بمبلغ ١٠٠ ألف ليرة تركية (ربما للخزينة العامة أو لصندوق الاتحاد والترقي)، لكنه رفض وردّ قائلاً: إنه «إن لزم الأمر فإنه مستعد للتبرع بـ ٢٠ ألف ليرة تركية لشراء معدات عسكرية». واغتاظ الاتحاديون من هذا الرد ونصحوا السلطان بإصدار «إرادة» (مرسوم) بمصادرة أملاكه في تركيا. وقيل بأن هذا تم بعد استصدار فتوى من شيخ الإسلام. وهرب عزت باشا إلى خارج البلاد يوم كان الدستور معلقاً، لكن أملاكه لم تصادر، بل حجزت، ثم أفرج عنها في العام ١٩١٠. وفي العام ١٩٢٠ زار العابد دمشق وبقي فيها بضعة أسابيع يدير أملاكه ومصالحه من دون أن يكثر من الظهور، مكتفياً بزيارة أقربائه وأصدقائه. وكان يملك الكثير الكثير، وإلى درجة أن الفرنسيين والبريطانيين كانوا مهتمين بالقيمة المادية لأملاكه كفرصة استثمار محتملة.
FO 371/1848, file 58138. Devey to Mallet, 9 December 1913.

(١١) FO 371/560, file 37930, Devey to Lowther, 1 October 1910; Harran, «Turkish - Syrian Relations» p. 50.

أيّ تحدّ جدي إلا في دمشق، التي كان قد تشكل فيها، في أعقاب المظاهرات ضد قانون اللباس، حزب معارضة ديني اللهجة يقوده عدد من العلماء النافذين وقليل من الأعيان العلمانيين ويؤيده آلاف الأتباع في الأحياء الشعبية المسلمة في المدينة(١٢). وتم انتخاب خمسة مندوبين برلمانيين عن دمشق للذهاب إلى استنبول، هم: عبد الرحمن باشا اليوسف والشيخ محمد العجلاني والشيخ سليمان جوخدار ورشدي بك الشمعة وشفيق بك المؤيد العظم(١٣). وكان شفيق بك وحده معارضاً علناً لجمعية الاتحاد والترقي قبل الانتخابات، على الرغم من أن الآخرين لم يكونوا سعداء بنشاطات الجمعية في مدينتهم(١٤). وكان أعيان دمشق قد نجحوا في إلحاق الهزيمة بلائحة الاتحاديين في الاقتراع من خلال تلاعبهم بالعواطف الدينية ومبالغتهم في تصوير علمانية الجمعية وليس باستيحائهم الاعتبارات القومية. وكان لا يزال للتمايزات الواضحة بين العرب والأتراك أن تظهر إلى السطح.

وعلى الرغم من الانتصار الانتخابي فإن حزب المعارضة، «الاتحاد المحمدي»، الذي كان تحت سيطرة كبار العلماء ويرتبط بتجمع آخر في استنبول، تابع التحريض ضد جمعية الاتحاد والترقي مطالباً بالتطبيق الشامل للشريعة(١٥). ولما وصلت دمشق أنباء وقوع انقلاب مضاد في نيسان (أبريل) ١٩٠٩ ـ دبّره الفيلق الأول للجيش مدعوماً بعناصر دينية داخل استنبول ـ أعرب «الاتحاد المحمدي» وأتباعه في الأحياء الشعبية كالميدان عن ابتهاجهم بحرارة في الشوارع وانطلقوا محاولين قتل الاتحاديين المحليين. لكن سرعان ما هزم الاتحاديون الانقلاب المضاد وأطاحوا السلطان ووسعوا نشاطاتهم الإشرافية على ولاية دمشق مؤقتاً، وهو ما أحبط نشاطات قوى المعارضة المحلية(١٦).

«من العثمانوية إلى العروبة»

في الفترة الواقعة بين سحق الانقلاب المضاد في نيسان (أبريل) ١٩٠٩ واندلاع

---

(١٢) Kedourie, «The Impact», p.148; Harran, «Turkish-Syrian Relations», p. 71.

(١٣) FO 371/1002, file 3391. Devey to Lowther, 2 January 1910; Rashid I.Khalidi, *British Policy towards Syria and Palestine 1906-1914: a Study of the Antecedents of Hussein-Macmahon correspondence, the SykespPicot Agreement, and the Balfour, Declaration* (London, 1980), table: «Syrian Deputies 1908 - 1914»»
والشيخ عبد الرزاق البيطار، «حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر» (دمشق، ١٩٦١)، الجزء ١، ص ٤٤٠.

(١٤) Harran, «Turkish-Syrian Relations», p. 57.

(١٥) FO 371/767. file 15583. Devey to Lowther, 3 April 1909.

(١٦) Kedourie, «The Impact», p. 148; Harran, «Turkish-Syrian Relations».

الحرب العالمية الأولى أصبحت الخلافات السياسية الجديدة بين الاتحاديين والأعيان العرب السوريين أكثر بروزاً، وهو ما انعكس في التعارض بين تفسيرات الأيديولوجيا «العثمانوية». وبعد الإطاحة بعبد الحميد واستبداله بسلطان أكثر مرونة، اتجه الاتحاديون إلى تحريف للعثمانوية بدا وكأنه يشدد على المساهمة التركية. ونظراً لأن الامبراطورية كانت قد فقدت كل أراضيها الأوروبية فقد ركز الاتحاديون اهتمامهم على بعث، وتوحيد، ما تبقى من الامبراطورية، وهو يشمل الولايات التركية والعربية. لكن سياسة المركزة التي تبناها الاتحاديون ترجمت في البلدان المتكلمة باللغة العربية، وخصوصاً في دمشق، على أنها انحراف نحو «التتريك»، وعلى أنها ـ بذلك ـ قطع واضح مع السياسة الحميدية. واستبدلت السلطات التركية الأعيان العرب السوريين في المناصب الإدارية الأساسية وفرضت استعمال اللغة التركية في المدارس والإدارة. وتراجعت العربية إلى موقع ثانوي في الدوائر الإدارية. وكان الضباط الاتحاديون ـ وكلهم من الشباب الذين درسوا العلوم العسكرية وشكلوا طبقة متوسطة صغيرة لكنها طموحة ـ قد شكّوا دوماً بالأعيان العرب السوريين، ورأوا فيهم طبقة عليا ريفية متزمتة ولا متخصصة ولا تستحق الثقة، وفضلوا استبدالهم برجال أقرب إلى شاكلتهم.

وكان التفسير العربي ـ السوري لـ «العثمانوية» مهتماً أيضاً ببعث، وتوحيد، ما تبقى من الإمبراطورية. لكن الصيغة القصوى التي اقترحها الاتحاديون للمركزة كانت مناقضة لمصالح زعماء الولاية. وكان هؤلاء الأعيان قد حققوا ازدهاراً رائعاً من خلال التوليفة الحميدية للعثمانوية، التي سمحت للعرب السوريين بقدر أكبر من النفوذ المستقل في مناطقهم. ولم تكن أوتوقراطية السلطان لا شعبية، فقد كانت الجماهير العربية السورية مخلصة لزعمائها وللإسلام، وكان هؤلاء الزعماء مخلصين عموماً للسلطان. وأكثر من هذا، فإن عبد الحميد كان قد أحاط نفسه بالعرب السوريين، فقد كان مستشاره الروحي من ولاية حلب، ومستشاره السياسي من عائلة دمشقية بارزة. وكان هذان المسؤولان الكبيران، وغيرهما من المسؤولين العرب السوريين في استنبول، يمررون التعطفات الامبراطورية إلى زبائنهم. وكان هنالك بعض الأعيان العرب السوريين ـ يومها كما في كل يوم ـ خارج نطاق عطف السلطان، وخارج السلطة، وبالتالي فإنهم كانوا يعارضون السلطان، مؤقتاً. وعلى العموم، فإن معارضة هؤلاء لم تكن معارضة مبنية على أساس الهوية القومية العربية السورية كنقيض الهوية التركية.

وكان انقلاب ١٩٠٨ قد أقلق الأعيان العرب السوريين ـ الذين كانوا مسرورين عموماً بمقدار ما يملكون من سلطة في عهد عبد الحميد ـ ثم صدموا أكثر بالإطاحة بالسلطان في العام ١٩٠٩. وطرد الاتحاديون مستشاريه السوريين وأعادوا تنظيم

بيروقراطيته وأحالوها إلى التقاعد. وعلى الرغم من وجود أعضاء سوريين في الاتحاد والترقي فإن كثيرين استقالوا عندما أصبحت الخطوط العريضة لسياسة الاتحاديين أكثر وضوحاً. وانضم معظمهم إلى ائتلاف متنامٍ لقوى المعارضة السورية. وعلى العموم، فإن هذه المعارضة بقيت بالدرجة الأولى، وحتى اندلاع الحرب العالمية الأولى، معارضة لفئة حاكمة معينة على أمل استبدالها بفئة حاكمة أخرى تمكن استعادة السلطة المحلية من خلالها، على أن يجري كل شيء في إطار الامبراطورية نفسها. وكان الجزء الأكبر من المعارضة في الولايات يصاغ بتعابير دينية، ويدين علمانيّ الاتحاد والترقي على أنهم عاقّون مغتصبون للحكم الإسلامي الحقيقي وللنظام القائم. وكانت «العروبة» عبارة عن سلاح أيديولوجي جديد طوّرته هذه المعارضة تحت جناح «العثمانوية» لمحاربة الاتحاديين. والمؤكد أنها برزت من خلال الدعوة إلى العودة إلى الحياة والمؤسسات الإسلامية النقية. وعلى العموم، فإنها لم تكن تشكل أساساً للانفصال، بل التماساً أيديولوجياً للاهتمام ولمزيد من السلطة ضمن إطار الامبراطورية.

وما من مجموعة من إصلاحات الاتحاد والترقي عزلت السكان العرب السوريين مثل فرض اللغة التركية في المدارس الحكومية ونظام القضاء والإدارة المحلية. «وكان على صغار وكبار رجال الأعمال، فجأة، أن يتابعوا إجراءات المحاكم بالتركية، وعلى أطفال المدارس أن يتعلموا هذه اللغة للمرة الأولى... وصار على مواطنين كثيرين أن يتعاملوا الآن مع موظفين حكوميين بلسان غريب أو أسوأ: بواسطة مترجم»(١٧). وأكثر من هذا فإن اهتمام الاتحاديين بالتخلص من فائض الموظفين واستبدال المسؤولين العرب بآخرين أتراك، كثيراً ما كانوا يجهلون اللغة العربية والعادات المحلية، صدم النخبة السياسية السورية بحدّة. وساعد الاستياء من تجاوزهم في التعيينات المحلية ومن استبدال اللغة العربية بتلك التركية، على قيام ائتلاف بين الأعيان العلمانيين والمؤسسة الدينية في قوة معارضة واحدة(١٨). وأضافت عودة الضباط المحالين على

---

(١٧) Khalidi, *British Policy*, p. 204.

(١٨) في منتصف العام ١٩١٠ كان القنصل البريطاني في دمشق قد لاحظ أنه «في ظل الإدارة الحالية يبدو أن الكثير من الكراهية قد تراكم ضد الوالي ومسؤوليه على حد سواء، بينما استثيرت مشاعر العداء المتبادل بين العرب والأتراك كثيراً خلال الأشهر الثلاثة أو الأربعة الماضية، سواء نتيجة للسلوك الطائش والأوتوقراطي بعض الشيء من ناحيةٍ أصحاب المناصب، أم نتيجة للآراء المغرقة في التقدم لأولئك المتصلين بحزب تركيا الفتاة والذين يظهرون ميلاً واضحاً نحو كراهية الأجنبي. ولقد بدأت مشاعر العداء بين الأتراك والعرب تتسرب نزولاً إلى الطبقات الأدنى وسرعان ما لم تَعُدْ محصورة بأوساط العلماء والأعيان والأكابر والرسميين. وكانت النقطة الأكثر إيلاماً من كل شيء آخر هي محاولة جماعة تركيا الفتاة نشر استعمال اللغة التركية واستبعاد العربية في كل الأوساط الرسمية. وفي حين تقدم كل الأدلة =

التقاعد إلى بيوتهم في سورية مزيداً من الدعم للشعور المتنامي بين الانتلجنسيا بأن سياسات المركزة التي يتبعها الاتحاديون ليست إلا واجهة للإغراق في «تتريك» الامبراطورية[19]. وإذ راقب الزعماء الدينيون المحليون بعجز واضح تزايد انتشار العلمنة في عالمهم وفي محتكراتهم التقليدية - كوزارة العدلية والأوقاف - ووقوعها تحت السيطرة القوية للاتحاديين[20]، عبروا عن معارضتهم بتعابير دينية متشددة وكسبوا في النهاية، من خلال هذه العملية، تأييد العدد الأكبر من الأعيان العلمانيين.

كانت دمشق هي المهد الدافىء لعروبة ما قبل الحرب. وكانت النسخة الدمشقية من العروبة قد تطورت خلال السنوات المبكرة من القرن العشرين كحركة أدبية وثقافية مؤلفة من مفكرين شباب على اتصال بدائرة من الدارسين الدينيين المتحلقين حول الشيخ طاهر الجزائري (المولود عام ١٨٥١)، وهو معلم وإصلاحي ديني شهير[21]. وكانت هذه الحركة موجّهة من قبل منظمة ضعيفة التماسك تسمى «جمعية النهضة العربية». وعندما انكشفت سياسة الاتحاديين أخيراً بعد العام ١٩٠٩، انضم أعضاء من جمعية النهضة إلى ائتلاف للقوى اليائسة المعارضة للاتحاديين والمؤلفة من صحافيين وكتّاب أعضاء في المؤسسة الدينية والقليل من الوجهاء المدنيين ذوي المراتب. وبدأ هذا الائتلاف يعبّر عن معارضته تحت ستار العروبة. وكان القاسم

= الشفهية أمام المحاكم القضائية باللغة العربية، فإن الأحكام والعقوبات والقرارات وكل الأوامر تصدر باللغة التركية، الأمر الذي يربك مطبقيها ومنفذيها أو المتنازعين. وفي دائرة العدلية أيضاً، فإن معظم أصحاب المناصب الكبيرة، كالنواب العامين ورؤساء المحاكم، لا يعرفون من العربية إلا القليل أو لا شيء على الاطلاق، وفي الواقع فإنه من أصل ثلاثين أو أكثر، ليس هنالك من يجيد المحادثة بلغة أهل البلد إلا النصف، وهم بشكل رئيسي الكتبة أو المساعدون المستشارون. ومن بين ثلاثة مستنطقين هناك واحد فقط على إلمام ضئيل جداً بالعربية، مع أنها لغة أساسية جداً للتحقيق».

FO 371/1002, file 28562, Devey to Lowther, 4 April 1910.

(١٩) Fo 371/1002, file 3391. Devey to Lowther, 2 January 1910.

وأمين سعيد، «الثورة العربية الكبرى» (القاهرة، ١٩٣٤)، الجزء ١، ص ٤.

(٢٠) ألغت وزارة العدل النظام القديم القائم على العهدة بالعضوية القضائية في دمشق إلى أشخاص من أهلها منتخبين لمدة سنتين، وعينت أعضاء دائمين لشغل هذه المراكز. وكان أربعة فقط من الأعضاء المعينين حديثاً من مدينة دمشق، بينما كان الاثنا عشر الآخرون أتراكاً. وطبقت الإجراءات نفسها على أقضية حمص وبعلبك والبقاع والسلط الأربعة.

FO 371/1002, file 14066. Devey to Lowther, 4 April 1910.

(٢١) جاء الشيخ طاهر من عائلة دينية جزائرية، وكان أبوه قد هاجر إلى دمشق في العام ١٨٤٤. ومن أجل مزيد من التفصيلات عن إسهامه في التطورات الفكرية في سورية، انظر: أدهم، الجندي، «أعلام الأدب والفن» (دمشق، ١٩٥٤)، الجزء ١، ص ٢٢٣ - ٢٢٤. و

Albert Hourani, *Arabic Thought in the Liberal Age, 1798 - 1939) (London, 1962)*, p. 222.

المشترك الجامع للمعارضة هو الخوف المشروع من أن «العثمانوية»، كأيديولوجيا مهيمنة على الإمبراطورية، كانت تمر بعملية يجعلها فيها الاتحاديون باصلاحاتهم للمركزة أيديولوجيا مهترئة،وبهذا يصبح المكوِّن العربي السوري في الإمبراطورية مقصوراً على دور سياسي وإداري ثالثي في عمله. وعبّر اثنان من المؤيدين المبكرين في دمشق للاتحاد والترقي عن هذه المخاوف بصراحة تامة بعد تموز (يوليو) ١٩٠٩. وشعر رفيق بك العظم، الوجيه الذي درس في استنبول وموظف الحكومة السابق، والكاتب وأحد اللمعات البارزة في التكوين الفكري المبكر للعروبة، بأن جمعية الاتحاد والترقي كانت مهتمة بتدمير توازن القوى الدقيق الملازم لـ «العثمانوية» على حساب العرب[٢٢] ـ أما عبد الرحمن الشهبندر، وهو طبيب درس في الغرب، فقد فسَّر برنامج الاتحاد والترقي بأنه يهدف إلى «تتريك» العرب في الإمبراطورية[٢٣]. ومع هذا، فإن أحداً من المثقفين المتشددين في دمشق على العروبة لم يروّج لأيديولوجيا انفصالية للقومية العربية كبديل ممكن للتفسير الاتحادي لـ «العثمانوية»، ولا فعل ذلك العظم أو الشهبندر نفسهما. والأصح هو أن هاتين الشخصيتين، وشخصيات أخرى كانت تقف وراء أيديولوجيا العزوبة الوليدة، أكدوا الحاجة إلى قدر أكبر من اللامركزية السياسية والإدارية في الولايات الناطقة بالعربية.

ولعب الصحافيون دوراً رئيسياً في خلق رأي عام سوري مؤيد للعروبة بعد العام ١٩٠٨. والمثير للسخرية هو أن رفع الاتحاديين لقوانين الرقابة الحميدية، الذي تمثل بحرية أكبر للتعبير في الولايات الناطقة بالعربية، هو ما ترجم بالعروبة. وبدأ عدد متزايد من الصحف والمجلات يخدم كساحة يمكن أن تقدم فيها وتنشر الأفكار السياسية الجديدة. وبدأت صحف دمشق تروِّج للعروبة. وكانت «المقتبس» أكثر هذه الصحف نفوذاً، وكان يصدرها محمد كرد علي، وهو صحافي وأديب ذكي من أصول اجتماعية متواضعة ومؤيد سابق للاتحاد والترقي وعضو في جمعية النهضة العربية. واستخدم كرد علي صحيفته كوسيلة تشجع المتعلمين من السكان المحليين على التحول باتجاه العروبة بعد العام ١٩٠٩. ونشر كتاب مثل رفيق العظم، الذي اجتذب في الأصل صديقه كردعلي إلى فرع دمشق للاتحاد والترقي، مقالات في «المقتبس» يدافع فيها عن العروبة كمكوِّن أساسي لبعث «العثمانوية» وفكرة الأمة العثمانية كما جرى التعبير عنها في العهد الحميدي. وصدرت بعد العام ١٩١٢ صحيفة أخرى هي «القبس»، التي كان يصدرها شكري العسلي، وهو حاكم لواء وبرلماني درسَ في استنبول وابن عائلة ملاك بارزة من الميدان، وعضو مبكر في جمعية النهضة العربية.

---

(٢٢) Harran, «Turkish-Syrian Raltions», pp. 86 - 8.

(٢٣) عبد الرحمن شهبندر، «الثورة السورية الوطنية» (دمشق، ١٩٣٢)، ص ٢ ـ ٣.

وعكست «القبس» تفسيراً أكثر جذرية وتصلباً للعروبة يشمل استقلالية سياسية أكبر للولايات الناطقة بالعربية[٢٤].

وعلى الرغم من أن جمعية الاتحاد والترقي هي التي دفعت بقانون الرقابة نحو الليبرالية في الأصل، فإنها أصبحت أقل حرصاً بكثير على نشر حريات التعبير والاجتماع في أعقاب الانقلاب المضاد عام ١٩٠٩. وفي هذه الأثناء، ومع ظهور مجلات جديدة في الولايات السورية، تطورت لدى المحررين والكتّاب توقعات أكبر ومارس هؤلاء ضغوطاً ساعية إلى كسب المزيد من حرية التعبير. وعلى العموم، فإن قانون الاتحاد والترقي الخاص بالصحافة لم يكن مرناً أو ليبرالياً بما يكفي. وكانت الصحف تغلق أو يعلق صدورها بين الحين والآخر، وكان المحررون يقدمون للمحاكمة لنشرهم مقالات تبيّن أهمية فضائل العروبة، التي وجدها الاتحاديون معادية لمصالحهم[٢٥]. وأدت حوادث فردية إلى زيادة سوء التفاهم بين السوريين والأتراك الاتحاديين، لكن تراكم آثارها سمح للعداء بالظهور إلى السطح كنزاع مباشر.

وكان يمكن التعبير عن الشكاوى السياسية السورية ضد إجراءات مختلفة للاتحاديين داخل البرلمان العثماني في استنبول. لكن معظم النواب العرب السوريين في البرلمان كانوا من مرشحي الاتحاد والترقي عام ١٩٠٨، واستمر كثير منهم في عدم انتقاد سياسات الاتحاديين[٢٦]. وإذ كان هؤلاء النواب يخشون غضب الاتحاديين إذا ما هم عبّروا عن آراء معارضة، فمالوا إلى التصويت بالموافقة على كل برامج الاتحاديين وتشريعاتهم من دون اعتبار لتأثيرها في دوائرهم الانتخابية السورية. ولم تكن هنالك أكثر من كتلة صغيرة من النواب غير المنظمين - أغلبهم يتحدث من دمشق - تجرأت على انتقاد الاتحاديين علناً والدفاع عن الحقوق العربية ضمن الإمبراطورية. ولم تنجح هذه الأقلية في خلق كتلة عربية سورية موحدة أكبر من النواب الذين لهم أهداف جماعية أو قاعدة منسجمة. وكانت الروابط السياسية المشتركة بين الممثلين السوريين للمناطق المختلفة ما زالت مهلهلة إلى حد ما.

---

(٢٤) Khalidi, *British Policy*, pp. 239-41.

وانظر أيضاً مجموعة فيليب دو ترزي من الإصدارات الأولى للصحف السورية لدى «المكتبة الوطنية» في بيروت، لبنان. و

Apost-War Bibliography of the Near Eastern Mandates (Beirut, 1933), pp. 43-51.

(٢٥) حوكم كرد علي و«بُرّئ» لنشره مقالة فيها «هرطقة» تدعو «بحذر» إلى خلافة عربية.

FO 371/1002, file 3391. Devey to Lowther, 2 January 1910.

(٢٦) Harran, «Turkish-Syrian Relations», pp. 127-9.

واستناداً إلى هاران فإن معظم النواب السوريين كانوا يفتقرون إلى معرفة ملائمة للغة التركية، وقد يكون هذا ما شجع صمتهم.

وخـلال سلسلة الدورات البرلمانيـة التي عقدت بين العامين ١٩٠٩ و ١٩١١ هاجم نائبان دمشقيان، هما شفيق المؤيد العظم ورشدي الشمعـة، الاتحاديين بعنف. ولقيت جهودهما تأييداً لدى شيخ دين من حماة هو عبد الحميد الزهراوي، الـذي كان قد انتخب للبرلمان على لائحة الاتحاديين لكنـه اصطدم معهم بعـد ذلك مباشرة ونقل ولاءه إلى جانب المعارضة البرلمانية الدمشقية[٢٧]. وكانت هنالك في هذه الفترة محاولات لتأليف حزب برلماني «ليبرالي» للنواب العـرب السوريـين بهدف تقـوية روابط الـوحدة العثـمانية من خـلال الحفاظ عـلى حقوق المسـاواة كما أوردهـا الدستـور. لكن أعضـاء «الحلف الليبرالي» لم يتمكنوا من الاتفاق على جملة من المبـادىء المشتركـة وعاد بعضهم إلى معسكر الاتحاديين[٢٨].

وأوصلت انتخابات فرعية جـرت في العام ١٩١١، إثـر وفاة نـائب دمشق محمد العجـلاني، شكري العسـلي إلى البرلمـان. وكان العسـلي مدافعـاً ناشـطاً عن الحقـوق العربية وسرعان ما صار يقود «المعارضة الليبرالية» السورية في البرلمان. وهاجم العسلي الاتحـاديين في عـدد من الجلسات البـرلمـانيـة لإظهـارهـم الضعف في مسـألـة التـوسـع الصهيوني في فلسطين، حيث كـان قد خـدم كحاكم للواء النـاصرة[٢٩]. وكذلـك فقد دان العسلي الاتحاديين لتجنبهم العرب عند اختيارهم أشخاصاً لشغل مناصب إداريـة رفيعة في الامبراطـورية[٣٠]. وأسهم دور العسـلي السياسي داخـل البرلمـان وخارجـه في بلورة معـارضة عـربية سـورية فعـالة لـلاتحاديـين[٣١]. وصب اندلاع الحـرب في ولاية طرابلس (الغرب)، وفقدان هذه الولاية واستيلاء الإيطاليين عليها، مزيداً من الـزيت على نار «المعارضة الليبرالية»، بل إنه جعل الأعيان السوريين المحـافظين والـلامبالـين سياسياً يتسـاءلون بشـأن قدرة الاتحـاديين عـلى الدفـاع عن الامبراطـورية في مـواجهة الأعداء الأوروبيين[٣٢]. وبدأت قطاعات هامة من السكان السوريين، متأثرة أصلا إلى حد ما بفكـرة العروبـة، بتقديم تـأييد أعمق لهـذه الأيديـولوجيـا عند انـدلاع حروب البلقان عام ١٩١٢[٣٣].

ودعا الاتحاديون إلى إجراء انتخابات نيابية جـديدة في نيسـان (أبريـل) ١٩١٢.

---

(٢٧) المصدر السابق، ص ١٣١.

(٢٨) المصدر السابق، ص ١٤٦.

(٢٩) Khalidi, *British Policy*, pp. 227-8.

(٣٠) Harran, «Turkish-Syrian Relations», pp. 155-6.

(٣١) FO 371/1246, file 41662. «Quarterly Report on the Affairs of Syria for the Quarter ended September 30, 1911».

(٣٢) Khalidi, *British Policy*, pp. 234-5.

(٣٣) المصدر السابق، ص ٢٤١ - ٢٤٣.

ونظمت الانتخابات في الولايات السورية وغيرها بحيث يكسب الاتحاديون في كل مكان. وخسرت المعارضة الدمشقية، بقيادة العسلي والمؤيد العظم، لمصلحة جماعة من المعتدلين المدعومين من الاتحاديين والذين التحقوا بخط الاتحاد والترقي، على ما يبدو، لا لسبب غير رغبتهم في الحصول على مركز نفوذ في المجتمع المحلي. ولم يُعَدْ انتخاب أحد من النواب السابقين غير عبد الرحمن باشا اليوسف، الذي كان قد تجنب بانتباه المشاركة السياسية لزملائه الدمشقيين السابقين الذين شكلوا العمود الفقري للمعارضة البرلمانية السورية في السنوات السابقة. وانتخب كذلك محمد فوزي باشا العظم، أكثر سياسيي دمشق نفوذاً، بعد أن سوّى خلافاته مع الاتحاديين، كما انتخب «عالمان» بارزان لكنهما هامدان سياسياً، هما عبد المحسن الأسطواني وأمين الطرزي[٣٤]. ولم يكن للبرلمان العثماني أن يعود أبداً ساحة يمكن فيها التعبير عن المطالب العربية بشكل مقنع.

بعد هزيمتها في الانتخابات البرلمانية للعام ١٩١٢، نقلت «المعارضة الليبرالية» نشاطاتها السياسية من دمشق وإستنبول إلى القاهرة وباريس، وإلى منظمات سياسية أكثر هيكلية كان بعضها سرياً. ونتيجة للنفي الاختياري أو الإجباري كان بعض كبار مفكري المعارضة الدمشقية قد انتقلوا فعلاً إلى القاهرة المحتلة بريطانياً، حيث حصلوا على الحماية الاسمية للخديوي المصري الذي كان يفكر لفترة بمخططات خاصة بسورية والخلافة[٣٥]. وكان المنشقون السوريون من دمشق وغيرها قد اتصلوا سابقاً بجماعة ناشطة من المفكرين السوريين المهاجرين بقيادة الشيخ رشيد رضا، عالم الدين المرموق وتلميذ الشيخ محمد عبده. ومن القاهرة هاجم رضا الاتحاديين وروّج لفكرة تنصيب ملك أو خليفة عربي[٣٦]. وفي منتصف العام ١٩١٢ انضمت شخصيات من معارضة دمشق حديثة الوصول إلى جماعة الشيخ رضا ضمن حدود القاهرة الأكثر أمناً وراحت تدين الاتحاديين عبر صحيفة نافذة سياسياً وواسعة الانتشار يملكها سوريون، هي «المقطم».

واجتذب جوّ القاهرة الثقافي والفكري المتطور إليه سوريين من مدن ومناطق مختلفة أتوا لمناقشة موضوعات سياسية ذات علاقة ومؤثرة في مجتمعاتهم. وفي القاهرة

---

(٣٤) Harran, «Turkish-Syrian Relations», p. 158; Khalidi, *British Policy*, Table: «Syrian Deputies 1908-1914».

(٣٥) Elie Kedourie, «The Politics of Political Literature: Kawakibi, Azoury and Jung», in *Arabic Political memoir and Other Sutdies* (London, 1974), p. 107.

(٣٦) Khalidi, *British Policy*, pp. 274-6.
وفعل رضا ما فعل لعدد من الأسباب الشخصية وربما لحساب خديوي مصر.

تمت للمرة الأولى بلورة أهداف عربية سورية مشتركة وتشكلت روابط سياسية عامة بين ممثلي حركة عربية وليدة. وتمثلت إحدى النتائج العملية لهذا التفاعل في إيجاد منظمة سياسية توجه تطور الحركة العربية الوليدة. وفي كانون الثاني (يناير) ١٩١٣ تأسس «حزب اللامركزية الإدارية العثماني». وتألفت لجنته التنفيذية، التي مقرها في القاهرة، من ثمانية مسلمين وخمسة مسيحيين ودرزي واحد، كلهم سوريون. وأصبح رفيق العظم رئيساً، وابن عمه، حقي العظم، سكرتيراً. والتحقت بحزب اللامركزية جماعة من النواب السوريين المهزومين في الانتخابات، الذين اختاروا البقاء في سورية، بمن فيهم شكري العسلي وشفيق المؤيد العظم ورشدي الشمعة وعبد الحميد الزهراوي[٣٧].

وكان برنامج حزب اللامركزية شبيها ببرنامج حركة لا مركزية عثمانية أبكر، هي «الاتحاد الليبرالي»، بقيادة مجموعة من البيروقراطيين والمفكرين الأتراك الذين كان بعضهم في المنفى خلال عهد عبد الحميد، الذين بدأوا يعارضون الاتحاديين بنشاط بعد العام ١٩٠٩[٣٨]. وعلى الرغم من أن حزب اللامركزية في القاهرة ادّعى التوجه إلى كل المواطنين العثمانيين فإنه لم يجذب إليه إلا السوريين ولم تؤسس له فروع إلا في المدن السورية. وكان المسلمون يسيطرون على الحزب على الرغم من بذل الجهود لتشجيع اتخاذ موقف علماني بمنح الأعضاء المسيحيين صوتاً مسموعاً. ودعا الحزب إلى لامركزية إدارية أوسع في الولايات الناطقة بالعربية، مع أن بعض أعضائه فكروا جدياً ببند أكثر جذرية يطالب باستقلال سياسي ذاتي واسع للعرب. وعلى الرغم من أن حزب اللامركزية لم يتوجه بدعوته إلى الجماهير السورية فإنه تدبر أمر كسب تأييد ملموس من مجموعات أكثر ترابطاً ونفوذاً في المدن السورية. لكنه واجه كذلك معارضة جدية من قبل الأعيان السوريين، وخصوصاً في دمشق، الذين عملوا على المحافظة على قواعد قوتهم المحلية، أو استعادتها، من خلال التعاون مع الاتحاد والترقي. وبتشجيع من الاتحاد والترقي على مهاجمة حزب اللامركزية اتهم اتحاديو دمشق، مثل محمد فوزي العظم وعبد الرحمن اليوسف وأحمد الشمعة (عضو المجلس البلدي ووالد رشدي) وسامي مردم بك ونسيب الحمزة، مؤسسي الحزب بأنهم دعاة سياسيون وعملاء للقوى الأوروبية[٣٩]. ولم تكن اتهاماتهم بلا أساس، والواقع أن

(٣٧) المصدر السابق، ص ٢٨٥ ـ ٢٨٧. و Harran, «Turkish-Syrian Relations», pp. 196-7.

(٣٨) Elie Kedourie, «Political Parties in the Arab World», in *Arabic Political Memoirs and Other Sutdies*, pp. 42-3.

وكان رفيق وحقي العظم قد ترأسا الفرع المحلي لـ «حركة اللامركزية التركية». انظر: Harran, «Turkish-Syrian Relations», p. 200. قبل العام ١٩٠٨ كان «الاتحاد الليبرالي» و «الاتحاد والترقي» مرتبطين معاً في معارضة عبد الحميد.

(٣٩) FO 371/1002, file 39460, Devey to Lowther, 11 October 1910. =

السجلات التاريخية تشير إلى أن المسؤولين البريطانيين شجعوا، منذ ما قبل الحرب العالمية الأولى، فكرة العروبة وقيام وحدة فضفاضة للأراضي السورية كصمام أمان ممكن «لحماية مصر من غزو تركي أو أجنبي». ويبدو أيضاً أن بعض قادة حزب اللامركزية كانوا مهتمين بترويج فكرة الوصاية البريطانية على العرب كنقيض للحماية الفرنسية، في حال حصول تفتت أكبر في الإمبراطورية[40]. وعلى العموم، وفي إطار سياسة دمشق، فإن هذه الإدانة كانت تدل على تعاظم الصراع على السلطة داخل صفوف النخبة السياسية المحلية والتعبير عن هذا النزاع أيديولوجيا بموالاة «العثمانوية» الاتحادية في مواجهة «العروبة» المضادة للاتحادية[41].

وإذ شعرت الاتحاد والترقي بتعاظم المعارضة فإنها قامت بمحاولات فاترة لتخفيف الاستياء في المدن السورية. وعندما دعا الوالي التركي، في مطلع ١٩١٣، إلى إجراء إصلاحات في دمشق، فإنه شجع مجموعة كبيرة من الأعيان على التوصل إلى إجماع حول الإصلاحات التي يحبون تنفيذها. لكن المحاولة فشلت، وانشق الأعيان بين مؤيد للاتحاديين ومؤيد لـ «المعارضة الليبرالية»، حيث رغب الأولون بتحسينات مادية والآخرون بصيغة حكم أكثر لامركزية[42]. وهكذا أصبح الانشقاق الأيديولوجي داخل النخبة السياسية أكثر ما يكون ظهوراً. ومع نمو المطالبة «بالحقوق» العربية داخل الامبراطورية، بدأت أقلية صغيرة تروّج لفكرة قومية علمانية مدعية أن المسلمين والمسيحيين واليهود الناطقين بالعربية هم «عرب» قبل أن يكونوا أعضاء في طوائفهم[43]. وتطورت الحركة العربية ونمت بسرعة خلال الأشهر المؤدية إلى الحرب العالمية الأولى.

وعندما شعرت «المعارضة الليبرالية» بالإحباط نتيجة لفشلها في الحصول حتى على أقل التنازلات من الاتحاديين المتصلبين، الذين سيطروا عملياً في العام ١٩١٣

= وكان بإمكان الأتراك أن يوظفوا من يريدون في المناصب الإدارية المحلية. وعلى سبيل المثال، ففي الانتخابات البلدية للعام ١٩١٠ حصل غالب بك زالق على أكثرية الأصوات لرئاسة بلدية دمشق، لكن الوالي التركي اختار محمد فوزي باشا العظم بدلاً منه. والواقع أن الأتراك واجهوا بعض الصعوبة في العثور على دمشقيين ملائمين للمجلس، وبين شهري كانون الثاني (يناير) وتموز (يوليو) ١٩١٠ تم اختيار أربعة رؤساء مختلفين استبدلوا كلهم.

FO 371/1002, file 28562. Devey to Lowther, 12 July 1910.

(٤٠) Khalidi, *British Policy*, pp. 269-70, 276.

(٤١) على سبيل المثال، كان رفيق وحقي وشفيق (المؤيد) العظم «عروبيّين»، وكلهم أبناء عم لمحمد فوزي العظم، «العثمانويّ» الموالي للاتحاديين.

(٤٢) Harran, «Turkish-Syrian Relations», pp. 276-7.

(٤٣) المصدر السابق، ص ٢٨٩.

على معظم آليات السلطة الداخلية في الامبراطورية، فإنها تحولت إلى النشاطات السياسية السرية للوصول إلى أهدافها.

ولم يكن قيام الجمعيات السرية أمراً جديداً على الولايات السورية، فقد وجدت خلال حكم عبد الحميد الأوتوقراطي، ثم في السنوات التالية لانقلاب ١٩٠٨. وكانت جمعية النهضة العربية في أساسها منظمة سرية، أما بعد انقلاب ١٩٠٨ فقد عملت علناً كساحة للنقاش الثقافي والسياسي[٤٤]. وفي نهاية العام ١٩٠٩ تأسست في استنبول جمعية سورية سرية أخرى هي «الجمعية القحطانية» التي ضمت عدداً من الضباط السوريين وبعض الأعضاء الناشطين في جمعية النهضة، ويبدو أنها شددت على فكرة العروبة كردّ فعل على كشف سياسة «التتريك» الاتحادية[٤٥]. وتأسست جمعية سورية سرية ثانية في باريس في العام ١٩٠٩ هي «جمعية الأمة العربية الفتاة». وكان للعربية الفتاة في النهاية تأثير واضح في تطور القومية العربية، وكان لكثيرين من أعضائها أن يصبحوا ناشطين في السياسة السورية في جيل ما بعد الحرب العالمية الأولى. وكانت قائمة أسماء أعضاء الجمعية تضم قبل العام ١٩١٤ عرباً يدرسون في باريس ومجموعة من الشباب الناشطين في دمشق وبيروت[٤٦]. وجاء أعضاء لها، مثل جميل مردم بك ونسيب وفوزي البكري وفخري البارودي ومحب الدين الخطيب، من عائلات دمشقية شهيرة يضم بعضها أفراداً عديدين من مؤيدي الاتحاد والترقي. ويبدو أنه من بين كل المنظمات السياسية الموجودة داخل سورية وخارجها قبل الحرب كانت «العربية الفتاة» وحدها تقول باستقلال العرب عن الامبراطورية العثمانية. وبعد قمع الاتحاديين للمنظمات السياسية السورية، وخصوصاً فرع دمشق لحزب اللامركزية، وابنة عمه البيروتية «الجمعية العمومية الإصلاحية في بيروت»، بدأت «العربية الفتاة» تعمل سراً في دمشق وبيروت موزعة مواد دعاوية تدعو الجماهير السورية إلى الثورة ضد المضطهِدين الأتراك[٤٧]. لكن، بينما ساهمت عمليات الجمعية في زرع فكرة العروبة في

---

(٤٤) الحفار، «ذكريات»، الجزء ١، ص ٨. و Kedourie, «Political Parties», p. 40. ومن الأعضاء المعروفين لحزب النهضة كل من: عبد الحميد الزهراوي ومحمد كرد علي وفارس الخوري وشكري العسلي وسليم الجزائري وصلاح الدين القاسمي وعثمان مردم بك ولطفي الحفار وجمال القوتلي وسامي العظم ورشدي الحكيم وأحمد كرد علي. وكان مؤسساه هما محب الدين الخطيب وعارف الشهابي. انظر: ظافر القاسمي، «مكتب عنبر» (بيروت، ١٩٦٧)، ص ٩٩.

(٤٥) Harran, «Turkish-Syrian Relations», p. 187; Kedourie, «Political Parties», p. 42.

(٤٦) من اجل لائحة جزئية بعضوية «العربية الفتاة»، انظر: C. Ernest Dawn, «The Rise of Arabism in Syria», in *From Ottomanism to Arabism* (Urbana, 1973), p. 74.
ومن اجل الأعضاء المؤسسين ، انظر: Kedourie, «Political Parties», p. 42.

(٤٧) Harran, «Turkish-Syrian Relations», pp. 290-1; Khalidi, British Policy, pp. 358-9; Zeine, *The Emergence of Arab Nationalism*, pp. 104 - 5.

سورية فإن الانتفاضة الشعبية التي كانت «العربية الفتاة» تأمل بحصولها لم تتجسد واقعاً حتى اندلاع الحرب.

وانتقل مركز التحرك السوري إلى باريس بعد قمع المعارضة داخل سورية بواسطة إجراءات التقييد التي تبناها الاتحاديون. وهناك بذل السوريون جهداً أخيراً لضمان اللامركزية الإدارية في إطار الإمبراطورية. وبادر خمسة من الطلاب العرب، بينهم دمشقي واحد هو جميل مردم بك، إلى عقد مؤتمر عربي في تموز (يوليو) ١٩١٣. واستهدف المشاركون، الذين قسموا مناصفة بين المسلمين والمسيحيين، الحفاظ على هوية «الأمة العربية» من خلال زيادة الإصلاحات في الولايات الناطقة بالعربية. وطرح هؤلاء مفهوم «التغريب» [من الغرب] كأداة فعالة لإعادة إحياء الولايات العربية، والامبراطورية كلها بشكل أعم، بدلاً من دولة عثمانية ضعيفة وعاجزة عسكرياً. وأكثر من هذا، فإن المؤتمرين أملوا، من خلال عقد مؤتمرهم في باريس، بضمان التعاطف الأوروبي مع مطالبهم. وإن شعر المنظمون بشبابهم وافتقارهم إلى السمعة السياسية بين العرب فإنهم أقاموا روابط لهم مع حزب اللامركزية في القاهرة لكي يضموا إليهم سياسيين ذوي هيبة لا بد منهم لإعطاء المؤتمر تأثيره اللازم(٤٨).

وشنت الاتحاد والترقي حملة تشهير تهدف إلى منع انعقاد المؤتمر. واتهمت منظميه بأنهم لا يمثلون أية مصالح شرعية في الولايات العربية، وبالتالي، فليس لهم أي حق قانوني بالتكلم باسم السكان العرب. وفي الوقت نفسه نظمت في سورية معارضة للمؤتمر يقودها وجيها دمشق النافذان محمد فوزي باشا العظم وعبد الرحمن باشا اليوسف، اللذان اتهما مؤسسي المؤتمر بكونهم مبتدئين اجتماعياً لهم طموحات خطرة إن لم تكن خيانية(٤٩). وعلى الرغم من هذه الجهود فقد عقد المؤتمر كما هو مقرر. ومنعت السلطات العثمانية الأشخاص المقيمين في سورية يومها من حضور المؤتمر عموماً، وكانت شخصية مهمة واحدة من حزب اللامركزية لعبت في جلسات المؤتمر دوراً له مغزاه. وتبنى المؤتمر برنامج إصلاح شبيه ببرنامجي الجمعية الاصلاحية في بيروت والحزب العثماني للامركزية الإدارية. ودعا البرنامج إلى اللامركزية ضمن إطار الإمبراطورية، لا إلى استقلال سورية. وكان برنامجاً تلقى، مؤقتاً على الأقل، تأييد الحكومة الفرنسية.

---

(٤٨) Harran, «Turkish-Syrian Relations», pp. 290 - 4, 302 - 6.

(٤٩) هاجم اليوسف «حزب الاتحاد والتحرر» في باريس في خطاب ألقاه يومها في دمشق. وفي هذا المجال، جمع العسلي وعبد الوهاب الإنكليزي مئات التواقيع على برقية أرسلت إلى حزب باريس تؤيد الإصلاحات التي طالبت بها جماعة باريس.
FO 371/1884, file 41182. Nasif Meshaka to Marling, Constantinople, 10 July 1913.

وعندها حاولت الاتحاد والترقي المنزعجة لما حصل إخماد آثار اجتماع باريس بعرض للتفاوض حول اتفاقية تسوية مع الإصلاحيين السوريين خلف أبواب مغلقة. وبعد شيء من المساومة الصعبة حول النقاط الرئيسية للخلاف وضعت الأحزاب اتفاقاً سرياً يقضي بإعطاء الولايات الناطقة بالعربية قدراً أكبر من الاستقلال السياسي الذاتي. لكن، كان مما أزعج السوريين أن كشف رئيس حزب اللامركزية رفيق العظم، وبلا مبالاة، الخطوط العريضة للتسوية للصحافة، خلافاً لرغبات الاتحاد والترقي. وتظاهرت الاتحاد والترقي بالغضب الشديد وأنكرت علناً وجود مثل هذا الاتفاق وساءت العلاقات بين المعسكرين المتعارضين. والواقع هو أن الاتحاد والترقي لم تكن تنوي أبداً أن تستسلم لبرنامج إصلاحي شامل في سورية على الرغم مما قدمت من وعود بهذا الصدد. وكان لانتصار عسكري ملموس في البلقان في صيف ١٩١٣ أن منح الاتحاد والترقي الثقة المطلوبة للعودة عن وعودها، وتبع ذلك أن قدمت الحكومة العثمانية للسوريين برنامجاً إصلاحياً أقل جاذبية بكثير في شهر آب (أغسطس)(٥٠). وجاء رد الفعل الساحق لـ «العروبيين» السوريين على اقتراحات الاتحاديين سلبياً. واندفعت العاطفة السورية الآن إلى حافة الانفصالية.

بعد انهيار المفاوضات في تموز (يوليو) ١٩١٣ أجرى الاتحاديون محاولتهم الأكثر تدبيراً وإحكاماً لزرع بذور الشقاق بين الإصلاحيين الليبراليين العرب السوريين. واستسلم أعضاء الجمعية الإصلاحية البيروتية المحبطين، والذين ركزوا اهتمامهم في السابق فقط على تأمين الاستقلال الذاتي لولاية بيروت بينما كانوا يسعون إلى الدعم البريطاني في مواجهة التوسع السريع للنشاطات السياسية الفرنسية في المنطقة، استسلموا الآن للعمل ضمن الإطار الاتحادي. ورمم أحد أعضاء الجمعية الإصلاحية القياديين، وهو الوجيه البيروتي النافذ سليم علي سلام، أسواره وانتخب عضواً في البرلمان العثماني على لائحة الاتحاديين في نيسان (أبريل) ١٩١٤(٥١). لكن صيد الاتحاديين الأكبر كان عبد الحميد الزهراوي، رئيس مؤتمر باريس الذي منح مقعداً في مجلس الأعيان العثماني المرموق فقطع صلاته بحلفائه موجهاً ضربة قاتلة إلى قيادة حزب اللامركزية(٥٢). وفي دمشق، أرسلت انتخابات نيسان (أبريل) البرلمانية، التي لم تشهد أية منافسة، أربعة أعيان إلى إستنبول للمرة الأخيرة. وكان هؤلاء كلهم من

(٥٠) Zeine, *The Emergence of Arab Nationalism*, p. 106; Harran, «Turkish-Syrian Relations», p. 332; William I. Shorrock, *French Imperialism in the Middle East (Madison, 1976)*, pp. 96-8.

(٥١) Harran, «Turkish-Syrian Relations», p. 337.

(٥٢) المصدر السابق، ص ٣٣٨. وعين عبد الرحمن اليوسف كذلك عضواً في مجلس الأعيان في العام ١٩١٤.

المتعاطفين مع الاتحاديين، ومرة أخرى بقيادة محمد فوزي باشا العظم. أما الآخرون فكانوا: علي باشا الجزائري، الذي انتخب نائباً لرئيس البرلمان، وعلي بك القضماني، وهو ضابط كبير الرتبة في الجيش، وبديع بك المؤيد العظم، المتعلم في إستنبول وابن عم كل من محمد فوزي باشا وشفيق المؤيد العظم من حزب اللامركزية. وكان فارس الخوري يمثل أقليات المدينة، وهو محام ومفكر مسيحي كان قد خدم قبلاً كترجمان في القنصلية البريطانية في دمشق ويحظى بتعاطف حذر لدى «المعارضة الليبرالية»(٥٣). وهكذا، فبحلول الوقت الذي دخلت الامبراطورية العثمانية فيه الحرب العالمية الأولى إلى جانب القوى المركزية في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٤ كانت الحكومة الاتحادية قد ألحقت الهزيمة بالحركة العربية السورية الوليدة، ببراعة فائقة.

الأصول الاجتماعية للقومية العربية

ترتبط أصول «العثمانوية» و«العروبة» بالتغيرات الواسعة التي طرأت على الشرق الأوسط العثماني في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وكان لنظام الإدارة والقانون المحدث، والأنماط الجديدة للتجارة والإنتاج، ووسائل الاتصالات الأسرع، والتوسع الثابت لأوروبا. . أن تترك آثاراً عميقة في كل مجتمعات المنطقة وطبقاتها. لكن، ربما كانت هذه الآثار قد بدت بصورة أوضح على الطبقات العليا، لدى الأتراك والعرب على حد سواء.

وبتحديد أكبر، يمكن الرجوع بأصول «العثمانوية» و«العروبة» إلى رد فعل ذلك الوقت على فشل النخبة الحاكمة في إستنبول في الدفاع عن الحضارة الإسلامية في مواجهة التسلل الاقتصادي والثقافي والسياسي الغربي(٥٤). وكتيارين ثقافيين، كانا كلاهما سلبيين أساساً بمعنى كونهما انعكاسين دفاعيين استثيرا لتخفيف ألم المذلة والهزيمة. لكن «العثمانوية»، التي اكتسبت محتواها الأيديولوجي قبل «العروبة»(٥٥)، بقيت الأيديولوجيا السياسية الحاكمة في الإمبراطورية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى. أما «العروبة»، بإطارها الأيديولوجي، فرضعت من صدر «العثمانوية» فقط بعد أن

---

(٥٣) Khalidi, *British Policy,* Table: «Syrian Deputies 1908 - 1914»; FO 371/3103, file 6453.

(٥٤) يعتمد التحليل الوارد في هذا القسم بقوة على الإطار الذي قدمه C. Ernest Dawn في موضوعاته From Ottomanism to Arabism. وانظر أيضاً:

Hourani, *«The Arab Awakening Forty Years After», The Emergence of the Modern Middle East* (London, 1981), pp. 193-215.

(٥٥) حول التطور الأيديولوجي للعثمانوية ولفكرة الأمة العثمانية انظر:

Şerif Mardin, *The Genesis of Young Ottoman Thought* (Princeton, 1962).

أعيد تكوين، وتشكيل، هذه الأيديولوجيا على يد جماعة من الضباط والبيروقراطيين الأتراك الشباب لاستعادة قاعدة سلطتها في الأقاليم العثمانية. وحتى العام ١٩١٤ لم تكن أهداف العروبة تختلف جذرياً عن تلك «العثمانوية». لكن أكثرية المنتمين إلى العروبة، الذين شكلوا أقلية سياسية في الولايات العربية، لم تسعَ إلى انفصال الأقاليم العربية عن الامبراطورية ولا إلى إيجاد أمة عربية مميزة لها حدود محددة، بل كانت مطالبهم تعكس بدقة أكبر مصالح عدد متزايد من أعضاء ناشطين سياسياً من طبقة ملاك بيروقراطيين مدينية غائبة عن أملاكها فشلت في التوصل إلى سلطة ونفوذ يتناسبان مع توقعاتها. وكانت هذه التوقعات لا تزال تقع ضمن نطاق الامبراطورية.

وصاغت المعارضة الجديدة أيديولوجيا العروبة في سلاح سياسي يصلح للاستخدام ضد خصمين مختلفين، أحدهما عدو خارجي والآخر منافس داخلي. وعرّفت الاتحاد والترقي بأنها العدو الخارجي الذي انتزع من المعارضة العربية قاعدة قوتها التقليدية في المجتمع المحلي أو أنه أنكر عليها فرصة بناء مثل هذه القاعدة. وأما المنافس الداخلي فكان يتألف من مجموعة قوية من العناصر الناشطة سياسياً من الطبقة نفسها كـ«العروبيين»، لكنها مجموعة كانت أكثر نجاحاً في الصراع التنافسي من أجل الملكية المستندة إلى المنصب في الإدارة المحلية أو المركزية ومن أجل قاعدة الموارد المادية على حد سواء. وعلى الرغم من أن المعارضة العروبية ميزت بين العدو والمنافس، فإنها عرفت كذلك أن هذا الأخير يقيم أَوَدَ نفسه من خلال التواطؤ مع العدو. وهكذا، فقد شكلت العروبة تحدياً للاثنين معاً.

قبل العام ١٩١٤ كانت العروبة أيديولوجيا سورية الوحي وتحت السيطرة السورية. وكان السوريون، سواء أكانوا ناشطين سياسياً يعملون في المدن السورية أو في استنبول أو مثقفين منفيين مقيمين في القاهرة وباريس، يديرون «الحركة العربية» الوليدة[٥٦]. وأكثر من هذا، فإنه كان للمحلوية السورية والطموحات والنزاعات الشخصية علاقة مثيلة بتطور الأيديولوجيا ونشرها، وهو ما كان أيضاً للتعابير الثقافية والسياسية التي أعارتها محتواها.

وكانت دمشق هي المركز الرئيسي للعروبة في الفترة ١٩٠٨ - ١٩١٤. ولعب الدمشقيون دوراً أكبر من حجمهم قياساً ببقية السوريين في ترويج أيديولوجيا العروبة وإدارة الحركة العربية، مع أن كثيرين منهم اضطروا إلى البحث لأنفسهم عن ملجأ

---

(٥٦) من أصل ١٢٦ عضواً معروفاً في «الحركة العربية» قبل ١٩١٤، أدرج «دون» أسماءهم، كان هناك ٤٠ بالمئة من السوريين. وسورية هنا هي سورية حدود ما بعد الاستقلال:
Dawn, *From Ottomanism to Arabism*, pp. 152-4.

خارج مدينتهم وخارج الحدود الفعلية للامبراطورية العثمانية، للاستمرار في تحركهم من أجل الحقوق العربية ضمن الإمبراطورية[٥٧]. لكن دمشق كانت أيضاً المقر الأصلب لمقاومة العروبة والحركة العربية في سورية. ولهذا، فإنه يمكن إيضاح طبيعة المواجهة بين العروبة الصاعدة والسيطرة العثمانية بشكل أفضل من خلال الصراع السياسي للدمشقيين. وفي دمشق أسهمت عوامل موضوعية عديدة في تمييز العروبيين عن منافسيهم «العثمانويين». وتتعلق هذه العوامل بعلاقات كل من الطرفين بالإدارة المحلية وبالعمر والخلفية التعليمية والمهنة والموقع في التراتبية الاجتماعية.

وكان الفارق الأوضح بين العروبيين والعثمانويين يخص حيازة المنصب الإداري. والواقع أن معظم عروبيّي دمشق الذين كانوا في العمر المناسب ولديهم المؤهلات اللازمة لشغل مناصب حكومية رفيعة أو متوسطة المستوى فشلوا في المحافظة على مناصبهم بعد العام ١٩٠٨ عندما بدأ الاتحاديون باستبدال السوريين بالأتراك في إدارة الولاية والإدارة المركزية. ويمكن إيراد مثال عن كيفية تحوّل أحد أعضاء النخبة المحلية إلى العروبة بواسطة عرض موجز للسيرة المهنية لحقّي العظم. وكان حقي العظم قد ولد في عائلة لامعة في العام ١٨٦٤ ودرس في مدرسة العازارية التبشيرية في دمشق ثم في الكلية العسكرية في إستنبول حيث تعلم التركية. وبدأ حقي سيرته المهنية كموظف حكومي في أواخر العهد الحميدي. وفي العام ١٩١٠ عين مفتشاً عاماً لوزارة الأوقاف، وهو منصب هام في إستنبول. وعلى العموم، فعندما سيطر الاتحاديون على هذه الوزارة في العام ١٩١١ أحيل حقي بك إلى التقاعد واستبدل بتركي مكانه. وفي الانتخابات البرلمانية للعام ١٩١٢ عارض حقي بك الاتحاديين ورشح نفسه على لائحة «المعارضة الليبرالية»[٥٨]، لكنه هزم شر هزيمة هو وزملاؤه العروبيون. وشعر بالمرارة، فانتقل إلى القاهرة حيث انضم إلى ابن عمه رفيق في تأسيس الحزب العثماني للامركزية الإدارية. وكانت هنالك كذلك ثلاث شخصيات بارزة في جماعة المعارضة العروبية ـ شفيق المؤيد العظم ورشدي الشمعة وشكري العسلي ـ من الذين درسوا في إستنبول وتكلموا التركية وتسلموا مناصب إدارية رفيعة

---

(٥٧) كان الدمشقيون يقاربون نسبة ٨٠ بالمئة من إجمالي العضوية السورية في «الحركة العربية» قبل العام ١٩١٤. المصدر السابق، ص ١٥٩ و ١٦٥ و ١٧٤ ـ ١٧٥. وكانت بيروت أيضاً ناشطة جداً قبل الحرب في الترويج لـ «الحركة العربية»، ونافست دمشق في بعض الحالات من حيث الإسهام في تفعيل فكرة العروبة. ويؤيد مؤلّف الخالدي «السياسة البريطانية» هذه النقطة بوضوح. انظر أيضاً مقالته:
«The Press as a Source fo Modern Arab Political History»: «Abd al-Ghani al-Uraisi and Al-Mufid», *Arab Studies Quarterly* 3 (Winter 1981), pp. 22-42.

(٥٨) United States National Archives, Syria, 890d, 01/47. US Consul (Damascus) to Secretary of State, 7 September 1921.
وجورج فارس، «من هو في سورية ١٩٤٩» (دمشق، ١٩٥٠)، ص ٣٠٢.

قبل هجمة الاتحاديين[٥٩]. وفقد هؤلاء مناصبهم لا لأنهم هاجموا العثمانية بذاتها، بل لأنهم هاجموا النسخة الاتحادية منها. وكان الثلاثة مندوبين عن دمشق في البرلمان العثماني قبل ١٩١٢. لكن عندما منعهم الاتحاديون من استعادة مقاعدهم في البرلمان التالي، ومن تسلم أية مناصب إدارية أخرى، جاء ردّهم بالتحول إلى نشاطات سياسية أكثر تنظيماً ضد الاتحاديين وعملائهم داخل النخبة السياسية الدمشقية من الذين نجحوا في الإبقاء على مناصبهم.

وكانت هناك كذلك جماعة أكبر كثيراً من أعضاء النخبة الأصغر سناً الذين كانوا إما يتوقعون خلافة آبائهم أو أعمامهم في المستويات العليا من البيروقراطية المحلية أو أنهم مؤهلون بالمستويات الحميدية لتسلم مناصب متوسطة المستوى لكنهم عاجزون عن ذلك بسبب نزوات السياسة الاتحادية. وكانت عائلات بعض هؤلاء الأعيان الشبان قد أرسلتهم إلى مدارس عثمانية اختصاصية في استنبول لإعدادهم للعمل الحكومي. وعندما عاد هؤلاء إلى الوطن وجدوا أن إمكانات العمل تدنت كثيراً. واستبعد الاتحاديون بعض عائلات الملاك البيروقراطيين، كالعابد والبكري، عن مناصب السلطة المحلية بسبب علاقتهم الحميمة بالنظام الحميدي[٦٠]، كما أنهم طهروا بيروقراطية الولاية كذلك وملأوا الكثير من المناصب الباقية بالأتراك. وإذ سحقت آمال هؤلاء الأعيان الشباب المحبَطين والعاطلين عن العمل فإنهم صاروا ينفقون ساعات طويلة في المقاهي[٦١] يقرأون الصحف ويناقشون شكاواهم. وارتبط كثيرون منهم بجماعة الأعيان المستائين، الأكبر سناً بقليل، المشكّلين «المعارضة الليبرالية»، وبدأوا في ظل نفوذها يرددون آراء سياسية شبيهة من ناحية العروبة. وشكل شبان عديدون من الدمشقيين والعاطلين عن العمل فرعاً محلياً لـ «العربية الفتاة» وطوّروا، من خلال تزايد النشاطات السياسية السرية في الأشهر المؤدية إلى حرب ١٩١٤، تفسيراً أكثر جذرية وتشعباً للعروبة دعا إلى انفصال الولايات الناطقة بالعربية عن الامبراطورية.

---

(٥٩) خير الدين الزركلي، «الأعلام» (القاهرة، ١٩٥٤ - ١٩٥٧)، الجزء ٣، ص ٢٤٦. والشيخ محمد جميل الشطي، «أعيان دمشق» (بيروت، ١٩٧٢)، ص ٤٤١. ومحمد اديب تقي الدين الحصني، «كتاب منتخبات التواريخ لدمشق» (دمشق، ١٩٢٨)، الجزء ٢، ص ٨٨٣ - ٨٨٤. و Khalidi, *British Policy*, pp. 224-6.

(٦٠) كان ثلاثة أشقاء من آل البكري، هم فوزي ونسيب وسامي، أعضاء في «العربية الفتاة». انظر: France: Ministère de la Défense, Service Historique de l'Armée, 7N 2141 (Arabie 1917-18-19), «La Famille de Bakri», Akaba, 20 June 1918.

(٦١) كان المقهى «السياسي» الأكثر شعبية في دمشق قبل العام ١٩٢٠ يسمى مقهى القوتلي. لطفي الحفار، «ذكريات»، الجزء ١، ص ٨.

ولم تكن بنية العمر عند أفراد «المعارضة الليبرالية» تختلف كثيراً عنها عند السياسيين الموالين للعثمانوية. وكان عروبيون من أمثال شفيق المؤيد العظم وشكري العسلي ورشدي الشمعة وحقي العظم ينتمون إلى جيل السياسيين اللاعروبيين نفسه، مثل محمد فوزي العظم وعبد الرحمن اليوسف ومحمد العجلاني وسامي مردم بك. وعلى الرغم من أنه كان بين العروبيين «العلنيين» رجال مثل عبد الرحمن الشهبندر ومحمد كرد علي ورفيق العظم يمكن وصفهم بأنهم جزء من جيل ثانٍ من العروبيين، فقد كان لجماعة السياسيين الموالين للعثمانوية في دمشق أيضاً دعم من جيل ثانٍ. وعلى العموم، فإن بنية عمر الجماعة السرية من العروبيين، وخصوصاً أعضاء «العربية الفتاة»، شكلت جيلاً ثانياً مميزاً على نقيض مع «المعارضة الليبرالية» والعثمانويين على حدّ سواء. وكانت أعمار الدمشقيين الناشطين في «العربية الفتاة»، مثل فوزي ونسيب وسامي البكري وجميل مردم بك وفخري البارودي ومحب الدين الخطيب وأحمد قدري تتراوح في الفترة ١٩٠٨ ـ ١٩١٤ ما بين أقل من العشرين بقليل ومنتصف العشرينات، أي بمعدل يقل بنحو عشرين سنة من الجماعات العلنية من المنافسين داخل النخبة السياسية المحلية[٦٢]. وانعكس شبابهم وبطالتهم وقلة خبرتهم بالطرق العثمانية التقليدية للمساومة والتسوية السياسية في نوع سلوكهم السياسي ومعارضتهم الأكثر عنفاً للجماعة المحلية من الأعيان الموالين للعثمانوية وللاتحاد والترقي نفسها. وهكذا، فإن المواجهة الأيديولوجية بين العروبة والعثمانوية، ومع أنها تعكس بالدرجة الأولى طبيعة النزاع ضمن الطبقة الواحدة وضمن النخبة الواحدة في دمشق، فإنها تعكس أيضاً، وجزئياً على الأقل، نزاعاً بين أجيال.

ولم تفرق الخلفيات التعليمية إلا قليلاً بين عروبيّي دمشق وعثمانويّيها المتخاصمين. ويبدو أن سياسيّي الجيل الأكبر سناً، عروبيين وعثمانويين، تلقوا مستوى التعليم نفسه وشكله، وهو تعليم الدولة العثمانية المتقدم، الذي يشمل التخصص المهني بالتركية. وأكثر من هذا، تكاد كل شخصيات الجناحين تقريباً تكون قد خدمت بصفات مختلفة في البيروقراطية المحلية أو المركزية خلال العهد الحميدي. وعلى العموم، فقد كانت هناك أقلية صغيرة من العروبيين الأصغر سناً بقليل، معظمهم من العائلات الأقل رسوخاً، لم يكونوا من نتاج النظام التعليمي للدولة العثمانية. وتلقى بعض هؤلاء، مثل محمد كرد علي، تعليماً إسلامياً تقليدياً على يدي مدرّسين خصوصيين من الهيئة المستاءة للدارسين الدينيين «الإصلاحيين». وكان آخرون، مثل عبد الرحمن الشهبندر، قد أرسلوا إلى مدارس تبشيرية أجنبية إقليمية، وليس إلى استنبول، لتلقّي تعليمهم العالي[٦٣].

(٦٢) Dawn, *From Ottomanism to Arabism*, pp. 162, 174-6.

(٦٣) سامي دهان، «محمد كرد علي: حياته وآثاره» (دمشق، ١٩٥٥)، ص ١٥ ـ ٢٠. وكان الشهبندر قد =

هذه النسبة الأعلى بقليل من التعليم «الديني التقليدي» و «الغربي المتقدم» عند الجيل الأكبر سناً من العروبيين، بالمقارنة مع جماعة السياسيين الموالين للعثمانوية وعثمانيي التعليم بشكل أكثر حصراً، عكست وجود اتجاهين فكريين مختلفين ضمن العروبية، أحدهما ديني والآخر علماني. ونجد، من جهة، أنه كان هناك عدد من الدارسين الدينيين بين القادة الأوائل للكتلة المعارضة المضادة للاتحاديين، رجال مثلوا السلالة «التقليدية» داخل الحركة العربية. وإذ كان هؤلاء يخشون التهديد الغربي للحضارة الإسلامية، ويشعرون بالمرارة لتدهور المؤسسات الدينية خلال الجيلين الماضيين، وهو ما تسارع كثيراً تحت تأثير العلمنة الاتحادية المتشددة وسياسات «التتريك»، فضّل القادة الدينيون الإصرار على إسهام العروبة ودورها في الإسلام، وعلى المظاهر السلبية لأربعمائة سنة من الحكم التركي. ومن جهة أخرى، نجد المعارضين ذوي التعليم الغربي يركزون معالجتهم على الحاجة إلى إعادة الحيوية بشكل شامل للإمبراطورية من خلال التطبيق المنظم للتكنولوجيا وطرق التفكير الغربية.

وبينما ميز الاتجاهان «الإسلامي التقليدي» و «الغربي الحديث» تطور كل من العروبية السورية والعثمانوية فإنهما أصبحتا أكثر بروزاً في المحتوى الأيديولوجي للعروبية السورية بحلول العام ١٩١٤. وكان للاتجاه الغربي الحديث نكهة مميزة مضادة للأتراك في صفوف الجيل الأصغر سناً من العروبيين الذين عملوا في السر قبل الحرب. وكان العديد من أعضاء الجماعة الأكثر شباباً من الذين تخرجوا في الوقت نفسه تقريباً في المدرسة الثانوية الوحيدة في دمشق، التي كانت تخدم نخبة المدينة. وكانت هذه المدرسة تسمى «مكتب عنبر» وكانت تضم دائرة من المعلمين والطلاب الشباب الذين بدأوا بالترويج لفكرة العروبة داخل صفوف المدرسة وخارجها قبل انقلاب العام ١٩٠٨، بل إن المعروف أن بعض المعلمين كانوا يشجعون طلابهم على عدم حفظ دروس اللغة التركية[٦٤]. وأكثر من ذلك فقد كان بعض أعضاء هذه الدائرة غير الرسمية على اتصال بجماعة من الدارسين الدينيين المتحلقين حول الشيخ طاهر الجزائري وجمعية النهضة العربية. وبينما ذهب عدد من خريجي مكتب عنبر إلى إستنبول لتلقي تعليمه الاختصاصي العالي باللغة التركية فإن نسبة ذات مغزى منهم توقفت عند مستوى الدراسة الثانوية أو اختارت ـ وهذا ما له مغزاه ـ الذهاب إلى

= تخرج في كلية الطب في الكلية البروتستانتية السورية في بيروت (الجامعة الأميركية فيما بعد)، دفعة عام ١٩٠٦.
American University of Beirut, Directory of Alumni, 1870-1952 (Beirut, 1953), p. 42.

(٦٤) كان مكتب عنبر في الأصل بيتاً ليهودي دمشقي ثري، هو عنبر، وتم تحويله إلى مدرسة ثانوية في أواخر القرن التاسع عشر. وهو (ما زال) يقع في حي الخراب. القاسمي، «مكتب عنبر». ومحادثة مع ظافر القاسمي (بيروت ٢٦ تموز/ يوليو ١٩٧٥).

أوروبا لإكمال تعليمها العالي. وليس مما يدهش أن يكـون رجال مثـل جميل مـردم بك وأحمد قدري، من أوائل الطلاب السوريين الذين ذهبوا إلى أوروبا قبل العـام ١٩١٤ من أجل التعليم العالي، وصـار هؤلاء يرون في مفهـوم «التغريب العلماني» أداة فعـالة تعيد الحيوية إلى الإمبراطورية[٦٥].

أما من حيث العمل، فكـان أفراد الجيـل الأكـبر من العـروبيـين يختلفـون عن معـاصريهم من العثمانـويين في أمـرين هامـين. الأول هو أن نسبـة كبيرة من المـوالـين للعثمانيين شغلت مـواقع حكـومية طـوال الفترة ١٩٠٨ - ١٩١٤، في حـين أن موظفي الحكومة من العروبيين كانوا أقل بكثير في الفترة نفسها[٦٦]. وهناك عروبيـون عديـدون شغلوا مناصب رفيعة في نهاية الحكم الحميدي لكنهم إما تركوا خدمة الحكومة طوعاً أو طلب الاتحـاديون ذلـك منهم بعـد العـام ١٩٠٨. والثاني هـو أن العـروبيـين كـانـوا منخرطين بنشاط في المهن الفكرية في حين أن العثـمانويـين ابتعدوا بـوضوح عن أمثـال هذه النشاطات عموماً. وكانت الصحافة والمهن الاختصاصية الحرة (أطباء، محـامون، مهندسون..) هي المهن الأكثر انتشاراً بين العروبيين. ولا شك في أن هذا كان يعـود إلى أن العروبيين كانوا بحاجة إلى كسب رزقهم ولم يكن باستطاعتهم تأمينه إلا خـارج الحكومة. وعلى سبيل المثال، فإن شكري العسلي كان حاكم لواء وبرلمانياً سابقاً تحـوّل إلى صحافي، وكان رفيق العظم كاتباً مشهوراً، وحرر محمد كـرد علي الصحيفـة الأكثر نفوذاً في دمشق يومها، وكان عبد الرحمن الشهبندر طبيباً أميركي الدراسـة ومحاضـراً في علم الاجتماع. ولعب العروبيـون دوراً جليـاً في تـرويـج الحـركـة الـوليـدة في حقـلي الصحافة والآداب. وعلى العكس من ذلك، فإن العثمانويين المحليين في دمشق فضّلوا استخدام مواقعهم الحكومية، وليس أقلامهم، للدفاع عن العثمانوية.

وكانت هنالك بين أفراد الجيل الثاني من العروبيين نسبة عالية من الذين تدربوا على المهن الحرة، والقانون خصوصاً، الأمر الذي خدمهم كقاعدة انطلاق نحو خدمـة الحكـومة أو العمـل كضباط[٦٧]. وعـلى العموم، فـإن معظم العـروبيـين الـذي تلقـوا تدريبهم المهني في هذه الفترة لم يكونوا قد تقدموا كثيراً في خدمة الحكومـة لأنهم كانـوا صغار السن، وإما لأنهم كانوا غير ناجحين في السوق شديدة التنافسية للحصـول على وظيفة إدارية. وعـلى الرغم من أن ضبـاط دمشق لعبوا دوراً ذا مغـزى في الفترة قبـل ١٩١٤ داخل الحركة العربية، فإن عـاملين ربما يكـونان قـد عززا ميـولهم العربيـة من

(٦٥) محادثة مع سلمى مردم بك (لندن، ٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٤).

(٦٦) Dawn, *From Ottomanism to Arabism*, pp. 167, 178.

(٦٧) المصدر السابق، ص ١٧٨.

الناحية الأيديولوجية. الأول هو أنهم كانوا، كالضباط الاتحاديين، مدربين مهنياً، ومن الطبقة المتوسطة الصغيرة ذات الطموحات الكبيرة، ويحملون شكاً دائماً تجاه الأعيان المحليين غير الأخصائيين. والأمر الذي فاقم هذا الصراع أن طبقة الملاك البيروقراطيين كانت قد منعت أفرادها لأجيال عديدة من دخول الخدمة العسكرية. وكانت هذه الطبقة الأخيرة قادرة على استخدام نفوذها لدى الدولة للحصول على إعفاءات من الخدمة الإلزامية لأبنائها، وكان الأعيان يرون أن المهن العسكرية أكثر ملاءمة لتلك الطبقات الأدنى في السلّم الاجتماعي. والثاني هو أن القليل المتوفر من المعلومات عن سير حياة هؤلاء الضباط يشير إلى أنهم ـ كجماعة ـ كانوا من مرتبة اجتماعية أدنى من مرتبة أولئك الموالين للعثمانوية[٦٨].

وأخيراً، فإن الأصول الطبقية والمنزلة الاجتماعية لجماعة عروبيي دمشق قبل العام ١٩١٤ لعبت دوراً في تمييزهم عن خصومهم العثمانويين. وانعكست التمايزات الاجتماعية الاقتصادية في طبيعة النزاع داخل النخبة الواحدة. وكان الجيل الأكبر سناً من العروبيين يتألف من أشخاص من عائلات الملاك البيروقراطيين القوية وشخصيات أخرى عديدة من عائلات أقل بروزاً. وكان رفيق وحقي وشفيق المؤيد العظم ينتمون، بفضل اسم العائلة، إلى زبدة المجتمع الدمشقي. وجاء شكري العسلي من عائلة ملاك بيروقراطيين أقل بروزاً بقليل وأحدث رسوخاً من حيّ الميدان[٦٩]. وعلى العموم، فإن محمد كرد علي وعبد الرحمن الشهبندر كانا من أصول اجتماعية أدنى بشكل واضح ـ أحدهما ابن ملاك صغير والآخر من عائلة تجارية متوسطة ـ ولم يكونا قد اكتسبا مع اندلاع الحرب العالمية الأولى المنزلة الاجتماعية التي لرفاقهما العروبيين[٧٠]. وكان الجيل الثاني من العروبيين أيضاً يتألف من شباب من عائلات دمشق البارزة مثل مردم بك والبكري والبارودي والخطيب، ومعهم أعضاء من عائلات تعتبرها الأرستقراطية متسلقة اجتماعياً. ومن ناحية أخرى، كان العثمانويون المعلنون والناشطون، بلا استثناء، من أعضاء النخبة السياسية والطبقة المحلية العليا.

وعلى العموم، فإن التمايزات الاجتماعية الاقتصادية كانت أكثر بروزاً حتى على مستوى التنافس داخل العائلة الواحدة على المناصب الإدارية. ومع تزايد عدد أفراد العائلات الأرستقراطية عبر أجيال قليلة تطورت ضمن كل من هذه العائلات فروع

---

(٦٨) المصدر السابق، ص ١٦٧.

(٦٩) الحصني، «كتاب منتخبات»، الجزء ٢، ص ٨٨٣ ـ ٨٨٤. واستناداً إلى أحد المصادر فإن عائلة العسلي لم تبرز سياسياً إلا بعد صعود شكري. محادثة مع حسن الحكيم (دمشق، ١٢ آذار/مارس ١٩٧٦).

(٧٠) الحصني، «منتخبات»، الجزء ٢، ص ٩٠١. ودهان، «محمد كرد علي»، ص ١٥ ـ ٢٠.

متمايزة، و «عانى بعض فروعها عملياً من تدهور نسبي» في ثروته ونفوذه وقدرته على الحصول على وظيفة عامة. و «لم يكن من غير الشائع وجود رجال من العائلة الكبيرة نفسها في جانبين نقيضين سياسياً»[71]. وعلى سبيل المثال، فرفيق وحقي العظم، وكلاهما عروبي، جاءا من فرعين أفقر وأقل نفوذاً من عائلة العظم الأرستقراطية، في حين أن محمد فوزي باشا العظم، وهو عثمانوي مكرس ومؤيد للاتحاديين، كان رأساً للفرع القائد من العائلة (فرع أسعد العظم) وكان الأغنى كثيراً والأكثر نفوذاً بين كل أفراد آل العظم في دمشق[72]. و «أصبح عثمان وجميل مردم بك عروبيين قبل ١٩١٤ في حين أن ابن عمهما المباشر سامي باشا مردم بك بقي عثمانوياً ناشطاً. ومع أن جدّي الطرفين، عثمان وعلي، كانا قد جعلا عائلة مردم بك واحدة من أغنى عائلات الملاك البيروقراطيين وأكثرها نفوذاً في دمشق خلال الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، فإنه بوصول الجيل الثالث من عائلة مردم بك الشهيرة كان فرع علي أغنى كثيراً من فرع عثمان، كما كان يشغل وظائف عامة أعلى مرتبة.

ويبدو أن عاملين كانا وراء هذه التمايزات ضمن العائلة الواحدة في حال عائلة مردم بك. الأول هو أن فرع علي كان قادراً على أن يؤمن من السوق التي بناها مداخيل أكثر ثباتاً ودفقاً مما تمكن فرع عثمان من الحصول عليه من أراضيه المروية في الغوطة. والثاني هو أن حكمت، والد سامي باشا، كان موظفاً حكومياً رفيعاً تمكن من إيجاد خط وراثة بيروقراطية لأبنائه. وكان عبد القادر، شقيق حكمت، وجيهاً بارزاً توفي باكراً تاركاً أبناءه يعيلون أنفسهم في ساحة شديدة التنافس على المناصب الإدارية. ولم ينجح عثمان، ابن عبد القادر، في تأمين وظيفة رئيسية، وقبل وفاته باكراً هو أيضاً، كان عثمان قد أصبح عضواً ناشطاً في جمعية النهضة العربية. وعمل عثمان كذلك على أن يغرس لدى شقيقه الأصغر، جميل، مشاعر قوية مضادة للأتراك، بما في ذلك العداء للغة التركية، على الرغم من أن أمهما كانت تركية. وبدلاً من تشجيعه على الذهاب إلى إستنبول لاستكمال تعليمه، أبعد عثمان جميلاً إلى أوروبا، حيث انضم هذا الأخير، وهو طالب، إلى «العربية الفتاة» بعد العام ١٩٠٩[73]. في هذه

(٧١) Dawn, *From Ottomanism to Arabism*, pp. 171-2.

(٧٢) جاء رفيق من فرع حافظ في عائلة العظم، وجاء حقي من فرع أقل رسوخاً. وأكثر من هذا فإن ملكيات أراضيهم السورية كانت تافهة نسبياً مقارنة بملكيات محمد فوزي. محادثة مع وجيهة اليوسف (بيروت، ١٥ آب/ أغسطس ١٩٧٥).

(٧٣) محادثة مع سلمى مردم بك (لندن، ٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر و ٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٤). والحصني، «كتاب منتخبات»، الجزء ٢، ص ٨٩١ - ٨٩٢. والشطي، «أعيان دمشق»، ص ٣١٨ - ٣١٩، وأدهم الجندي، «شهداء الحرب العالمية الكبرى» (دمشق، ١٩٦٠)، ص ١٧٥.

الأثنـاء انضم سامي بـاشا مـردم بـك إلى أصهـاره آل العـظم في الكتلة المحليـة ذات الموالاة المتصلبة للعثمانوية والمؤيدة للاتحاديين(٧٤).

وهكـذا، فإن جماعة عـروبيي دمشق التي شكلت الدعـامة الأسـاسية للحـركة العربية قبل ١٩١٤ كانت تمتلك صفات تميزها عن جماعـة العثمانـويين المحليـة. وفوق كل شيء آخر، كان العروبيون أشخاصاً فشلوا في أن يؤمّنوا لأنفسهم وظـائف عامـة، وبالتالي فقد كانت لهم حصة أقل في الدولة العثمانية. لكنهم مالوا أيضاً إلى أن يكونـوا أصغر سناً بقليل من الجماعة العثمانوية، ومن خلفيـات تعليمية أكـثر تنوعـاً، كما كـانوا أكـثر انخـراطـاً في المهن الفكـريـة، وأتـوا من فـروع أقـل ثـروة ونفـوذاً للعـائـلات الأرستقراطية المحليـة أو من عائـلات غير بـارزة اجتماعيـاً. وعلى العمـوم، فإن هـذه التمايزات لم تكن ظاهرة بما يكفي للتفريق بوضوح بين «العروبيين» و«العثمانويين» على أسـاس طبقي. ولم يكن الصراع الطبقي أسـاسـاً للخصـومة السيـاسية في دمشق أو في المدن السورية الأخرى، بل كان الصراع محصوراً أساساً بالعناصر الناشطة سياسيـاً في طبقة واحدة محددة موجودة في قمة التراتبية الاجتماعية في دمشق. وعـلى العموم، فقـد كان لهذه الطبقة ـ طبقة الملاك البيروقراطيين ـ صفاتها المهايزة الداخلية التي تركزت على العائلات وفروعها التي كانت مصالحها الاقتصادية والسياسية إما في صعـود أو هبوط. وعـلى الرغم من أن النـزاع داخل الـطبقة الـواحدة كـما ترسمـه الصراعات من أجـل الوظائف العامة وعلى الموارد الشحيحة كان قائماً في أواخـر القرن التـاسع عشر فـإنه لم يحتـدّ فجأة ويتحـول إلى قاعـدة جديـدة ذات أبعاد مضـافة محـددة بـأيـديـولـوجيتـين متعارضتين، عروبية وعثمانوية، إلا بعد العام ١٩٠٨ وثورة الاتحاد والترقي. وفي حالة العـروبة، فـإنها لم تترجم من فكـرة إلى أداة سياسيـة قـابلة للعمـل حتى قبيـل حـرب ١٩١٤. وعـلى الرغم من أنها كـانت في صعود وتمكنت من اجتـذاب وتـأمـين ارتـداد عناصر نافـذة في دمشق خلال هـذه الفترة، فـإنها بقيت ـ مع ذلـك ـ في موقـع الأقلية المتـواضعة في دمشق والأمـاكن الأخرى، غـير قادرة عـلى إحداث تـآكـل في إخـلاص الجناح المسيطر من النخبة السياسية المحلية في سورية للعثمانوية(٧٥).

---

(٧٤) محادثة مع وجيهة اليوسف (بيروت، ١٣ آب/ اغسطس ١٩٧٥).

(٧٥) Dawn, *From Ottomanism to Arabism*, pp. 173-4.

الفصل الرابع

الأعيان والقوميون
وحكومة فيصل العربية في دمشق
١٩١٨ - ١٩٢٠

لم يختر معظم أفراد النخبة السياسية السورية أن يعرّفوا أنفسهم بالعروبة إلا بعد أن احتلت القوات الأوروبية والشريفية الولايات السورية في الإمبراطورية العثمانية عام ١٩١٨[1]. وكان الاحتلال يعني، بالنسبة إلى هؤلاء، الهزيمة النهائية للامبراطورية، وبالتالي فإن أيديولوجيتها السائدة، العثمانوية، لم تعد تخدم مصالحهم. وكان تحول هؤلاء إلى العروبة تحولاً مصلحياً يهدف إلى سدّ فراغ أيديولوجي من ناحية، وحماية موقعهم في المجتمع المحلي من ناحية أخرى. وإذ لم يبق أمام هؤلاء خيار آخر فإنهم

(١) بالنسبة إلى أعيان دمشق والمدن السورية الأخرى الموالين للعثمانيين كان التعاون مع الاتحاد والترقي أمراً طبيعياً. والواقع أن هذا الخيار كان مريحاً جداً حتى خلال سنوات الحرب. وكانت زوجات أعيان دمشق وبناتهم متفقات تماماً مع هذا التوجه. وفي مطلع آذار(مارس) ١٩١٦ دعت «الجمعية الخيرية لحريم سورية» إلى حفلة شاي في صالة الجمعية في دمشق على شرف وزيرين هما أنور باشا وجمال باشا. لكن أنور لم يستطع الحضور مع أن جمالاً فعل. وقدمت الجمعية لأنور صورة جيلة الإطار لفتاة عثمانية يلفها العلم العثماني وتحمل في يدها اليمنى صورة أنور باشا، وقدمت لجمال باشا صورة أخرى تمثل قناة السويس ومصر في المقدمة تناشد جمالاً إنقاذها مما صارت إليه، وفوق هذا كله صورة ملاك يحمل صورة لجمال باشا نفسه. وألقيت ثلاث كلمات. أولاً، وقفت ابنة محمد فوزي باشا العظم وألقت كلمتها بالتركية مرحبة بـ «القائدين العظيمين». وتبعتها سكرتيرة الجمعية، أخت سامي باشا مردم بك، التي ألقت كلمة بالعربية قالت فيها أن مدينة دمشق تتمتع بالهدوء الذي يضمن تقدمها، على الرغم من عصف المدافع والبنادق الذي يُسمع عن بعد. وأضافت أن نساء دمشق بدأن في هذه الأثناء تقدمهن! وعندما انتهت، وقفت ابنة محمد أفندي الإيبش وألقت، هي أيضاً، خطاباً بالعربية يمتدح «الخليفة العظيم» و«القائدين النبيلين» ويشكرهما على تأسيس مدرسة للأيتام وأبناء الفقراء، مضيفة أنها، باعتبارها رئيسة المدرسة، تتعهد بالقيام بواجبات هذا المركز التزاماً برغبة «القائدين المحبوبين». وانتهت الحفلة بتبرع جمال باشا بـ ٢٠٠ ليرة تركية عن أنور، ومثلها عن نفسه، للجمعية. صحيفة «المقتبس» (٨ آذار/ مارس ١٩١٦)، واردة في FO 371/2768, file 938, No. 88001.

اعتنقوا العروبة آملين في تكوينها على صورتهم والاستمرار، بالتالي، في ممارسة السياسة من موقع قوة.

وفي حالة الجيل الأكبر سناً من أعيان دمشق، الذين تعاونوا مع الاتحاديين تعاوناً وثيقاً حتى هزيمة الأتراك، كان تحويل الولاء إلى العروبة أمراً صعباً بشكل خاص. وكان إعدام خصومهم السياسيين من زعماء العروبيين أو نفيهم أو اغتصابهم قبل الحرب وخلالها، وبعضهم من الأقارب، قد أوقع الشقاق بين الطرفين. وأثارت الإجراءات الوحشية التي تبنّاها الاتحاديون سخط، وكراهية، الكثير من الشباب العرب القوميين وقلبت العديد من الأعيان البارزين الأكبر سناً ضد الأتراك وحلفائهم في دمشق قبل نهاية الحرب. لكن، نظراً لأن العروبيين كانوا متهمين بالتآمر مع الأعداء المعلنين للدولة العثمانية أيام الحرب ـ فرنسا وبريطانيا ـ فإنه كان يمكن استخدام تهمة خيانة الإسلام والإمبراطورية ضدهم. وبقي السخط والاستياء من الأعيان الاتحاديين العاجزين عن إنقاذ أنفسهم مكتومين طوال بقاء الاتحاديين في موقع السيطرة واستمرار الإمبراطورية في الوجود على قيد الحياة.

ولم تُواجَه الاتحاد والترقي بأكثر من مقاومة قليلة في سورية عندما انطلقت إلى القضاء على آخر آثار مقاومة سياستها «التتريكية». واعتبر حاكم سورية جمال باشا العديد من عروبيي ما قبل العام ١٩١٤ لا أكثر من أشخاص أنانيين[٢]. ورأى في أشخاص مثل محمد كرد علي والشيخ عبد الحميد الزهراوي أناساً باحثين عن المال أو المنصب. وكان قادراً على تحويل قلم كرد علي إلى مدّاح للاتحاديين بواسطة الهبات المالية. وأسكت الزهراوي مؤقتاً بمنحه مقعداً في مجلس الأعيان العثماني المهيب. واكتفي بإنذار عروبيين آخرين مثل الدكتور عبد الرحمن الشهبندر بضرورة التزام الهدوء والسكينة، وكان عليهم في النهاية أن يذهبوا إلى المنفى[٣]. وعلى العموم، كان لا بد من التعامل مع القيادة الداخلية للحزب العثماني للامركزية الإدارية بإجراءات أكثر قمعية. وبدأت السلطات التركية في وقت مبكر من العام ١٩١٨ باعتقال العروبيين الذين لم يختاروا المنفى. وكشف عن أدلة خيانية على شكل مراسلات دبلوماسية مصادرة جرت بين أعضاء حزب اللامركزية وعملاء فرنسيين وبريطانيين في سورية ومصر. وفسر الاتحاديون هذه الدراسات على أنها دليل على أن قادة «الحركة العربية» كانوا يسعون إلى فصل الولايات الناطقة بالعربية عن الامبراطورية وإلى

---

(٢) Djemal Pasha, Memoirs *of a Turkish Statesman - 1913 - 1919* (London, 1923), p. 59.
وكتب جمال باشا يقول: «... بالحكم من خلال آراء هؤلاء الزعماء فإن الإصلاحات العربية لم تعنِ أكثر من إرضاء طموحات أشخاص قلائل متعطشين للمناصب والألقاب».

(٣) المصدر السابق، ص ٥٩ و١٩٨ ـ ١٩٩. و Dawn, *From Ottomanism to Arabism*, p. 156

تشجيع المخططات الإقليمية الأوروبية. وكان بين المعتقلين بتهمة التآمر مع السلطات الفرنسية كل من: شفيق المؤيد العظم وشكري العسلي ورشدي الشمعة والأمير عمر الجزائري وعبد الحميد الزهراوي. وبحلول منتصف ١٩١٦ كان قد حكم عليهم جميعاً بالإعدام، ونفذ الحكم فوراً[٤]. واتهمت مجموعة المهاجرين والمنفيين السوريين في القاهرة، بقيادة رفيق حقي العظم والإصلاحي الديني الشيخ رشيد رضا اللذين كانا يديران النشاطات السياسية لحزب اللامركزية منذ العام ١٩١٣، بدعم وتأييد المشروع البريطاني لفصل الولايات العربية عن الإمبراطورية ووضعها تحت سلطة خلافة عربية من خلال ثورة عربية. وحكم بالموت غيابياً على الاثنين ومعهما نحو خمسين آخرين من زملائهما السوريين واللبنانيين المقيمين في القاهرة[٥].

ويبدو واضحاً أنه بحلول العام ١٩١٦ كان هنالك عدد متزايد من السوريين العروبيين التواقين إلى إثارة العصيان على السلطات التركية وإلى الانفصال الإقليمي عن الإمبراطورية. لكن إمكانية إشعال نار الثورة داخل سورية كانت ضئيلة جداً. وشكّل الذين بقوا عروبيين أقلية صغيرة وضعيفة في سورية، ولم يكن لديهم أي تنظيم داخلي، عسكرياً كان أو غيره، يمكنه أن يقود الثورة. وبحلول العام ١٩١٦ كان الأتراك قد سحقوا بوحشية كل النشاطات السياسية العروبية في سورية. ومع أن قادة السوريين العروبيين في القاهرة استمروا في التحرك من أجل الحقوق العربية والاستقلال الذاتي، وعرض عديدون منهم فكرة العصيان أو الثورة خلال اتصالات أجريت مع مسؤولين بريطانيين رفيعين، فإن النفوذ السياسي القليل الذي كانوا لا يزالون يتمتعون به في سورية لم يكن كافياً أبداً لتشجيع قيام الثورة منها. وعندما اندلعت نار ثورة عربية في منتصف ١٩١٦ فإنها اندلعت في الحجاز، وبقيادة عرب غير سوريين، وبأهداف تختلف بعض الشيء عن دوافع جماعة العروبيين السوريين وطموحاتهم. وكان إسهام السوريين في الثورة هامشياً. وكانت الحركة العربية قد انتقلت مؤقتاً إلى خارج سورية وخرجت من أيدي السوريين.

تأثير ثورة ١٩١٦ العربية

تعود أصول ثورة ١٩١٦ العربية إلى طموحات شريف مكة[٦]. وكان الشريف

---

(٤) Turquie: IVème Armée, *La Vérité sur la question syrienne* (Stamboul, 1916), pp. 158-9, 163. Also see Dawn, *From Ottomanism to Arabism*, p. 155.
ومن أجل بيانات سيرة الحياة الأكثر تفصيلاً حول الشهداء انظر: الجندي، «شهداء...»، ص ٨٩ - ١٣٥.

(٥) Turquie: IVème Armée, *La Vérité*, pp. 165 - 6.

(٦) C. Ernest Dawn, «The Amir of Mecca al-Husayn ibn- Ali and the Origin of the Arab =

حسين قد قاوم، منذ كانون الثاني (يناير) ١٩٠٩ وحتى اندلاع الثورة في حزيران (يونيو) ١٩١٦، كل محاولات الاتحاديين للحدّ من نفوذه وسلطته في الحجاز. وكانت سياسة الاتحاديين القاضية بإقامة حكم شديد المركزية بغيضة على أهداف حسين الأولية القاضية بضرورة المحافظة على وضع مستقل ذاتياً للحجاز تحت سلطته ويضمان التوارث المباشر لعائلته للإمارة. لكن، ونظراً لأن حماية الحج والديار المقدسة بقيت تحتل مكانة رفيعة في لائحة أولويات الحكومة العثمانية، فقد «تطابقت» أهداف الحكومة والشريف حسين حول مشكلة مصالحة القبائل الإقليمية التي كانت تشكّل عقبة رئيسية تقف أمام تنفيذ السياسة العثمانية في الحجاز. لهذا، فبينما كان الاتحاديون يهددون موقع حسين بإحدى اليدين كانوا يوفرون له باليد الأخرى «مساعدة مادية» لضبط طموحات خصومه الداخليين[٧].

واعتمد الشريف حسين التفسير التقليدي لـ «العثمانوية»، فنظر إليها كسلاح أيديولوجي ضروري لمحاربة التحديث التركي العلماني والإلحادي من ناحية، ومحاربة الحركة الانشقاقية العربية الوليدة من ناحية أخرى. وليس من المدهش كونه عبر عن نسخته من العثمانوية بتوجه ديني إذ دعا إلى إحياء الحياة والمؤسسات الإسلامية النقية. وكما يقول إرنست دون، فقد كان «الموقف الأيديولوجي الذي أعلنه منسجماً مع مصالحه السياسية، وبهذا فقد كان باستطاعته، مثله مثل معظم بني دينه المعاصرين، أن يؤمن بإخلاص بأن دولة عثمانية مسلمة حقاً كانت هي الأمل الأكبر للدفاع عن الإسلام ضد التعديات السياسية والفكرية لأوروبا المسيحية»[٨].

وكان الشريف حسين سياسياً براغماتياً أيضاً. وقد فهم جيداً اعتماده على الحكومة العثمانية في صراعه لمقاومة مخططات خصومه من زعماء القبائل الذين يرفعون راية أصولية إسلامية أكثر جذرية، وأكثر جاذبية أحياناً. لكن، نظراً لأن الحكومة الاتحادية كانت مصممة على سياسات معينة معادية لمصالح حسين، وتحديداً من بينها مدّ سكة حديد الحجاز (والسيطرة العثمانية معها) إلى مكة، فإنه لم يكن يستطيع التوفيق بين مصالحه الشخصية ومصالح الدولة. ومنحت الحرب الشريف حسين فرصة تلبية طموحاته. وهذا ما جاء في سلسلة من الوعود البريطانية الغامضة الواردة

= Revolt», in *From Ottomanism to Arabism,* pp. 3-5; Butrus Abu Manneh, «Sultan Abdülhamid II and the Sharifs of Mecca», *Asian and African Studies 9 (1973),* pp. 1-21.

(٧) Dawn, «The Amir of Mecca», pp. 49-50.

(٨) المصدر السابق، ص ٥١. ومن أجل تفسير مثير للاهتمام للمواقف الفقهية للشريف حسين تجاه الوهابية والشيعية انظر المقابلة التي أجراها الكابتن سان كوانتان في القاهرة مع ت. ي. لورنس. في:
France: Ministère de la Défense, *Service Historique de l'Armée,* 16N 3200, Dossier 3, No. 4, 26 August 1917.

في ما صار يعرف بـ «مراسلات حسين ـ ماكماهون»، التي قطعت للشريف خلال العامين ١٩١٥ و١٩١٦، ضامنة له حقه في حكم شبه الجزيرة العربية وربما أراضٍ عربية أخرى إن هو وافق على ضم قواته إلى الجهد الحربي للحلفاء(٩). وبعد قيامه بمحاولة أخيرة لتسوية خلافاته مع الاتحاديين، لجأ حسين إلى الخيار البريطاني مرغماً. وعلى الرغم من أن ثورة الحجاز أعطيت محتوى أيديولوجياً «قومياً عربياً» عند السوريين الأرفع ثقافة في الشمال، وفي القاهرة، فقد كانت للشريف أهداف أكثر محدودية(١٠). وقد رأى في عمله هذا، بمنظوره الأيديولوجي، بعثاً لـ «العثمانوية» التقليدية ولإحياء الإسلام. ورأى فيه ـ بشكل عملي أكبر ـ الطريقة الأفضل لدحر القبائل المجاورة المعادية في جزيرة العرب. ومع هذا، ولكسب المشروعية القانونية لثورته، فقد كان مضطراً إلى «. . . تبني هدف المجتمعات القومية والسعي إلى ملكية على الأمة العربية لكسب ادعاء تفوّق، قابل للدفاع عنه، على جيرانه الخطرين»(١١).

ولعبت ايديولوجيا العروبة، وما ولدته من حركة سورية ـ عربية، دوراً له مغزاه النسبي في أصل «الثورة العربية» على الرغم من أن الثورة نفسها كانت هي الخطوة الأهم في تنامي القومية العربية قبل ١٩١٨. وجاء رد الفعل السوري على الثورة مختلطاً. وكان طبيعياً أن يستثار عروبيو دمشق ما قبل الحرب وغيرها من المدن السورية لأنباء اندلاع عصيان مسلح ضد مضطهديهم الأتراك، لكنهم كانوا في وضع لا يسمح لهم بالإسهام فعلياً في الثورة. وكان ناشطون سوريون آخرون في المنفى، مثل رفيق وحقي العظم، قد أقاموا فعلاً اتصالات مع الهاشميين والبريطانيين على حد سواء(١٢). لكن، على الرغم من أن جزءاً لا بأس به من جيش الشريف الشمالي الذي يقوده ابنه

---

(٩) C. Ernest Dawn, «Ideological Influences in the Arab Revolt», in *From Ottomanisam to Arabism,* pp. 84 - 5; Dawn, «Abdullah ibn al-Husayn, Lord Kitchener and the idea of an Arab Revolt», in *From Ottomanism to Arabism,* p. 56.

ومن أجل تحليل حديث مفصل لهذه الوعود وتأثيراتها المختلفة، انظر:

Elie Kedourie, *In the Anglo-Arab Labyrinth. The McMahon* - Husayn Correspondence and its Interpretations, 1914-1939 (Cambridge, 1976).

وربما كان التفسير الأكثر توازناً وإدراكاً، على إيجازه، لما كانت هذه الوعود الأخرى، مثل اتفاقية سايكس ـ بيكو عام ١٩١٦ وإعلان بلفور عام ١٩١٧، تعنيه في الإطار الأوسع لدبلوماسيّة أيام الحرب الأوروبية، هو ذلك الوارد في مؤلف ألبرت حوراني:

«The Arab Awakning Forty Years After», in his *The Emergence of the Modern Middle East,* pp. 206 - 12.

(١٠) يقول كيدوري، على العموم، إن الحسين كان منساقاً وراء طموح شخصي ساعياً إلى الخلافة على كل المسلمين.

Elie Kedourie, *England and the Middle East* (London, 1956), pp. 48 - 56.

(١١) Dawn, «The Amir of Mecca», p. 49.

(١٢) Dawn, *From Ottomanism to Arabism, pp. 155 - 6.*

الثالث فيصل ضم ضباطاً وجنوداً سوريين[١٣]، فإن معظم هؤلاء، تطوعوا بعد أن أخذوا أسرى حرب، والأقلية فقط كانت فرت من الجيوش العثمانية للانضمام إلى الحركة العربية عند انتشار أنباء ثورة الحجاز. وكانت الجيوش العربية تضم نسبة من الحجازيين والعراقيين أكبر كثيراً من نسبة السوريين. ومع أن الجيل الأصغر سناً في جمعية «العربية الفتاة» القومية العربية أسهم في الجهد الحربي فإن السوريين عموماً لم يكونوا راغبين في الثورة على الأتراك. وبينما استمر بعض القيادة السياسية في المدن السورية بتعريف نفسه بالأيديولوجيا العثمانوية، وبالإمبراطورية بالتالي، اختار بعضها الآخر عدم اتخاذ موقف بانتظار معرفة نتيجة الحرب. وحافظ كثيرون على مناصبهم طوال الحرب، ونظروا إلى ثورة الجنوب بحذر وازدراء، بل ووصموها بالخيانة. وعلى الرغم من أن الشريف حسين وجّه دعوته إلى الثورة بأقوى التعابير الدينية، فإن قوة الإسلام كقوة إمبراطورية عليا جامعة أجهضت دعوة الحرب المقدسة التي وجهتها قبائل عربية كانت تعتبر أدنى ثقافياً ومتخلفة اجتماعياً، وليس لديها من التقوى غير الاسم. وإلى هذا، فإن بعض الزعماء السياسيين الرفيعين والنافذين كانوا لا يثقون بالطموحات الهاشمية السياسية، أو لم يكونوا على ودّ مع الشريف حسين وأبنائه[١٤].

الصورة السياسية لدولة فيصل العربية

عشية الاستسلام في خريف ١٩١٨ كانت دمشق واقعة تحت سيطرة مخلخلة لجماعة من الأعيان المحليين الذين كان كثيرون منهم معارضين عنيدين للهاشميين. وبينما كانت أنباء الهزائم العثمانية تصل إلى دمشق، هزيمة بعد أخرى، توصّل هؤلاء الزعماء السياسيون إلى إجماع بشأن أنه لم يعد من الممكن الاعتماد بعد الآن على الدم التركي لمواقعهم في السلطة والنفوذ المحلي. وإلى هذا، فإنه مع تقدم القوات البريطانية والفرنسية وحلفائهم العرب إلى دمشق ذعر القادة السياسيون المحليون لمجرد التفكير بسيطرة هاشمية مباشرة مدعومة بجيش احتلال.

وإذ كانت دمشق تعيش غليانها الاجتماعي، وانهيار اقتصادها الذي دمرته الحرب، والشك بمستقبلها السياسي، فقد شعر هؤلاء السياسيون المحليون بالحاجة إلى تعديل آرائهم المعادية للشريف والموالية للعثمانيين لتقديم أنفسهم على أنهم القوة السياسية المحلية الوحيدة التي يمكن المحتلين الأجانب الاعتماد عليها لإعادة فرض

---

(١٣) Suleiman Mousa, «The Role of Syrians and Iraqis in the Arab Revolt», *Middle East Forum* 43 (1967), pp. 5 - 17.

(١٤) بشكل خاص، أكثر وجيهين دمشقيين نفوذاً: محمد فوزي العظم وعبد الرحمن اليوسف.
انظر: خالد العظم، «مذكرات خالد العظم» (بيروت، ١٩٧٢)، الجزء ١، ص ٩٠ - ٩٢.

النظام. وللبقاء على قيد الحياة، كان على طبقة الملاك البيروقراطيين المحليين أن تدعم دورها السياسي التقليدي كوسيط بين المجتمع والسلطة الجديدة. وفهم المثلون السياسيون لهذه الطبقة جيداً أن الحركة العربية التي تترأسها الأسرة الهاشمية هي هذه السلطة الجديدة. وبهذا فقد كان شرط الحفاظ على الذات هو التحول من الولاء للعثمانوية إلى الولاء للعروبة، وهي الايديولوجيا الصاعدة والحركة التي حاول كثيرون من هؤلاء اجتثاثها أثناء العقد السابق. وعلى العموم، فقد ظهر أن تغيير اتجاه الولاء لم يكن مهمة سهلة بالنسبة إلى البعض.

وفي اليوم الأول من تشرين الأول (أكتوبر) ١٩١٨ كانت دمشق تستسلم احتفالياً لقائد كتيبة الخيالة الأسترالية الخفيفة من خلال لجنة للأعيان المحليين يرأسها الأمير سعيد الجزائري وشقيقه الأمير عبد القادر. وكان الشقيقان حفيدا قائد المقاومة الجزائرية يدّعيان أن الحاكم التركي عهد إليهما، قبل مغادرته دمشق في اليوم السابق، بمهمات الحكم المدني. وأعلنا كذلك استقلال سورية وحقهما بحكم دمشق باسم الشريف حسين[١٥]. لكن، ما إن وصل العميل السياسي البريطاني ت. ي. لورنس في وقت لاحق من ذلك اليوم إلى دمشق حتى عزل الشقيقين الجزائريين وعين شكري الأيوبي، وهو ضابط عثماني رفيع سابق من عائلة أعيان دمشقية أخرى وصديق أمين للأمير فيصل، حاكماً عسكرياً مكلفاً[١٦]. ورفض لورنس ادعاءات الشقيقين الجزائريين، اللذين كانا يمثلان الجناح المسيطر من الزعامة السياسية الدمشقية، لأنه «خشي اتصالهما الفرنسي» والنفوذ الممكن الذي قد يكون لهما مع فيصل بن الحسين[١٧].

---

(١٥) Angus M. Mundy, «The Arab Government in Syria the Capture of Damascus to the Battle of Meisalun (30 September 1918-24 July 1920)» (MA diss., American University of Beirut, 1965), p. 36.

وانظر أيضاً: الأمير محمد سعيد الجزائري، «مذكراتي»، الطبعة الثانية (الجزائر ١٩٦٨).

(١٦) شكري باشا الأيوبي، الذي كان في الخمسين من عمره عام ١٩١٨، كان جنرالاً في الجيش التركي ومديراً لمعمل هام للسجاد قرب استنبول. ويفترض أنه كان كذلك أحد رؤساء نظام التجسس الحميدي. سجنه الأتراك أثناء الحرب لتآمره الموالي للعرب و«عانى كثيراً». وإما أنه هرب أو أطلق سراحه فانضم إلى جيش فيصل. ثم عينه فيصل والياً لحلب، لكن، نظراً لعدم كفاءته أثناء وقوع مجزرة الأرمن في شباط (فبراير) ١٩١٩، فقد نقل إلى المدينة المنورة. وكان من عائلة الأيوبي الأنصاري المتحدرة من واحد من أهل المدينة قاتل إلى جانب الرسول في معركة بدر.

Israel State Archives: 2/file 15, Brunton (General Staff Intelligence in Palestine) to Acting Civil Secretary, 13 August 1921.

وأود هنا أن أشكر ماري كريستينا ويلسون على هذه المعلومات.

(١٧) Elie Kedourie, «The Capture of Damascus, 1 October 1918», *Middle Eastern Studies* (October 1964), pp. 66-83.

ومن أجل رواية حديثة للأحداث المحيرة المحيطة بتسليم دمشق، وخصوصاً دور ت. ي. لورنس، انظر:

=

وتسبب هذا الصدّ بنزول الجزائريين الطموحين إلى الشوارع مع أتباعهما من الجزائريين وعصابات قطاع الطرق في المدينة داعين إلى الجهاد على أساس كون فيصل ومؤيديه عملاء بريطانيين. لكن قوات الجزائريين هزمت في اليوم التالي شر هزيمة واستعادت المدينة هدوءها مؤقتاً، لكن بعد أن قتل الأمير عبد القادر وعانت العامة عموماً إصابات كثيرة(١٨).

كانت مناوشات تشرين الأول (أكتوبر) نقطة بداية حكم الأمير فيصل المضطرب في دمشق على مدى ٢٢ شهراً. وعبّرت هذه المناوشات عن مدى تجذر عداء الأعيان الدمشقيين الرئيسيين للهاشميين. لكن هزيمتهم لقنتهم أيضاً درساً قاسياً يقول بأنه للحفاظ على نفوذهم المحلي لا بد من الوصول إلى تسويةٍ ما مع فيصل. وكان عليهم أن يقنعوا الأمير بطريقةٍ ما أنهم، كقوة ضبط اجتماعي راسخة، كانوا في الوضع الأفضل الذي يمكنهم من استعادة نوع من الاستقرار الدائم اللازم له وللأعيان أنفسهم لدعم طموحات الطرفين. أما إن استمرت الفوضى وعدم الاستقرار والعنف الواسع الانتشار بلا ضابط، فإن فيصلاً سرعان ما سيضطر إلى التخلي عن السلطة لفئات طموحة من الشباب المناضلين والراكبين موجة انتصار قومية عربية.

لكن ما جرى خلال الجزء الأكبر من حكم فيصل قصير العمر في سورية (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٨ - تموز/يوليو ١٩٢٠) هو أن الأعيان المحليين في دمشق ووُجهوا بدوام التوبيخ أو الإهانة أو التجاهل أو الاستبعاد من قبل العناصر الأقرب إلى الأمير، أي قواته الحجازية المسلحة والضباط العراقيين والسوريين الذين فروا إليه خلال الحرب وفئة متزايدة النفوذ من الشباب المدنيين القوميين مؤلفة من سوريين وفلسطينيين ترعرعوا في ظل السياسة السرية قبل الحرب وأثناءها. ولقد بذل هؤلاء الغرباء جهوداً منسقة لإبقاء أعيان المدينة وغيرهم من البارزين محلياً بعيدين عن فيصل. وكان أعيان دمشق بعيدين بوضوح عن الحكومة وكثيراً ما تجاوزهم الفلسطينيون والعراقيون(١٩).

وكان ما أزعج الحرس السياسي القديم في دمشق هو أن فيصلاً كان «رهين

= John E. Mack, *A Prince of our Disorder: The Life of T. E. Lawrence* (London, 1976), Chapter 13, pp. 166-74.

(١٨) Stephen Longrigg, *Syria and Lebanon under French Mandate* (London, 1958), p. 64.
وأحمد قدري، «مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى» (دمشق، ١٩٥٦)، ص ٧٤.

(١٩) محمد كرد علي، «المذكرات» (دمشق، ١٩٤٨)، الجزء ١، ص ٢٣١. وخيرية قاسمية، «الحكومة العربية في دمشق بين ١٩١٨ - ١٩٢٠» (القاهرة، بلا تاريخ) ص ٦٤.
Kedourie, *England and the Middle East*, p. 161.

مؤيديه» بقدر ما كان رهين «المبدأ القومي»[٢٠]. وكان في موقف لا يحسد عليه لإقامته دولة عربية مستقلة وقابلة للحياة، دمشق عاصمتها. وفهم أنه لتبرير ثورة أسرته ضد الخلافة في إستنبول وما تبع ذلك من انفصال للولايات الناطقة بالعربية عن الامبراطورية العثمانية كان عليه أن يضمن عدم خضوع هذه المناطق المقتطعة للانتهاك الأوروبي. وكان لطموحات الأمير الشخصية وتهديد الحركة القومية العربية المحلية التي يقودها بعض أقرب أصدقائه ومؤيديه، أن تجبره على تبني صيغة من القومية اعتقد أن بإمكانه استخدامها كأداة مساومة فعالة لانتزاع تنازلات من القوى الأوروبية ولإرضاء رفاقه الأكثر التزاماً ومثالية كذلك.

وشعر فيصل بالحيرة تجاه الأعيان ولم يثق بهم. وكان يتوقع منهم أن يسارعوا إلى الوقوف إلى جانبه وأن يعبّروا عن آرائهم حول الاستقلال ويمنحوه مشورة سديدة نابعة من خبرة سياسية طويلة. ولم يفهم فيصل لماذا لم يكن معظم وجهاء دمشق النافذون قوميين ملتزمين ساعين إلى دور قيادي في الحركة القومية. وشعر أنه إن لم يتحرك الوجهاء «المعروفون» إلى واجهة الحركة القومية العربية فإن هذه الحركة لن تعود مخلصة لدورها السياسي التقليدي في المجتمع[٢١]. وفشل فيصل في أن يفهم أن الوجهاء كانوا عديمي الثقة به بقدر عدم ثقتهم بأتباعه القوميين. ولأن الوجهاء استبعدوا عن مواقعهم التقليدية كسلطة، فإنهم كانوا راغبين عن التعاون مباشرة مع قوى مصممة على محو قوتهم.

وكان الهمّ الأول لأبرز الأعيان الدمشقيين، الرجال من أمثال: محمد فوزي العظم وعبد الرحمن اليوسف وسامي مردم بك وعطا العجلاني ومحمد عارف القوتلي ومحمد علي العابد وبديع المؤيد العظم، هو توسل السلام والهدوء في دمشق بأي ثمن كان لكي يعيدوا تثبيت أقدامهم في أمكنتهم التقليدية كـ«أرستقراطية في الخدمة». والواقع أنهم، مع الثورة العربية وانهيار الإمبراطورية العثمانية وفترة عدم الاستقرار التالية في ظل حكم فيصل، شعروا للمرة الأولى بالخوف من ألا يعيشوا سنواتهم التالية من دون المس بقواعد سلطتهم. وإذ أصبحت العثمانوية مهترئة تماماً، فإنه لم يعد يهمهم معرفة من سيحل محل نظام السلطة العثماني إذا كان لهم أن يحافظوا على موقعهم الاجتماعي الاقتصادي والسياسي في دمشق. والواقع أن معظم الوجهاء لم يتأثروا بالعروبة على الإطلاق[٢٢]. لكن، بموت العثمانوية، ما كانوا ليشعروا بوخز

(٢٠) Kedourie, op. cit., p. 157.

(٢١) محادثة مع يوسف الحكيم (دمشق، ٢١ شباط/ فبراير ١٩٧٦). وكان الحكيم، وهو مسؤول عثماني مسيحي وقاض، قد خدم في حكومتي فيصل الأخيرتين عام ١٩٢٠.

(٢٢) المصدر السابق. وانظر أيضاً:

الضمير لإظهار الاحترام للعروبة، شكلاً على الأقل. ومع ذلك فإنهم لم يظهروا تسامحاً تجاه القوى السياسية التي تدير بشكل مباشر حركة القومية العربية التي تهدد نفوذهم. ووجدوا أنفسهم، للمرة الأولى، محصورين ضمن نطاق دور الأقلية لجماعة المعارضة في مدينتهم نفسها. وبدأ وجهاء عديدون يسعون إلى دعم ضابط الارتباط الفرنسي في دمشق وحمايته[٢٣] بانتظار أن يغرق فيصل أكثر فأكثر في الرمال القومية المتحركة. وكانوا يأملون في أنه سيضطر عندئذ إلى أن يطلب منهم العمل كقوة موازنة للفئات المناضلة التي كانت تدفع الأمير إلى اتخاذ موقف سياسي غير مريح على الإطلاق.

لم يكن فيصل زعيماً من عيار أتاتورك، وكانت جهوده لبناء حكم عربي ممركز في دمشق مرتبط بـ «مبدأ القومية» محكوماً عليها بالفشل منذ البداية. أما من الناحية الاقتصادية فكانت الحرب قد دمرت البلاد وشهد الإنتاج والتوزيع الزراعي انقطاعاً حاداً. واستمرت سورية في معاناة المجاعة خلال عهد فيصل القصير نتيجة للتخزين والاستغلال والفساد. وسرعان ما تقلص الإنتاج الصناعي المحلي، الذي كان في حالة تدهور منذ منتصف القرن التاسع عشر، وتضاءل أيام الحرب وما بعدها[٢٤]. وكان النظام النقدي والمصرفي في حالة انهيار تام تقريباً. ونتيجة لتخزين الذهب هبطت قيمة الليرة التركية بنسبة ٥٠ بالمئة تقريباً خلال الشهرين الأولين من حكم الأمير، وسرعان ما استبدلها البريطانيون بالجنيه المصري الذهب[٢٥]. كما انقطعت شبكة اتصالات سورية خلال الحرب، ولم تعد القطارات تعمل بشكل منتظم، وأصيبت شبكة الطرق بقصور حادّ. وهدد تقسيم سورية الكبرى إلى ثلاث مناطق يسيطر الفرنسيون والبريطانيون على الأجزاء الساحلية منها بخنق أراضي الدولة العربية الداخلية. وشعرت مدن الداخل التي تشكّل العمود الفقري لإمارة فيصل (دمشق وحمص وحماة وحلب) بتزايد انقطاعها عن موانىء شرق المتوسط وخصوصاً طرابلس وبيروت وحيفا، الأمر الذي جعل الدولة العربية الوليدة في وضع اقتصادي أقل امتيازاً[٢٦].

وكانت المشاكل الاجتماعية والنزاعات حادة كذلك في فترة ما بعد الحرب. وعلى

= France: Ministère de la Défense, *Service Historique de l'Armée:* Georges Picot Telegrams to Paris, 1919, in 16N 3202, Dossiers 18-22.

(٢٣) Kedourie, *England and the Middle East*, pp. 160-1.

(٢٤) George Hakim, «Industry», in Sa'id B. Himadeh, *Economic Organization of Syria* (Beirut, 1936), pp. 119-22.

(٢٥) Sa'id B. Himadeh, «Monetary and Banking System», in *Economic Organization of Syria*, p. 264.

(٢٦) Mundy, «The Arab Government» p. 52.

الرغم من أن الانتاج الزراعي تزايد تدريجياً بعد خراب أيام الحرب فقد قام المهاجرون الريفيون الذي هجروا مناطقهم المصابة بالمجاعة بغزو مدينتي دمشق وحلب[٢٧]. وعانت حلب أيضاً تدفق اللاجئين الأرمن الهاربين من الاضطهاد التركي. وصار الأرمن ينافسون الآن السكان الأصليين في سوق عمل تعاني الكساد أصلاً. وانفجر التوتر الذي نشأ بين الطرفين في مجزرة جرت للأرمن في شباط (فبراير) ١٩١٩. في هذه الأثناء، أغرقت دمشق بطوفان من الحجازيين ورجال القبائل السوريين الذي شكلوا جنود جيش فيصل. وإذ استقر الجيش أدى الكسل والاستياء في صفوفه إلى تشكيل عصابات مسلحة تطوف أرجاء المدينة والريف المجاور زارعة الرعب والفوضى. وبالإضافة إلى هؤلاء القادمين الجدد كان هنالك الضباط والمدنيون غير الدمشقيين، الذين كان الكثيرون منهم محدثي التحول إلى الحركة العربية وقد هرعوا إلى دمشق بحثاً عن مناصب في الحكومة الجديدة. وكان العداء المحلي تجاه موجات الغرباء كبيراً ووصل التوتر حدوداً منذرة بالخطر عند اشتباك الأهالي المحليين والمهاجرين.

هشاشة الحكم: ضغوط القوميين

لم تكن إدارة فيصل جديدة إلا من حيث موظفيها. ولأن الأمير شغل بالمفاوضات الدبلوماسية في أوروبا فإنه لم يجد متسعاً من الوقت للقيام بإصلاح جذري للهيكل الحكومي العثماني. وبدلاً من ذلك فإنه قرر أن يعمل من خلال الهيكل الإداري الموجود والغارق في متاهات القوانين العثمانية[٢٨]. ولجأ فيصل إلى البيروقراطية لتسديد ديون أيام الحرب العديدة لأتباعه ومعاونيه من خلال الوظائف الحكومية. وإرضاء لمطالب وفرة من فئات الضغط داخل الحركة العربية اضطر فيصل إلى توسيع حجم بيروقراطيته. وسرعان ما وجد الكثير من الأعيان والموظفين الدمشقيين متوسطي المستوى في القالب العثماني أنفسهم خارج وظائفهم وبعيدين عن الرعاية مع تعيين المقربين والموظفين والمثقفين القوميين في المناصب الإدارية الرئيسية، الذين أحضروا أصدقاءهم ورفاقهم أيام الحرب لملء وظائف المراتب الدنيا في الحكومة. وراقب أعيان المدينة المحليون، من الخارج، وبغضب، هؤلاء القادمين الجدد إلى الحكومة وهم يفرضون الضرائب ويجندون الناس ويشترون السلاح. وإلى هذا فقد تمتع القادمون الجدد بحق إدارة معونة بريطانية شهرية قيمتها ١٥٠ ألف جنيه استرليني بحسب مشيئتهم. وسرعان ما ظهرت الفضائح المالية وتسللت المحسوبية والفوضى إلى أنحاء

---

(٢٧) صفوح خير، «مدينة دمشق: دراسة في جغرافيا المدن» (دمشق، ١٩٦٩)، ص ٢١٣.
(٢٨) Mundy, «The Arab Government», p. 52.

الإدارة المركزية[٢٩]. وعلى الرغم من أن بعض قطاعات الإدارة الجديدة أخذت تظهر مؤشرات زيادة الفعالية فقد عانت كل دوائر الدولة ضآلة المخصصات. وبالتالي، لم تصل إلا فوائد قليلة لعامة الأهالي في دمشق أو المدن والمناطق الأخرى نظراً لأن الأشخاص الذين أصبحوا الآن في السلطة لم يكونوا معتمدين على المصالح والمؤسسات المحلية[٣٠].

وكان من بين الأسباب التي عرقلت تحقيق سعي فيصل لإقامة حكومة ممركزة قوية، عجزه عن الإشراف مباشرة على العمليات الإدارية. وإذ ترك مهمة أعمال الحكم اليومية لِزُمَر جماعة مؤيديه فإنه ركز اهتمامه على محاربة المخططات الفرنسية في سورية. وفشل الأمير منذ البداية في تأمين المطلوب من الأسياد البريطانيين لمواجهة الطموحات الفرنسية في الداخل السوري. وبينما كانت بريطانيا تعيد سورية رسمياً إلى حلفائها العرب كانت قد وافقت في النهاية على سحب قواتها من دمشق وسورية الشرقية استجابة لتحرك فرنسا لتأمين تطبيق أكمل لاتفاقية سايكس - بيكو المعقودة أيام الحرب (١٩١٦) التي تحدد مستقبل مناطق النفوذ البريطانية والفرنسية في الولايات العربية من الامبراطورية. وقبل أن يسحب البريطانيون جيش احتلالهم كانت القوات الفرنسية قد عززت في لبنان وشرق سوريا[٣١].

وإذ رأى فيصل الهش الموقع نفسه مهدداً بتنامي إمكانيات العدوان الفرنسي وهو لا يملك أكثر من هيكل عظمي لقوات عربية مسلحة تحت إمرته، فإنه التفت إلى مفاوضات الدبلوماسية على أمل المحافظة على قواعد سلطته في سورية. لكنه كان مرتبطاً كذلك بمطالب مؤيديه القوميين المتحمسين بعدم الدخول في أية نقاشات أو إبرام أية اتفاقات تؤدي إلى وقوع الأراضي العربية تحت الانتداب الأوروبي أو أي نوع آخر من أنواع السيطرة الأجنبية[٣٢].

وأصبحت الضغوط الداخلية على فيصل أكثر وضوحاً عندما قام بتحركه الرئيسي

---

(٢٩) Kedourie, *England and the Middle East*, p. 157.

(٣٠) قاسمية، «الحكومة العربية» ص ٦٤. هناك تفسير معدل لإدارة فيصل يقول بأنها كانت تتزايد فعالية على الرغم من تعرضها لضغوط كثيرة. ولم ينعكس هذا الاتجاه إلا بعد إن أوقفت بريطانيا معونتها في خريف ١٩١٩. انظر:
Malcolm Bruce Russell, «The Birth of Modern Syria: Amir Faysal's Government in Damascus» (Ph. D. diss., Johns Hopkins University, 1977).

(٣١) United States National Archives, *Syria*, 890 d, 00/89. W. K. Prentice «The Political Solution in Syria». 14 October 1918; William L. Cleveland, *The Making of an Arab Nationalist Ottomanism and Arabism in the Life and Thought of Sati' al-Husri* (Princeton, 1971), p. 49.

(٣٢) Kedourie, *England and the Middle East*, pp. 150-1.

الأول لكسب التأييد الدبلوماسي البريطاني ضد المخططات الفرنسية بشأن الداخل. وفي كانون الثاني (يناير) ١٩١٩ وقّع فيصل مع حاييم وايزمان، الزعيم السياسي الصهيوني، اتفاقاً يسمح بزيادة «التسرب» اليهودي إلى فلسطين مقابل الدعم الصهيوني لدولته العربية في سورية. وعلى العموم، فإن فيصلاً لم يؤيد فكرة «الوطن القومي» اليهودي المستقل في فلسطين، وأراد تحديداً أن تتم الهجرة اليهودية تحت إشراف بريطاني لا دولي. وكان الأمير يرى في حساباته أن المسألة الفلسطينية ليست قضية ملحّة، وبالتالي فإن تسوية كهذه يمكنها أن تدعم موقعه عند العودة إلى التفاوض مع فرنسا[٣٣]. لكن فيصل كان قد أخطأ حساب رد الفعل الفلسطيني، فقد كانت هنالك عند العرب الفلسطينيين ـ مسلمين ومسيحيين ـ معارضة موحدة للحركة الصهيونية ازدادت تماسكاً بعد العام ١٩٠٨ وعبرت عن نفسها محلياً بالاستياء الواسع من اليهود، ورسمياً داخل البرلمان العثماني[٣٤]. ولم يكن العرب الفلسطينيون عموماً قد اهتزوا بالثورة الهاشمية عام ١٩١٦، واختاروا البقاء على التحام بإستنبول والامبراطورية حتى احتلال الحلفاء لفلسطين عام ١٩١٨، وكان الأعيان الفلسطينيون الذين اعتبروا فيصلاً ممثلاً لهم، قلّة[٣٥].

في الوقت الذي كانت تجري فيه مفاوضات فيصل ـ وايزمان ظهرت في دمشق منظمة سياسية ذات واجهة ثقافية، تتألف من مناضلين قوميين عرباً، فلسطينيين وسوريين، وذات قيادة فلسطينية بحتة. وكان «النادي العربي» قد أنشىء خصيصاً للقيام بنشاطات مضادة للصهيونية وللضغط على فيصل للوقوف في وجه الحركة الصهيونية. وكان أعضاء عديدون في اللجنة التنفيذية للنادي يشغلون مناصب رئيسية في إدارة فيصل، بمن فيهم قائد شرطة دمشق وقائد الدرك فيها[٣٦]. وعلى الرغم من أن

---

(٣٣) المصدر السابق، ص ١٥١ ـ ١٥٢. وهو يدعي أن كل الأطراف (البريطانيين والفرنسيين وفيصلاً) اعتبرت المسألة الصهيونية مسألة ثانوية (ص ١٥١)، وأن الهاشميين لم يثيروا اعتراضات قوية على إعلان بلفور إلا بعد وقف البريطانيين دعمهم لفيصل في خريف ١٩١٩. وكانوا حتى ذلك الحين راغبين في عدم الضغط كثيراً بشأن المسألة الفلسطينية والهجرة اليهودية على أمل التمكن من استخدام البريطانيين في مواجهة، أو ضبط، المخططات الفرنسية في سورية. وانظر أيضاً:

Kedourie, in *The Anglo-Arab Labyrinth*, pp. 233-4 and Hourani, «*The Arab Awakening*», pp. 210-11.

(٣٤) انظر: Neville Mandel, *The Arabs and Zionism before World War I* (Berkeley, 1976).

(٣٥) Kedourie, *England and the Middle East*, pp. 152-6.

(٣٦) Y. Porath, *The Emergence of the Palestinian-Arab National Movement, 1918-1929* (London, 1974), p. 77; FO 371/13211, file 5040. GHQ to Curzon, 18 October 1920; FO 371/2915, file 5034. Rowland to Curzon, 27 March 1920.

وقاسمية، «الحكومة العربية»، ص ٦٩ ـ ٧٠. و

Hisham Nashabi, «The Political Parties in Syria, 1918-1933» (MA diss., Amercian University of Beirut, 1952), pp. 41-2.

فيصلاً وقّع الاتفاق مع وايزمان فإن دعاية النادي العربي المضادة للصهيونية والدور النافذ للفلسطينيين في الحكومة أحبطا خطة الأمير لاستخدام الصهيونية في سبيل تأمين الدعم البريطاني لمفاوضاته المقبلة مع فرنسا.

وكشف ردّ الفعل الفلسطيني على مناورات فيصل السياسية، عن وجود انقسامات في القيادة القومية الملتفة حول الأمير وفي صفوف حكومته الناشئة. وهذا ما عكس حقيقة سياسية هامة، وهي أن السلطة ليست بيد الحكومة المركزية بل بيد فئات وأحزاب من خارج الحكم تتألف من عناصر قومية ذات أهداف ومصالح مختلفة ومتشابكة في آن معاً.

وكان التنظيم السياسي الأكثر نفوذاً في عهد النظام العربي قصير العمر في دمشق هو جمعية «العربية الفتاة». واستمرت هذه الجمعية في العمل سراً كما كانت تفعل قبل الحرب وأثناءها، مع أنه «أعيد تشكيل» قيادتها بعد الاستيلاء على دمشق لتضم ضباطاً شريفيين بارزين معينين مثل العراقي ياسين الهاشمي وحاكم دمشق العسكري علي رضا الركابي، وشباناً مدنيين أصغر سناً من أعضائها الأوائل مثل جميل مردم بك ونسيب البكري وأحمد قدري وشكري القوتلي[٣٧]. وقدمت «العربية الفتاة» دعماً غير محدود لفيصل حتى نهاية العام ١٩١٩، ولم تكن القرارات السياسية الهامة تتخذ خلال هذه الفترة إلا بعد التشاور مع قيادتها[٣٨]. وبينما اختارت «العربية الفتاة» أن تبقى صغيرة وسرية ومتماسكة فإنها قررت في كانون الأول (ديسمبر) ١٩١٨ تكوين تنظيم علني كبير هو «حزب الاستقلال العربي» ليكون ناطقاً باسمها في سورية. واتخذ حزب الاستقلال مقراً له في دمشق وأنشأ فروعاً في كل أنحاء سورية واتبع سياسة الانتماء المكشوف إليه[٣٩]. وكانت قيادة هذا الحزب، الذي دافع عن «تحرير» كل البلاد العربية من السيطرة الأجنبية، تضم ناشطين سياسيين سوريين وفلسطينيين شباباً مثل شكري القوتلي وعزت دروزة، وكانت قاعدته سورية بشكل رئيسي[٤٠].

وكان التنظيم السياسي الآخر الذي مارس نفوذاً ملحوظاً على الحياة السياسية السورية هو «جمعية العهد»، وهي جمعية سرية أسست في تشرين الأول (أكتوبر) على يد جماعة من الضباط العثمانيين، العراقيين والسوريين، المستائين. يومها كانت «العهد» تريد الاستقلال الذاتي للولايات العربية في الامبراطورية وتشكيل ملكية

---

(٣٧) Kedourie, «Political Parties», p. 45.

(٣٨) Mundy, «The Arab Government», pp. 61-2.

(٣٩) قاسمية، «الحكومة العربية»، ص ٦٨ - ٦٩. ادعى حزب الاستقلال في وقت معين أنه كان يضم ٢٥٠ ألف عضو. وهو ما ليس مرجحاً.

(٤٠) Kedourie, «Political Parties», p. 45.

مزدوجة على طراز الامبراطورية النمساوية - المجرية[41]. وبقيت «العهد» بعد الحرب مقتصرة على ضباط الجيش لكنها انشقت على أساس جغرافي (عراقي - سوري) وكانت الحصة الأكبر من القوة للعنصر العراقي[42]. وإلى هذا، ومع أن العديد من الضباط العراقيين في «العهد» تسلموا مناصب وزارية في أيام حكم فيصل، فإن الجمعية ركزت اهتمامها الأكبر على أوضاع العراق[43].

وسيطرت قيادات التنظيمات السياسية الثلاثة غير الحكومية، «النادي العربي» و «العربية الفتاة» - وحزب الاستقلال ضمناً - و «العهد»، على الحياة السياسية المحلية في سورية خلال عهد فيصل. وعلى الرغم من أن هؤلاء حافظوا على جبهة سياسية موحدة قامت على أساس الاستقلال العربي الكامل أمام القوى الأوروبية، فإن الطموحات السياسية لكل منهم كشفت عن ميول محلّوية وإقليمية بدأت تظلل المشاعر العربية الجامعة. وكان «النادي العربي» أول التنظيمات في سحب تأييده لفيصل. وشعرت قيادة النادي الفلسطينية أن الأمير والزعماء القوميين العرب الآخرين، وخصوصاً الضباط العراقيين في «العهد»، لم يكونوا يوجهون انتباهاً كافياً إلى المسألة الفلسطينية، وألقى الموقف القومي الجذري الذي اتخذته اللجنة التنفيذية للنادي العربي الضوء على الخطوط العريضة للحركة الوطنية الفلسطينية المستقلة الوليدة كحركة مميزة عن الحركة الوطنية العربية الأوسع نطاقاً والأقل تماسكاً[44]. وعلى الرغم من أن «العربية الفتاة»، وواجهتها «حزب الاستقلال»، كانت أكثر رغبة في دعم سياسات فيصل فإنها كانت متعاطفة أيضاً مع شكاوى قيادة «النادي العربي». والواقع أن قوميين دمشقيين شباباً مثل جميل مردم بك وشكري القوتلي وأحمد قدري، كانوا يشكلون جزءاً من قيادة «العربية الفتاة» و/أو «حزب الاستقلال»، مع بقائهم أعضاء ناشطين في «النادي العربي»[45].

وكان الانقسام الإقليمي الأكبر هو الانقسام بين سورية الكبرى والعراق. وكانت فلسطين جزءاً من سورية الكبرى، بينما عامل العثمانيون بلاد ما بين النهرين والفرات الأدنى دوماً كولايتي حدود. وحافظت دمشق وأراضيها الداخلية في ظل الامبراطورية على روابط تجارية قوية مع فلسطين مدعومة بشبكة اتصالات جيدة التكامل، بينما كانت الروابط الاقتصادية للسوريين والفلسطينيين مع العراق الأبعد قد

---

(٤١) المصدر السابق، ص ٤٤.

(٤٢) Mundy, «The Arab Government», pp. 62-3.

(٤٣) FO 371/12237, file 5040. Scott to Curzon, 10 September 1920.

(٤٤) من أجل التفاصيل انظر: Porath, *The Emergence*, pp. 70-122.

(٤٥) FO 371/12237, file 5040. Scott to Curzon, 10 September 1920.

ضعفت بشكل ملحوظ خلال القرن التاسع عشر نتيجة لتدهور تجارة الصحراء السورية. وأكثر من هذا فإنه مع نموّ العروبية بعد العام ١٩٠٨ قامت روابط سياسية رخوة بين السوريين والفلسطينيين، أولاً داخل البرلمان العثماني في إستنبول حيث قام مندوبون سوريون، مثل شكري العسلي، بدعم محاولات العرب الفلسطينيين لوقف الهجرة الصهيونية إلى فلسطين، ثم في القاهرة التي لجأ إليها قادة سوريون وفلسطينيون لمتابعة نضالهم من أجل الحقوق العربية والاستقلال الذاتي السياسي في الولايتين. ويبدو أن القوميين الفلسطينيين والعراقيين لم يكونوا موحدين إلا في معارضتهم للقوى الأوروبية. ولم يكن التعاون الداخلي بين «النادي العربي» و«جمعية العهد» التي يسيطر عليها العراقيون قوياً أبداً[٤٦]. وسبّب التنافس بين «العربية الفتاة» و«العهد» على النفوذ عند فيصل توتراً في العلاقات بين التنظيمين[٤٧]. وكانت الاتصالات السياسية بين القوميين الفلسطينيين والسوريين من جهة، والعراقيين من جهة أخرى حديثة جداً، وحصلت عند لقائهم الأول في نهاية الحرب. وأخيراً، فقد كان معظم قادة القوميين الفلسطينيين والسوريين مدنيين غالباً ما انحدروا من عائلات مدينية وجيهة بارزة، أما العراقيون فكان أكثرهم من ضباط الجيش ومن أصول اجتماعية أقل شهرة[٤٨].

انتخابات المؤتمر السوري

في منتصف ١٩١٩، وجد فيصل نفسه في مأزق خطر، ليس فقط لأن الاقتصاد السوري كان على شفا الانهيار، بل أيضاً بسبب الانقسامات والفوضى في حكومته. وكان مؤيدوه الذين يسيطرون على التنظيمات القومية غير الحكومية يشكلون مراكز قوى في سورية على الرغم من كونهم، هم أيضاً، بعيدين عن أن يكونوا موحدين. والواقع أن أهدافهم وطموحاتهم المحلّية ونسختهم القومية الأكثر جذرية أعاقت جهود الأمير لتقديم نفسه في أوروبا كحاكم لا منازع له في دولة عربية مستقلة تسير أمورها على ما يرام وكقومي معتدل. وبالإضافة إلى هذا، كان أعيان دمشق المحليون، الذين حافظوا على قدر لا بأس به من النفوذ المستقل بين العامة المحليين، يبحثون عن دعم خارجي يساعدهم في العودة إلى السيطرة سياسياً على دمشق. وفي هذه الأثناء، كان عملاء

(٤٦) المصدر السابق.

(٤٧) قاسمية، «الحكومة العربية»، ص ٧١.

(٤٨) Kedourie, *England and the Middle East*, p. 159. وهو يستشهد هنا بمؤلف غرترود بل «Syria in October 1919» الذي تدعي فيه أنه من أصل ٣٠٠ ضابط عراقي في خدمة فيصل لم يكن هنالك أكثر من واحد أو اثنين ينتمون إلى عائلات عراقية نافذة.

سياسيون فرنسيون في دمشق وبيروت يبحثون أيضاً عن متعاونين محليين قادرين على تحدي مطالبة فيصل بسورية قد بدأوا في إقامة تحالف مع أعضاء بارزين من الأعيان المستائين.

رداً على تنامي الانزعاج السياسي في سورية دعا فيصل إلى مؤتمر منتخب ينعقد في دمشق يكون له تأثير مزدوج: توجيه النشاطات السياسية للتنظيمات القومية باتجاه دعم أكثر فائدة لنظامه، وإقامة هيئة تمثيلية ذات جبهة موحدة لمساندة برنامجه الاستقلالي أمام القوى العظمى(٤٩). وأجريت الانتخابات على أساس نظام المرحلتين في المناطق الخاضعة لسيطرة فيصل، أما في المناطق الخاضعة للسيطرة الأجنبية - إقليمي لبنان وفلسطين الساحليين - فانتخب الوجهاء و«قادة الرأي» مندوبيهم مباشرة(٥٠).

وشهدت انتخابات «المؤتمر السوري» في دمشق تنافساً حاداً. واغتنمت الزعامة السياسية التقليدية للمدينة، التي تشكل جماعة قوية من الأعيان الملاك بزعامة محمد فوزي العظم وعبد الرحمن اليوسف، هذه الفرصة لإظهار نفوذها وكراهيتها لفيصل والقوميين. وكان العظم واليوسف عدوّين لدودين للشريف حسين وأولاده، ويشكلان طليعة المعارضة المحافظة للحركة السورية العربية لأكثر من عقد من الزمن. وكان محمد فوزي باشا قد تشاجر مع حسين الطموح وابنه فيصل في استنبول قبل العام ١٩٠٨، وعارض الثورة لاحقاً متهماً الهاشميين بخيانة الإسلام والامبراطورية العثمانية(٥١). وأصبح عبد الرحمن باشا عدواً معلناً للشريف عندما أعلن في مطلع العام ١٩٠٩ أثناء وجوده في مكة كـ «أمير للحج» أن الحجاج سيعودون إلى سورية بطريق البحر لأن الطريق البرية التقليدية كانت عرضة لهجمات القبائل المعادية. وشعر الشريف حسين أن اليوسف، المتعاطف مع الاتحاديين، اختار طريقاً بديلة تحدياً له، ولحساب الاتحاديين، في وظيفته الأساسية كشريف، وهي «ضمان أمن الحج». ورداً على ذلك، أجبر حسين فريق الحجاج على العودة بطريق البر بقيادة شقيقه. وعاد اليوسف الساخط وحيداً عبر البحر ومن دون البضائع القيِّمة التي كان قد اشتراها خلال الحج(٥٢). وظهرت خلال الانتخابات، وبوضوح، الكراهية وقلة الثقة التي كان

---

(٤٩) Philippe David, *Un gouvernement arabe à Damas. Le congrès syrien* (Paris, 1923), p. 48.

وخصوصا قبل «لجنة التحقيق الأميركية» (لجنة كنغ - كرين) التي زارت سورية في صيف ١٩١٩.

(٥٠) Kedourie, *England and the Middle East,* p. 148; Mundy, «The Arab gouvernment», p. 82.

(٥١) العظم، «مذكرات»، الجزء ١، ص ٩٠ - ٩٢.

(٥٢) FO 371/767, file 15583, Devey to Lowther, 3 April 1909; Dawn, «The Amir of Mecca», p. 7.

والعظم، «مذكرات»، الجزء ١، ص ٩٠.

الحرس القديم يضمرها تجاه جناح دمشق المحلي للقوميين بقيادة جميل مردم بك وشكري القوتلي وأحمد قدري وعائلة البكري. وكان هؤلاء الناشطون الشباب يخشون التأييد القوي المحلي، الذي كان باستطاعة الحرس القديم الحصول عليه، فأرسلوا مردم بك ليحاول إقناع محمد فوزي العظم برمي ثقله إلى جانب القوميين الدمشقيين بدخول قائمتهم الانتخابية. ورفض العظم فوراً هذا الاقتراح معتبراً إياه إهانة لاستقامته[٥٣]. وأيدت نتائج انتخابات المؤتمر أسوأ مخاوف القوميين، وسجلت لائحة المحافظين انتصاراً باهراً. ولم يحصل القوميون إلاّ على مقعدين لنسيب البكري وفايز الشهابي من أصل مقاعد الوفد الدمشقي إلى المؤتمر والبالغ عددها ستة عشر مقعداً.

وعقد المؤتمر السوري للمرة الأولى في دمشق في ٦ تموز (يوليو) ١٩١٩، وبحضور ٨٩ مندوباً عن المدن والمناطق الريفية والقبائل البدوية في سورية وفلسطين ولبنان. وجاء أكثر من ٤٠ بالمئة من المندوبين من أربع مدن داخلية في الدولة السورية العربية، وهي دمشق وحلب وحماة وحمص. وكما كان الأمر في دمشق فإن الأكثرية الساحقة من نواب المدن الداخلية الثلاث الأخرى كانت مؤلفة من أبناء عائلات الملاك البيروقراطيين القوية محلياً. وكان بين نواب حلب ومنطقتها الستة عشر واحداً من كل من عائلات الجابري والمدرس والقدسي والكيخيا والكيالي وهنانو والرفاعي والحراكي والنيال والمرعشلي. وجاء من حماة نواب من عائلات البرازي والكيلاني والبارودي، ومن حمص جاء اثنان من عائلة الأتاسي وواحد من رسلان[٥٥]. والواقع أن مصالح الملاكين المحليين كانت ممثلة بهذه الوفود الثلاثة حتى بأحسن من تمثيلها في وفد دمشق.

وعلى العموم، فإن التوجه السياسي لوفود حلب وحماة وحمص كان يختلف بشكل له مغزاه عن توجه وفد دمشق. فقبل احتلال الحلفاء لسورية في العام ١٩١٨ لم يكن

---

(٥٣) العظم، «مذكرات»، الجزء ١، ص ٩٤ - ٩٥.

(٥٤) كان بين أعيان الحرس القديم المنتخبين للمؤتمر من مدينة دمشق كل من العظم واليوسف ومحمود البارودي (الذي كان ابنه فخري قومياً ومقرباً من فيصل) والشيخ عبد القادر الخطيب وعوني القضماني. ومن أجل لائحة كاملة بالأسماء انظر: يوسف الحكيم، «سورية والعهد الفيصلي» (بيروت، ١٩٦٦)، ص ٩١. وأيضاً:

E. Baldissera, «Note di storia siriana: gli ultimi giorni del regon siriano di Faisal Ibn Husein», *Oriente Moderno* 52 (1972), pp. 341-56.

(٥٥) يوسف الحكيم، «سورية والعهد الفيصلي»، ص ٩٢. و

FO 371/13211, file 5040, Scott to Curzon, 18 October 1920.

وكان للطائفة المسيحية في دمشق ممثلان وفي حلب ممثل واحد. وكان للطائفة اليهودية في دمشق ممثل واحد أيضاً. وكان عدد مندوبي حوران وجبل الدروز واللاذقية ثلاثة عشر.

يُعبِّر عن الخصومات السياسية في المدن الثلاث الواقعة شمال دمشق بحدة من خلال أيديولوجيتي العثمانوية والعروبة. وكانت العروبة السورية، وقرينتها الحركة العربية، عبارة عن تطور أيديولوجي وسياسي دمشقي القاعدة، وكان له تأثير أقل في السياسة في المدن الداخلية الثلاث الأخرى. وباستثناءات قليلة، بقيت عائلات الملاك البيروقراطيين الكبرى في حلب وحماة وحمص عثمانوية علناً وفي خدمة الامبراطورية حتى انهيارها. وأكثر من هذا، فإن العلاقات السياسية بين عاصمتي الولايتين السوريتين، دمشق وحلب، لم تكن قوية بشكل خاص قبل العام ١٩١٨. وكانت كل من المدينتين تدار بشكل منفصل عن الأخرى في ظل الامبراطورية. وعلى الرغم من أهمية الطريق التجاري الذي يربط بينهما فإن حلب ودمشق كانتا تقعان على محاور تجارية مختلفة وكانت أسواقهما الاقتصادية الأكثر أهمية توجد في اتجاهات متعاكسة. وعلى العموم، فإن فرض دولة فيصل العربية دمشق عاصمة لها، أجبر الزعماء السياسيين في حلب على الانضمام إلى الركب القومي لتأمين عدم إهمال دمشق لمصالحهم الشخصية ومصالح ناخبيهم(٥٦).

وعلى الرغم من أن الزعامة القومية ذات القاعدة المحلية في دمشق، بقيادة مردم بك والقوتلي والقادري، فشلت في إلحاق الهزيمة بمحافظي دمشق في الانتخابات، فقد وقع المؤتمر تحت سيطرة «العربية الفتاة» وحزب الاستقلال. وأغرقت دعوة الحرس القديم إلى الاعتدال والاستقرار بضجيج مطالب الوفود القومية الداعية إلى الاستقلال الناجز وغير القابل للمساومة. وكان فيصل قد أمل بألا يقود تشكيل هذه الهيئة التمثيلية إلى دعم أكبر لسياسته فحسب، بل أيضاً إلى اعتدال أكبر في الحياة السياسية السورية عن طريق كبح جماح النشاطات القومية الأكثر جذرية للتنظيمات غير الحكومية. لكن لهجة المؤتمر القومية المتطرفة أثبتت أنها أكثر إحراجاً للأمير من كونها داعمة له(٥٧). وفي مطلع آب (أغسطس) ١٩١٩ أنشأ فيصل «مجلس مديرين» ليحل محل الإدارة العسكرية التي كانت قائمة منذ الاستيلاء على دمشق. وكان المجلس يتألف من أصدقاء فيصل الأقرب إليه، وبرئاسة الدمشقي ضابط الجيش العثماني السابق وحاكم دمشق العسكري علي رضا الركابي، كما كان يضم ضابطاً عراقياً هو ياسين الهاشمي(٥٨). وكان هدف الأمير من وراء إيجاد المجلس هو «نزع القوة الدافعة

(٥٦) Dawn, *From Ottomanism to Arabism*, p. 175.

وبشأن مواقف أعيان حلب تجاه القومية العربية ودمشق، انظر: مؤلفي:

«Politics of Nationalism», Chapter 5.

(٥٧) Mundy, «The Arab Government», p. 93.

(٥٨) قاسمية، «الحكومة العربية»، ص ١٢٣.

للمؤتمر السوري» من دون حاجة إلى حله، وإعادة تنشيط الإدارة الضعيفة في البلد(٥٩).

فشل الدبلوماسية

في مطلع خريف ١٩١٩، كان المؤتمر السوري قد أصبح في الواقع صامتاً وغير فاعل، لكن لا بفضل مجلس المديرين بقدر ما هو بفضل غياب الأمير الذي توجه إلى أوروبا في جولة ثانية من الدبلوماسية المكوكية بين لندن وباريس. واستمرت قيادة المؤتمر في دعم فيصل على أمل أن يبقى قادراً على إقناع القوى الأوروبية بمنح الاستقلال الكامل للعرب. لكن، مع تطويق القوات الفرنسية للدولة السورية العربية وعدم ظهور أية إشارة عن وجود اتفاق مؤاتٍ في الأفق، بدأ قادة القوميين يزدادون تشاؤماً بشأن نتيجة المساومة التي يقوم الأمير بها. فقد كانت هناك وعود كثيرة لم تنفذ بينما لم تلق أهدافهم إلا تأييداً ضئيلاً في أوروبا. وتحول التشاؤم إلى خوف وغضب في أواخر تشرين الأول (أكتوبر) عند انسحاب القوات البريطانية من الداخل السوري(٦٠)، واندلعت المظاهرات المعادية للشريفيين في دمشق، وتبعها تشكيل «لجنة الدفاع الوطني»(*) المؤلفة من زعماء الأحياء الدمشقية والقيادة المحلية لـ «العربية الفتاة». رداً على تقارير غير مؤكدة تسربت إلى دمشق تقول بأن فيصلاً قد توصل إلى تسوية غير ملائمة مع رئيس الوزراء الفرنسي كليمنصو. واستمر تصاعد التحرك القومي الموجه ضد الأمير خلال الشهرين الأخيرين من عام ١٩١٩(٦١).

والواقع أن التفسير الفرنسي لاتفاقية سايكس - بيكو للعام ١٩١٦ غلب على تفسيره البريطاني. ووافق لويد جورج على مطالبة كليمنصو بانسحاب كامل لجيش الاحتلال البريطاني من الداخل السوري. والواقع أن فيصلاً كان قد فشل في محاولته لعب البريطانيين ضد الفرنسيين وأجبر على الإذعان لمطالب هؤلاء المؤلمة. وفي بداية ١٩٢٠ تم التوصل إلى اتفاق بين فيصل وكليمنصو في باريس. وكان الأمير قد ضمن الشروط التالية: تأمين حكم عربي لسورية الداخلية لكن على فيصل أن يعترف بلبنان منفصل تحت الانتداب الفرنسي، يحصل الدروز على استقلال ذاتي ضمن سورية

---

(٥٩) Mundy, «The Arab Government», p. 93.

(٦٠) France: Ministère de la Défense, *Service Historique de l'Armée*, 16N 3203, Dossier 23 (1919); Kedourie, *England and the Middle East*, pp. 165 - 6.

(*) اسمها الفعلي «اللجنة الوطنية العليا».

(٦١) Kedourie, op. cit., p. 169; Dawn, *From Ottomanism to Arabism*, p. 176.
وكانت اللجنة تضم أبرز تاجرين في حي الميدان، وهما عبد القادر آغا سكر وأسعد آغا المهايني.

ويكون البقاع منطقة محايدة، ويكون التمثيل الدبلوماسي السوري في الخارج مسؤولية فرنسية، وتكون للفرنسيين الأولوية في تقديم المساعدة لسورية(٦٢).

وعاد فيصل إلى دمشق في كانون الثاني (يناير) ليواجه عداء أتباعه القوميين. ورفضت اللجنة التنفيذية لـ «العربية الفتاة»، التي أعيد تشكيلها أخيراً لتضم أكثر القوميين السوريين والفلسطينيين حماسة، اتفاق الأمير مع كليمنصو(٦٣). وإذ بقي فيصل بلا قوة سياسية في الخارج، وبنفوذ ضئيل في الداخل، فإنه لم يبق أمامه إلا بديل واحد يسعى إليه، وهو النواة المحافظة لأعيان دمشق. وكان فيصل قد تعمد تجاهل هذه الفئة منذ رفضها المبكر للتعاون مع الضباط الشريفيين والقوميين الراديكاليين. وكانت هذه المعارضة المحافظة، التي أبعدت عن كرسي السلطة السياسية لفترة أطول من أن تكون مريحة، والتي تخشى من نتائج أكثر كارثية إذا ما دفع القوميون الأمير إلى الحرب ضد فرنسا، قد أصبحت ناضجة لطلب الودّ. وبدأ فيصل برتق الخلافات الشخصية بين عائلته وعدوها لأمد طويل، عبد الرحمن باشا اليوسف. (وكان محمد فوزي باشا العظم قد توفي في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٩). وفي نهاية كانون الثاني (يناير) تمكن فيصل من أن يجعل اليوسف ووجهاء سوريين آخرين من المدن الداخلية الأربع يشكلون حزباً سياسياً جديداً ضم بين قادته ملاكاً وضباطاً سابقين مستائين مثل سامي باشا مردم بك ومحمد عارف القوتلي ومحمد علي باشا

---

(٦٢) *Documents on British Foreign Policy, 1919 - 39,* ed. E. L. Woodward and R. Butler, 1st series, Vol. 4 (London, 1952), pp. 625 - 7.

ومن أجل تفسيرات حديثة للأهداف والنشاطات الفرنسية في دبلوماسية ما بعد الحرب بشأن سورية، انظر:

Jan Karl Tannenbaum, «France and the Arab East, 1914 - 1920», *Transactions of the American Philosophical Society* 68 (October 1978); my «Politics of Nationalism», Chapter 3; and Christopher M. Andrew and A. S. Kanya - Forstner, The Climax of French Imperial Expansion 1914 - 1924 (Stanford, 1981).

وهذه الدراسة الأخيرة تحتوي على التحليل الأكثر إدراكاً للمصالح الحكومية وغير الحكومية التي شجعت فرنسا على احتلال سورية (والمحافظة على امبراطورية عبر البحار وتدعيمها بشكل عام بعد الحرب العظمى. وبشأن تطور وترسخ أجواء النفوذ الثقافي والاقتصادي والسياسي الفرنسي في سورية قبل الحرب، انظر:

Jacque Thobie, *Intérêts et impérialisme français dans l'empire Ottoman (1895 - 1914)* (Paris, 1977) and William I. Shorrock, *French Imperialism in the Middle East: The Failure of French Policy in Syria and Lebanon 1900 - 1914* (Madison, 1976).

وأخيراً، يمكن العثور على الموقف الفرنسي من المخططات البريطانية بشأن سورية عند اقتراب الحرب العالمية الأولى من نهايتها في:

France: Ministère de la Défense, *Service Historique de l'Armée,* 7N 1658, «Arabie», Defrance (Cairo) to Pichon (Paris), 9 March 1918.

(٦٣) Kedourie, *England and the Middle East,* p. 168.

القضماني وبديع بك المؤيد العظم وعطا العجلاني وعطا الأيوبي وعلاء الدين الدروبي وقوميين عديدين من الذين «غيروا معاطفهم»(٦٤). وسمي الحزب الجديد «الحزب الوطني»، وسرعان ما خرج ببرنامج يطالب بالاستقلال الكامل لسورية ضمن حدودها الطبيعية (سورية ولبنان وفلسطين) وبملكية دستورية برئاسة فيصل(٦٥). لكن هذا البرنامج كان مجرد زخرف الهدف منه إزالة مخاوف القوميين وغضبهم ولاجتذاب حلقات أوسع من المؤيدين. وفهم السياسيون البراغماتيون في قيادة الحزب الوطني أن سورية ليست في موقع يسمح لها بمقاومة الفرنسيين. وسعى هؤلاء بهدوء إلى تسوية مع فرنسا على أساس اتفاق فيصل - كليمنصو (الذي لم يوقع)، وإلى تقوية اتصالاتهم - في الوقت نفسه - مع عملاء فرنسا السياسيين في المنطقة للإفادة منها في حالة الغزو العسكري(٦٦). ولم يكن الحزب الوطني ملتزماً بالاستقلال. وأكثر من هذا، فإنه كان راغباً في الاعتراف بـ «وطن قومي» لليهود في فلسطين(٦٧).

ولضبط موجة المعارضة السورية المحافظة وإجبار فيصل على التراجع عن اتفاقه مع الفرنسيين، عاد قادة القوميين إلى عقد المؤتمر السوري في مطلع آذار (مارس) ١٩٢٠. وجرى تصعيد هجوم مرير ضد تسوية الأمير مع كليمنصو على يد شيخ دين دمشقي هو كامل القصاب، خريج الأزهر وعروبي منذ ما قبل الحرب انضم إلى الثورة العربية منذ ولادتها، ثم أسس في أواخر ١٩١٩ «لجنة الدفاع الوطنية» بهدف واحد هو التجنيد العسكري لمقاومة الفرنسيين(٦٨). وطالب المؤتمر، برئاسة الوجيه الحمصي المحترم هاشم الأتاسي، بالاستقلال المطلق لسورية الكبرى، وانسحاب كل الجيوش الأجنبية، والرفض الكامل للصهيونية ولفكرة «الوطن القومي» اليهودي في فلسطين. وللقضاء على قوة دفع دعوة الحزب الوطني السابقة إلى إنشاء الملكية أعلن المؤتمر فيصلاً ملكاً على سورية. وبالمقابل، أجبر فيصل على حل مجلس المديرين وتشكيل حكومة

---

(٦٤) Captain C.D. Brunton, «Who's Who in Damascus, 1918-9», (Brunton File, Middle East Centre, St. Antony's College, Oxford), pp. 3 - 6. France: Ministère des Affaires Étrangères, Séries levant, 1918 - 1929, *Syrie - Liban*, Massignon Report, November 1920, Vol. 235, pp. 134 - 5.
ومثلاً، كان حقي العظم واحداً من القوميين المرتدّين وقد عكس طريقه منذ ١٩١٧ نظراً لضعف علاقاته الشخصية مع عائلة الشريف حسين. انظر: «القبلة»، العدد ٢٦٤ (١٣ آذار) مارس ١٩١٩).

(٦٥) Mundy, «The Arab Government», pp. 63 - 4, 67.

(٦٦) العظم، «مذكرات»، الجزء ١، ص ١٠١.

(٦٧) Porath, *The Emergence*, pp. 78, 328.

(٦٨) ادهم الجندي، «تاريخ الثورة السورية في عهد الانتداب الفرنسي» (دمشق، ١٩٦٠)، ص ١٧٣. و Dawn, *From Ottomanism to Arabism*, p. 174; Mundy, «The Arab Government», p. 64.

قومية برئاسة علي رضا الركابي تديرها من وراء الكواليس قيادة «العربية الفتاة»[69].

وحاول الملك فيصل خلال الشهرين التاليين تأجيل انحيازه إلى جانب مؤيديه الأكثر تصلباً. وحاول تهدئة جموح الطموحات الفرنسية الإقليمية في الداخل السوري بأن عرض إرسال مساعدة عسكرية للجيش الفرنسي الذي كان يحارب الأتراك في الشمال والعصابات السورية العاصية في منطقتي حلب واللاذقية بمساعدة كمالية من الضباط والسلاح والدعاية[70]. لكن إعلان سان ريمو الذي صدر في نيسان (أبريل) مانحاً فرنسا الانتداب على سورية حقق تقريباً نيّات الفرنسيين. ورداً على هذا الإعلان أجبر القوميون الملك على صرف رضا الركابي، الذي اعتقدوا أنه غير مصمم على محاربة فرنسا. وفي ٧ أيار (مايو) عيّن الملك هاشم الأتاسي رئيساً للوزراء، وشكل هذا حكومة مؤلفة من القوميين الأكثر راديكالية ومن المجاهرين بعداء فرنسا بمن فيهم عبد الرحمن الشهبندر ويوسف العظمة، وهو ضابط سابق في الجيش العثماني ألماني التدريب[71]. وأثبت الملك في الواقع، وفي التحليل الأخير، كونه «رهين» مؤيديه القوميين ويخضع لضغوطهم[72]. وكانت المملكة العربية مستعدة للقتال حتى النهاية.

الأيام الأخيرة

عندما علم الفرنسيون بنجاح القوميين الراديكاليين في تحويل فيصل إلى وجهة نظرهم استعدوا للتحرك نحو دمشق. وتوصل الجنرال غورو، قائد جيش المشرق

---

(٦٩) Mundy, *op. cit.*, pp. 100 - 2; Kedourie, *England and the Middle East*, p. 172.
والجندي، «تاريخ»، ص ١٧٣.

(٧٠) يوسف الحكيم، «سورية والعهد الفيصلي»، ص ١٦٨ ـ ١٦٩. وبشأن دور العصابات المتمردة في سورية ١٩١٩ ـ ١٩٢١ انظر مؤلفي:
و «Politics of Nationalism», Chapter 4
France: Ministère de la Dèfense, *Service Historique de l'Armée*, 7N 4192. «L'effort militaire français au Levant 1er November 1919 - 18 Août 1921.

(٧١) Kedourie, *England and the Middle East*, p. 172. وحسن الحكيم، «مذكراتي» (بيروت، ١٩٦٦)، الجزء ٢، ص ١٥٣. وقاسمية، «الحكومة العربية»، ص ١٧٩. والجندي، «تاريخ»، ص ١٦٧.

(٧٢) يكتب كيدوري عن فيصل قائلاً: «لم يكن فيصل قائداً، ولم يكن قادراً على فرض إرادته. ويبين تاريخه أنه كان يخضع للضغط الأقوى الذي يمارس عليه في أية لحظة» (*England and the Middle East*, p. 169). ويمكن العثور عند حنا بطاطو على صورة مختلفة لفيصل تبرز لديه صفات قيادية في ظل شروط شديدة التعقيد والغدر للحياة السياسية والاجتماعية في العراق بعد ١٩٢٠.
Hanna Batatu, *The Old Social Classes and the* Revolutionary *Movement of Iraq* (Princeton, 1978), pp. 25 - 7, 89 - 92, 99 - 101, 188 - 92, 194 - 202, 321 - 37.
(صدر كتاب بطاطو هذا مؤخراً مترجماً إلى العربية عن «مؤسسة الأبحاث العربية» ـ بيروت).

الفرنسي، أولاً إلى اتفاق هدنة مع مصطفى كمال يؤمن له هدوء الجبهة التركية، ثم أرسل قواته لسحق العصابات العاصية داخل لبنان، التي كانت منذ العام ١٩١٩ قد أنهكت بغزواتها المناطق المسيحية في الشمال والجنوب، والمعتبرة متعاطفة مع فرنسا[٧٣]. وفي ١٤ تموز (يوليو) وجه غورو إنذاراً إلى فيصل يطالبه فيه بحل جيشه والاعتراف بالانتداب الفرنسي و «طرد المتطرفين» من مؤيديه. ومنح الملك مهلة أربعة أيام لقبول الإنذار. وتذبذبت حكومته بين القبول والرفض[٧٤]، بينما أوضح كبار ضباطه أن المقاومة تعني الانتحار[٧٥]. وعلى الرغم من التحفظات الهامة، أعطى فيصل موافقته «من ناحية المبدأ فقط». وعقد المؤتمر السوري ثانية وهو بحالة غضب شديد، لكن لمواجهة قرار الحكومة بحله. وكان حل الجيش قد بدأ فعلاً. وعندما وصلت أنباء استسلام فيصل للفرنسيين إلى عامة الشعب نزلت الجماهير الساخطة بعنف إلى شوارع دمشق احتجاجاً. وعندما هوجم مقر إقامة الملك نفسه أمر فيصل رجال الشرطة بإعادة النظام إلى نصابه. وسقط في هذه العملية أكثر من مئة قتيل. ومما زاد من انزعاج الملك أن غورو طلب «قبولاً أكثر صراحة لشروطه»، ممدداً مهلة التفاوض حتى ٢١ تموز (يوليو). ووافق فيصل على تلبية هذه المطالب قبل انتهاء المهلة بيوم واحد، بأمل أن يوفر على دمشق الاحتلال الفرنسي لها[٧٦]. لكن الجيش الفرنسي كان قد بدأ تقدمه فعلاً[٧٧]. صباح ٢٤ تموز (يوليو) اشتبك جيش شريفي مفكك ومتنافر، مستكمل بعناصر من الأحياء الشعبية، وبقيادة وزير الدفاع يوسف العظمة، مع الجيش الفرنسي المتقدم عند خان ميسلون غرب دمشق. وانتهت المعركة في ساعة مبكرة من بعد ظهر اليوم نفسه، وهزمت القوات العربية وتفرقت[٧٨]. وفي اليوم التالي دخل الجيش الفرنسي دمشق من دون مقاومة.

وكان فيصل قد غادر دمشق إلى ضواحيها مساء اليوم السابق. وهناك تلقى

---

(٧٣) France: Ministère de Défense, *Service Historique de l'Armée,* 7N 4186, L'effort militaire français au Levant 1er November 1919 - 18 Août 1921, Dossier 1; United States National Archives 800. d/Beirut Consul to Bristol, 25 May 1920; Kedourie, *England and the Middle East,* pp. 169 - 70.

(٧٤) Kedourie, *England and the Middle East,* p. 173.

(٧٥) ساطع الحصري، «يوم ميسلون» (بيروت، ١٩٤٧)، ص ١٢٢ - ١٢٣.

(٧٦) Kedourie, England and the Middle East, p. 173.

(٧٧) الحصري، «يوم ميسلون»، ص ١٢٩. وبشأن نشاطات واستراتيجيات وزارتي الخارجية والحرب الفرنسيتين في الشهرين اللذين سبقا الاحتلال الفرنسي لدمشق، انظر:
France: Ministère de la Défense, *Service Historique de l'Armée,* 7N 4179, «Operation contre Fayçal», Dossier 3 (1920).

(٧٨) France: Ministère de la Défense, *op. cit.,* 7N 4192, «Khan Maisalun», 24 July 1920 والحصري، «يوم ميسلون»، ص ١٤٨ - ١٤٩.

بعض الإشارات المشجعة من أتباعه في دمشق تقول بأنه ما زال من الممكن أن يعترف الجنرال غورو به «رئيساً للدولة»[٧٩]. وفي محاولة أخيرة لتهدئة الفرنسيين عين فيصل حكومة تصريف أعمال من المحافظين برئاسة علاء الدين الدروبي، وهو ملاّك ذو نفوذ من حمص. وكان الدروبي عضواً بارزاً في الحزب الوطني متعاطفاً علناً مع الفرنسيين، وشكل حكومة تضم وجهاء دمشقيين على شاكلته منهم عبد الرحمن اليوسف وبديع المؤيد العظم وعطا الأيوبي[٨٠]. لكن، وعلى الرغم من أن الفرنسيين لم يكونوا مستائين من الحكومة الجديدة فإنهم لم يكونوا ينوون على الإطلاق أن يتخلوا عن مكاسبهم لفيصل. وبعد عودة وجيزة له إلى دمشق طلبوا منه مغادرة سورية في ٢٧ تموز (يوليو). وانتقل بالقطار إلى درعا أولاً، ثم إلى حيفا حين «حياه» المفوض السامي البريطاني في فلسطين ـ وبما يثير السخرية ـ «بمراسم الشرف»[٨١].

في هذه الأثناء اختفى كثيرون من أتباع فيصل القوميين، منهم من هرب إلى فلسطين، ومن هرب إلى مصر أو العراق. وأصدرت السلطات العسكرية الفرنسية أحكاماً فورية بالموت على اثنين وثلاثين زعيماً مع أن معظمهم كان قد هرب فعلاً إلى أماكن أكثر أمناً[٨٢]. ولم تكن قواعد القوميين، ومعظمهم من الدمشقيين، محظوظة هكذا. فقد اعتقل الفرنسيون المئات منهم وزجوا بهم في السجون أو أعدموهم.

وفي نهاية تموز (يوليو) ١٩٢٠ كان الأمل باستقلال عربي قد تلاشى. وبدت الحركة القومية العربية وكأنها في مرحلة الاحتضار، وتشتت زعماؤها[٨٣]. ودفنت المملكة العربية في سورية. ووضعت دمشق ـ قلب العروبة ـ تحت إشراف فرنسي متشدد وجد في خدمته نواة الأعيان والوجهاء المدينيين المحافظين الذين تمكنوا من النجاة من فوضى واضطرابات السنتين السابقتين.

---

(٧٩) Kedourie, *England and the Middle East*, p. 174.

(٨٠) حسن الحكيم، «مذكراتي»، الجزء ٢، ص ١٥٣.

(٨١) Kedourie, *England and the Middle East*, p. 174.

(٨٢) FO 371/13211, file 5040. Scott to Curzon, 18 October 1920.

(٨٣) بشأن ما حصل للقيادة القومية في سورية والطرق التي نظم بها القوميون أنفسهم بعد الاحتلال الفرنسي، انظر مؤلفي:
«Factionalism among Syrian Nationalists during the French Mandate», *International Journal of Middle Eastern Studies* 13 (November 1981), pp. 441 - 69.

خاتمة

قبل أحداث ١٨٦٠ كانت صورة دمشق السياسية تضم الزعامة الاجتماعية ـ السياسية التقليدية المتنافسة مباشرة مع السلطة المركزية العثمانية للسيطرة على المؤسسات المفروضة عثمانياً، من ناحية، وجماعات قوة يائسة تختلف اجتماعياً عن الزعامة التقليدية تتجذر قاعدة قوتها في السيطرة على تنظيمات مستقلة معينة كالحاميات المحلية وتجارة الحبوب.

ومنحت أحداث ١٨٦٠ الحكومة العثمانية فرصة تغيير الصورة السياسية المحلية لتسهيل تنفيذ برنامجها للمركزة والتحديث. وكانت المؤسسات الأبكر التي أوجدتها «التنظيمات» (بعد العام ١٩٤١) قد بدأت فعلاً تفكيك قاعدة القوة شبه العسكرية للزعماء من خارج صفوف الزعامة التقليدية. وفي الوقت نفسه، منح هؤلاء الأشخاص وبعض أتباعهم قاعدة قوة جديدة ضمن البيروقراطية المحلية. ثم حصل تدخل عثماني حاسم في العام ١٨٦٠ لضبط محاولة الزعامة التقليدية ترجيح ميزان القوى المحلي بما هو في مصلحتها. وعوقب المواطنون الشرفاء، أو «أهل العِرض»، لفشلهم في منع الانفجار القتالي للعامة أو السيطرة عليه، وجرى عليه تآكل سلطتهم المحلية بقسوة، كما أعلن بحدة عن افتقارهم إلى التزمت في تنفيذ السياسات العثمانية. وسمحت أحداث ١٨٦٠ للحكومة العثمانية بتكوين نخبة سياسية جديدة وأكثر فائدة عبر توسيع البيروقراطية المحلية ودعم العائلات الصاعدة والتي لم تكن تشكل قبلاً جزءاً من الزعامة التقليدية.

خلال السنوات الخمسين التالية تمكنت الحكومة العثمانية من إعادة صياغة بنية القوة في دمشق بطرق ثلاث هامة: أولاً، بإدارة أقوى للولاية تسيطر إستنبول عليها بفعالية أكبر، وأصبحت ممارسة السلطة المحلية مشتقة من الموقع داخل البيروقراطية.

وبالتالي فقد صار الحفاظ على الثروة والنفوذ، وتوسيع نطاقهما، يعتمد على تأمين منصب إداري عالٍ. وأصبح امتلاك قوة مستقلة وسيلة للوصول إلى الدولة بدلاً من أن يكون أداة تستخدم ضدها. وكان الإبعاد عن البيروقراطية يعني، عموماً، فقدان النفوذ المستقل وفقدان إمكانية الوصول إلى أصحاب السلطة بالتالي. ثانياً، نظراً لأن الحكومة العثمانية كانت الموزع الوحيد للمناصب فقد أصبح من الضروري التماثل مع مصالح استنبول للحصول على منصب. ثالثاً، كان خلق مؤسسات علمانية قوية يعني استمداد نفوذ من منصب في هذه المؤسسات أكبر مما يستمد من المؤسسات الدينية التقليدية. وهكذا، فقد شهدت زعامة دمشق السياسية، بعد العام ١٨٦٠، تحولاً له مغزاه يعود إلى تغير قاعدة السلطة فيها وتغير توجهها السياسي.

أما بالنسبة إلى العائلات المدينية التي أنتجت زعامة دمشق السياسية والمدن السورية الأخرى، فإنها سرعان ما استفادت من وصولها المباشر إلى الحكومة لتزيد من ثرائها. واستخدمت هذه العائلات نفوذها في البيروقراطية المحلية للتلاعب بقوانين الدولة في سبيل ضم الحقوق العامة إلى الملكية الخاصة التي وجد الطلب عليها نتيجة لتحول الزراعة إلى الميدان التجاري في سورية. واشتركت الملكية المكتسبة عن طريق المنصب مع مراكمة الأراضي في رسم حدود الطبقة الجديدة التي صارت تحتل قمة المجتمع المحلي. وأكثر من هذا، فإن اجتماع هذين الشرطين جعل الطبقة الجديدة منيعة على أي اختراق من الأسفل لما يقرب قرناً من الزمن.

وكان مقياس السلطة السياسية في دمشق عبارة عن خليط من مجموعتين مترابطتين من العلاقات. الأولى تتعلق بقدرة العائلة الوحدة على اجتذاب الأتباع بإنشاء سلسلة من الروابط العمودية في المجتمع ترابط الأشخاص والفئات بالعائلة. والثانية تخص قدرة العائلة الوحدة على إقامة تحالفات أساسية مع وحدات عائلية أخرى، وعلى أن تستتبع هذه العملية التحام شبكات الأتباع معاً. وصار نجاح العائلة الدمشقية يقوم، بعد العام ١٨٦٠، على أساس الجمع بين مجموعتي العلاقات هاتين للتوصل إلى قوة سياسية ذات مغزى تتحدد بقدرتها على تأمين المناصب. وكان بإمكان المناصب، بدورها، أن تدار لبناء قاعدة موارد مادية للعائلة وتوسيعها. كما كان باستطاعة المناصب والثروة معاً خلق جملة من الفوائد أو الخدمات التي تستطيع العائلة بواسطتها أن تجتذب إليها الأتباع أو تقيم التحالفات مع الأنداد.

وكان الحقل السياسي في دمشق مقصوراً على التفاعل بين وحدات العائلات القوية. وكانت معظم التجمعات والزمر والأجنحة والتكتلات السياسية مجرد مطايا شخصية للعائلة الوحدة أو لتحالف العائلات. وكانت هذه التجمعات تقطع المجتمع عمودياً وتعيق التعرف إلى مصالحه الأفقية. حتى التجمعات المهنية (النقابات الحرفية)

عملت أحياناً كمطايا شخصية لمصالح العائلات القوية. في دمشق، ومع أن نشوء علاقات رأسمالية أسهم في البدء بعملية تشكل طبقي حديث، فإنه كان لا يزال للصراع الطبقي أن يصبح أوّليّ الأهمية. وعلى العكس من ذلك، فقد بقي المجتمع «منظماً بموجب علاقات التبعية الشخصية»[1]. وكانت أصول هذه العلاقات موجودة في الترابطات العمودية بين الأتباع والعائلة الوحدة. وإضافة إلى هذه، فإن علاقات التبعية الشخصية فرضت قيوداً قليلة على تشكل وحل التحالفات بين عائلات الطبقة العليا. وأخيراً، نظراً لأن شبكات السيادة كانت منسجمة اجتماعياً واقتصادياً وتمنع الأتباع من تنظيم أنفسهم في أي نوع من المجموعات المترابطة أفقياً ذات المغزى، والتي لها مصالح محددة وأهداف جماعية، فإنه لم تظهر أية قوى بديلة تهدد الزعامة الاجتماعية والسياسية لعائلات الملاك البيروقراطيين، وليس قبل الحرب العالمية الأولى على الأقل.

ونظراً لأن أنظمة السيادة الأبوية تقطع الخطوط الطبقية مقللة من إمكانيات الصراع الطبقي، فإن طبقة الملاك البيروقراطيين كشفت في النهاية خطوط تمايزها الاجتماعي - الاقتصادي الذي أدى إلى الصراع داخل الطبقة. وإذ أصبحت العلاقات بين شبكة العائلات أكثر تعقيداً، وكبر حجم العائلة الموسعة، تعمقت المنافسة على الموارد المحدودة والقليلة. وكانت بعض العائلات أكثر نجاحاً من الأخرى في كسب المناصب والأراضي. وتورط بعضها في صراعات حول الإرث أدت إلى تشكل فروع متباينة اقتصادياً، فكان هناك أغنياء من آل العظم، وكان لهم أبناء عم أكثر فقراً. وعلى العموم، فإن الصراع داخل الطبقة لم يتخذ له لوناً سياسياً مميزاً إلا بعد ثورة الاتحاد والترقي عام ١٩٠٨. وهددت قوى المركزة العثمانية و «التتريك» المندفعة قدماً الرفاهية المادية والسيرة المهنية لقسم كبير من طبقة الملاكين البيروقراطيين في دمشق، وبما يكفي لإحداث رد فعل سياسي. ووجد أعضاء الطبقة الناشطون سياسياً والذين بدأت مصالحهم الاقتصادية بالتدهور، أو الذين طردوا من مناصبهم الحكومية، أو الذين منعوا من دخول الحكومة على الرغم من مؤهلاتهم، سبباً كافياً لالتقاط فكرة وليدة، هي العروبة، وتحويلها إلى حركة معارضة سياسية. وركز العروبيون تظلماتهم على جماعة تركيا الفتاة وعلى أفراد طبقتهم الذين تدبروا أمر بقائهم وتجاوزهم حالات الاضطراب من دون أن تمس مصالحهم ومواقعهم، والذين كان لديهم - بالتالي - سبب لدعم النظام الجديد والوضع القائم الجديد.

كان لا بد للتغيرات البنيوية التي اجتاحت الامبراطورية العثمانية في القرن التاسع عشر (في الإدارة والقانون، والتجارة والصناعة، والاتصالات وحركة البضائع،

---

(١) Albert Hourani, «Ottoman Reform and the Politics of Notables», p. 46.

والناس والأفكار، وقبل كل شيء في علاقات الامبراطورية مع أوروبا) من أن تولد اضطراباً خطيراً في عقول الناس. وكان للمجتمعات والفئات المختلفة ردود فعل مختلفة على تغير أوضاعها. وعلى العموم، يبدو أن نوعاً واحداً من أنواع ردود الفعل سيطر على كل ما عداه، وتمثل في نمو الوعي القومي الذي أصاب أولاً الأقليات المسيحية في البلقان، ثم انتقلت عدواه شرقاً إلى الأقاليم الناطقة بالتركية وبالعربية.

وكان بعض السوريين المسيحيين المنخرطين في النهضة الأدبية العربية في النصف الأخير من القرن التاسع عشر هم أول من زرع فكرة العروبة العلمانية المعبر عنها بتفوق العرب ولغتهم وإسهاماتهم الحضارية. هؤلاء المفكرون المسيحيون، الذين كانوا مرتبطين سواء بالبعثات التبشيرية الأوروبية أم بالبورجوازية التجارية السورية المسيحية الصاعدة، رأوا في الهوية الثقافية العلمانية طريقة لتفادي التشديد على الإسلام وعلى كون المرء مسلماً، والذي كان قد تلقى دعماً متجدداً في العقود الأخيرة من القرن في ظل السلطان عبد الحميد. وسعى هؤلاء السوريون المسيحيون، كأقليات عربية ثقافياً، إلى طريقة يعترف لهم من خلالها بمساواتهم بالمسلمين مرة وإلى الأبد، بحيث تكون لهم الحقوق والفرص وواجبات الأمن نفسها. ولهذا، نجدهم يحاولون اجتذاب عرب مسلمين إلى فكرة العروبة العلمانية من خلال التشديد على ثقافتهم العربية الواحدة وماضيهم الواحد. وكما كان الأمر مع الأقليات العثمانية قبلهم فقد بدأ السوريون المسيحيون بالترويج للفكرة القومية في وقت كانت فيه مصالحهم في صعود، أي بعد أن كانوا قد بدأوا فعلاً بقطف ثمار تزايد أمنهم وازدهارهم تحت مظلة الإصلاحات العثمانية وتعمق الروابط التجارية والأخلاقية مع القوى الأوروبية(٢).

لكن، إذا كان المسيحيون العرب في الولايات السورية قد لعبوا دوراً أكبر من حجمهم في صياغة فكرة العروبة العلمانية، كما يقول بعض المؤرخين، فإنه لم يكن لهم أن يلعبوا إلا دوراً صغيراً فقط في النمو العقلي للحركة القومية العربية في مراحلها الأبكر قبل الحرب العالمية الأولى. وإلى هذا، لم يكن هؤلاء المسيحيون وحدهم في جهودهم لترويج ولاء جديد للعروبة على حساب الولاءين الأقدم للمجتمع الديني أو للعثمانوية. والواقع أننا نجد في الوقت نفسه تقريباً أن مجموعة من الإصلاحيين الدينيين المسلمين من أصول سورية كانت قد بدأت في الترويج لنسختها الخاصة من العروبة. وعلى العموم، فقد كان هؤلاء المصلحون أكثر انشغالاً بأسباب فشل الحضارة الإسلامية في الدفاع عن نفسها ضد توسع الغرب. وألقى هؤلاء باللوم في تدهور الإسلام وضعفه على فساد الحكم التركي وعجزه. لكن، وتبريراً لرفضهم

---

(٢) بشأن الجدل المحيط بهذا التفسير انظر: الفصل ٢، الهامش ١٤.

للحاضر وللماضي القريب، فإنهم فعلوا ما فعله كل المصلحين التقليديين، فبدأوا بالتشديد على ماضٍ بعيد سيطر فيه العرب على إسلام أعظم وأكثر ديناميكية، أسهموا فيه بصاحب الرسالة نفسه وباللغة وبالمكان الجغرافي لولادته. وعلى العموم، فإن نفراً قليلاً فقط من علماء الدين كان قد ذهب بعيداً قبل الحرب وإلى حد «... تشويه سمعة الإسهام التركي العثماني في الإسلام، والوصول في النهاية، وانطلاقاً من مدح دور العرب في الإسلام، إلى تمجيد فضائل كل العرب، مسلمين ومسيحيين، بما يتجاوز الإسلام»(٣).

وجاء الإسهام الأهم في ولادة الحركة السياسية العربية، والأكثر أهمية من إسهام المسيحيين والعلمانيين والمسلمين التحديثيين، من أفراد من طبقة الملاك الغائبين في المدن السورية. وكان هؤلاء قد تعرفوا على الأفكار القومية في استنبول، حيث تعلموا في مدارس الاختصاص استعداداً لسيرهم المهنية في الإدارة المدنية العثمانية، أو في الجيش في حالات أقل بين السوريين. ونظراً لأن هؤلاء الشباب كانوا قد اجتذبوا إلى نظام الدولة فقد كان من الطبيعي أن تركز الأفكار الأولى التي اعتنقوها على القومية العثمانية، ايديولوجيا النخبة الحاكمة في الإمبراطورية. وكان الأمر كذلك أيضاً لأن العثمانوية لم تكن تنطبق في نهاية القرن التاسع عشر عملياً إلا على فئتين عنصريتين مسلمتين رئيسيتين في الإمبراطورية، هما العرب والأتراك، إذ كانت الولايات البلقانية تعيش ثورة مكشوفة ضد الحكم العثماني.

وبينما كان معظم السوريين المتعلمين في إستنبول للعمل في الخدمة العثمانية مهتمين بما يجب عمله للمحافظة على الإمبراطورية عائمة، بل وكانت لبعضهم مواقف ناقدة لسياسات المؤسسة الحاكمة في إستنبول، فقد وجد قليلون جداً منهم سبباً للتعبير عن استيائهم من حيث كونهم عرباً. والواقع أنه فقط بعد «ثورة» جماعة تركيا الفتاة في العام ١٩٠٨ بدأ بعض هؤلاء الأعيان المدينيين والمسؤولين في الدولة بالشعور بشكل متزايد بغربتهم عن «الدائرة الداخلية» للنخبة العثمانية، التي كانت دوماً تركية أساساً(٤). ومع استبعاد بعض الأعيان عن نظام الحكم العثماني ومنعهم من الوصول

---

(٣) William L. Cleveland, «Sources of Arab Nationalism: An Overview», *Middle East Review* 11 (Spring 1979), p. 27.
والمثال الأفضل عن أمثال هؤلاء المصلحين الإسلاميين هو الحلبي عبد الرحمن الكواكبي. وبشأن الأفكار الاجتماعية للكواكبي انظر:
Hanna Batatu, *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq*, pp. 367 - 70.

(٤) Dawn, *From Ottomanism to Arabism*, pp. 122 - 47; Hourani, «*The Arab Awakening* Forty Years After», p. 204; Hanna Batatu, «The Arab Countries from Crisis to Crisis: = Some Basic Tends and Tentative Interpretations», in American University of Beirut

إلى السلطة المركزية، شعر هؤلاء بالحاجة لاستعادة تذكر الأفكار التي التقطوها في استنبول، لكن بتعابير أكثر ملاءمة لظروفهم المتغيرة. ولم يستغرق بحثهم عن هذه التعابير الجديدة وقتاً طويلاً، لأنه كانت تتوفر لهم أصلاً نسختان من العروبة، إحداهما من وضع السوريين المسيحيين والأخرى من صياغة المصلحين المسلمين السوريين.

وهكذا، فقد كانت النخب المدينية المتعثمنة في سورية هي الأكثر أداتية في تفعيل فكرة العروبة وترجمتها إلى حركة سياسية مهيكلة بشكل فضفاض نسبياً قبل الحرب العالمية الأولى. وعلى الرغم من أنه كان لا يزال للعروبة أن تحل إما محل العثمانوية أو محل الإسلامية الجامعة، كما يقول ألبرت حوراني، فقد كان مظهرها في تلك الأيام «... يشير إلى أن لا الفكرة التقليدية للسلطة ولا الأيديولوجيات الأخرى يمكنها أن توفر، لبعض العثمانيين الناطقين بالعربية على الأقل، موجهاً للفعل الاجتماعي»(٥).

وبغض النظر عن حقيقة أن الحركة العربية كانت قبل العام ١٩١٤ تدبيراً سياسياً سورياً وظاهرة مقصورة على النخبوية المدينية، فإننا نعرف كذلك أن الحركة بقيت تشكل، ضمن حدود المدن والنخب السورية، موقع أقلية سياسية. وأكثر من هذا، ففي دمشق بالذات(٦) كان للحركة العربية تأثيرها السياسي الأعمق بشكل رئيسي، وفي تلك المدينة أيضاً يمكن العثور على المعارضة السياسية الأكثر تمفصلاً لها. وعلى العموم، فإن المنطقة الأهم التي يجب إبرازها هي أن التيار الرئيسي للحركة العربية لم يسعَ قبل الحرب العالمية الأولى لا إلى فصل الولايات الناطقة بالعربية عن الامبراطورية العثمانية ولا إلى إيجاد أمة عربية مميزة ذات حدود ثقافية وإقليمية محددة. على العكس من ذلك، كانت الحركة ترغب في تغييرات أكثر تواضعاً، وخصوصاً في إجراءات أوسع للامركزية الإدارية والاستقلال السياسي الذاتي للولايات. وعكست أهدافها، التي عولجت ضمن الإطار الأيديولوجي للعروبة، مصالح قسم معين من طبقة الملاك المدينيين الغائبين الذين فشلوا في التوصل إلى سلطة سياسية تتلاءم مع توقعاتها. ولم تحقق الحركة العربية أهدافها في هذه المرحلة.

وشكلت ثورة ١٩١٦ العربية، التي قامت برعاية بريطانية وبدأت خارج

= (ed.), *The Liberal Arts and the Furutre of Higher Education in the Middle East* (Beirut, 1979), pp. 5 - 7.

(٥) Hourani, «*The Arab Awakening* Forty Years After», p. 206.

(٦) كانت بيروت هي المدينة الأخرى الوحيدة في سورية الكبرى التي يمكن القول إنه كان للحركة العربية فيها تأثير ملموس قبل ١٩١٤ انظر:
Rashid Khalidi, *British Policy Towards Syria and Palestine 1906 - 1914.*

سورية، مرحلة ثانية في تطور القومية العربية. وعلى الرغم من أن السوريين أعطوها مبررها الأيديولوجي فإن مشاركتهم الفعلية فيها كانت ضئيلة ولم تبدأ إلا في أواخر ١٩١٨ عندما كانت الولايات العربية قد تحررت من الإمبراطورية العثمانية، وأصبحت العثمانوية بائدة، وأقيمت حكومة عربية في الداخل السوري. عندها فقط عادت نقطة ارتكاز النشاطات السياسية «العروبية» إلى دمشق وتحولت القومية العربية إلى حركة مكتملة النمو.

واتخذت القومية العربية مكانها كأيديولوجيا مهيمنة في سورية وبلدان عربية أخرى بعد الحرب العالمية الأولى. وعلى العموم، فلم تكن هنالك «محاولة جدية لتحديد معنى القومية العربية وما تشكله الأمة العربية»[٧] حتى عشية الحرب العالمية الثانية. في هذه الأثناء، استمرت القومية العربية في ضم الاتجاهين المتنافسين اللذين ميزاها في فترة ما قبل الحرب، وأحدهما ديني والآخر علماني.

وشدد المحتوى الديني في القومية العربية على تفوق العرب ضمن الإسلام. وكانت القومية العربية مطروحة كخطوة وسيطة «لا بد منها باتجاه إعادة إحياء الإسلام». وليس مما يثير الدهشة أن يكون المفكرون الذين حاولوا صياغة القومية العربية كأداة لتأمين السيطرة السياسية والثقافية العربية للإسلام كانوا في معظم الأحيان رجال دين تربوا وتعلموا في بيئة ثقافية إسلامية تقليدية استعداداً للتوظف في مؤسسات دينية. لكن الأمر لا يقتصر على أن المؤسسات الدينية كانت في حالة تدهور لمدة تقترب من نصف قرن ـ وهو انهيار تسارع كثيراً بعد العام ١٩٠٨ تحت تأثير السياسة الاتحادية للمركزة والعلمنة ـ بل كانت هذه المؤسسات قد فقدت جزءاً كبيراً من استقلاليتها في الولايات العربية من الامبراطورية. ووضعت سياسة المركزة الاتحادية المؤسسات الدينية تحت يد الدولة بشكل أكثر ثباتاً. ولهذا فقد حاول الزعماء الدينيون العرب استخدام القومية العربية كسيف ذي حدين: حد يسمح للعرب بشق طريق العودة إلى موقعهم التقليدي للقيادة والنفوذ بين المسلمين، وآخر يشكل «دولة إسلامية حقاً» تعتمد على تضامن ديني بحت[٨]، دولة يكون النفوذ السياسي لعلماء الدين العرب هو الأعظم فيها.

وكانت القومية العربية مشربة أيضاً بمحتوى علماني من خلال مجموعة شابة من الناشطين السياسيين معظمهم من سورية وفلسطين. وكانت الأكثرية الساحقة لهؤلاء

---

(٧) Sylvia G. Haim, *Arab Nationalism: an Anthology* (Berkeley, 1962), p. 35.

(٨) Albert Hourani, *Arabic Thought in the Liberal Age, 1798 - 1939* (London, 1962), p. 308.

قد تعلمت في المدارس الاختصاصية العثمانية، وفي الكلية البروتستانتية السورية في بيروت أو في أوروبا في بعض الحالات، وتربى هؤلاء في «الجو العلماني لسياسة تركيا الفتاة والجمعيات السرية»[٩]. وضمت تركيبة هذه المجموعة مدنيين من العائلات الارستقراطية وعائلات الطبقة المتوسطة، وضباط جيش، وعدداً قليلاً من المسيحيين، معظمهم من المذهب الأرثوذكسي. وخلافاً لأمثالهم من الدارسين الدينيين، كان القوميون العلمانيون أقل اهتماماً، بكثير، بالتعبير عن أفكارهم ومعتقداتهم من خلال كتابات منظمة، بل كان جل اهتمامهم يتركز على صياغة القومية العربية بشكل حركة من خلال الفعل السياسي العملي. وسمحت لهم ثقافتهم العلمانية وتوجهاتهم الفكرية بالقبول بسهولة أكبر للحاجة إلى التحديث وإلى التكيف مع المؤسسات الغربية من دون تقديم تبرير منظم بتعابير دينية قوية. وعلى العموم، فإن بعض السياسيين البراغماتيين كانوا راغبين في مماشاة الزعماء الدينيين العرب أيام الثورة العربية في وصم جماعة تركيا الفتاة المضطهدين كحكام ملحدين وكفرة يسعون إلى تفتيت وحدة الإسلام. لكن هذا كان مجرد مناورة تكتيكية في لحظة ضعف وتردد عندما كان الفعل السياسي الأكثر تطرفاً يحتاج إلى مبرر قوي. وعندما وصل هؤلاء مرحلة النضج السياسي خلال أيام فيصل في دمشق وتسلموا مناصب رفيعة في الحكومة العربية وفي قيادة التنظيمات القومية خارج الحكومة، عرضوا صفتهم القومية العلمانية بوضوح أكبر.

ونظر القوميون العلمانيون إلى فكرة حركة إسلامية جامعة بقيادة عربية وخلق دولة إسلامية تعتمد على تضامن ديني بحت على أنها فكرة لا يمكن الدفاع عنها[١٠]. ومع أنهم كانوا قد لهوا قبل الحرب وخلالها بفكرة إعادة إنشاء خلافة عربية، فإنهم انتهوا إلى رفض هذه الفكرة في الفترة التي تلت الحرب مباشرة لمصلحة إقامة دولة عربية مستقلة حديثة، على ألا تكون دولة استبدادية. وتم في البداية تفضيل ملكية دستورية يمكن القادة القوميين أن يمارسوا فيها نفوذاً مباشراً على الملك وتوجيه مسار التطور الوطني، لكن الجمهورية حلت تدريجياً محل فكرة الملكية. وعلى الرغم من أن تحديدهم للقومية العربية ولما يشكل الأمة العربية كان يفتقر إلى الوضوح، فقد عارض القوميون العلمانيون علناً فكرة التضامن الديني كمادة رابطة للأمة وضامنة لتماسكها. وبدلاً من ذلك فإنهم تصوروا أمة عربية متماسكة عبر اللغة المشتركة والثقافة المشتركة والتاريخ المشترك. ولم ينكر هؤلاء أبداً أهمية الإسلام كأساس لا غنى عنه للأمة،

---

(٩) المصدر السابق، ص ٢٩٠.

(١٠) هذه النقطة أوردها:

Elie Kedourie in *England and the Middle East* (London, 1956).

لكنهم فسروه كثقافة وحضارة وليس كقانون إلهي[١١]. وتبنوا النظرة القائلة بأن الإسلام وفَّر اللُّحمة للأمة العربية. ولقد حفظ الإسلام لغة الأمة وأعزها، وقوّى الثقافة العربية ووسعها، وأسهم في تجليه الأصلي برسم الحدود الجغرافية للأمة. والواقع أنه إذا ما فسِّر الإسلام بهذه الطريقة فإن للولاء للأمة أن يحل منطقياً محل الولاء للإسلام كقانون إلهي. وكان يمكن المبادىء الدينية الأرفع للإسلام أن تحكم العرب المسلمين في حياتهم اليومية لكنها لا يمكنها أن تفعل مع العرب المسيحيين واليهود. وإلى هذا فقد أصبح الإسلام أقدم من أن يصلح كمبدأ حاكم أعلى للأمة والدولة الحديثتين.

في العام ١٩٢٠، أصدرت القيادة السورية ـ الفلسطينية للمؤتمر السوري العام، المجتمعة في دمشق، إعلان مبادىء يعبر بشكل غير رسمي سواء عن مثاليات القوميين العرب العلمانيين أم عن براغماتيتهم. وإذ ادعت هذه القيادة أنها تملك «تفويضاً» من العرب المسلمين والمسيحيين واليهود، فإنها دعت إلى الاستقلال التام لسورية الجغرافية ضمن حدودها الطبيعية. وكان لشكل الحكم في سورية أن يكون «ملكية دستورية مدنية ديموقراطية تقوم على مبادىء اللامركزية الواسعة وتحافظ على حقوق الأقليات». ورفض الإعلان الهجرة اليهودية وفكرة «الوطن القومي» اليهودي في فلسطين، كما رفض فصل فلسطين ولبنان عن سورية. وكان للعراق أن يكون مستقلاً لكن من دون «حواجز» تفصله عن سورية[١٢]. وبعد مضي أقل من سنة على هذا الإعلان سقطت المملكة العربية وأصبحت أراضيها وأراضي لبنان تحت الحكم الفرنسي. في هذه الأثناء، تسلمت بريطانيا السيطرة على فلسطين والعراق. لكن المبادىء التي أعلنها المؤتمر السوري شكلت على مدى السنوات العشرين التالية الخطوط العريضة لبرنامج القومية العربية في هذه الأراضي المقسمة[١٣].

كان السوريون القوميون في دمشق وحمص وحماة وحلب، الذين كان الكثير منهم من أبناء عائلات ملاك بيروقراطيين نافذة في مدنهم، وكانوا تقريباً بالعمر نفسه ومتعلمين في المدارس الاختصاصية العثمانية، ومتأثرين بتجارب حياتية متشابهة، أداتيين في تأطير إعلان المبادىء الذي أصدره المؤتمر السوري. وإذا كانت تربطهم أهداف سياسية مشتركة وأصبحوا معتادين على العمل معاً في الجمعيات القومية وفي الحكومة فإنهم كانوا قد بدأوا فعلاً ببناء تحالف رخو فيما بينهم عند احتلال فرنسا لسورية في صيف ١٩٢٠. وتحول هذا التحالف في ظل الحكم الفرنسي إلى ائتلاف

---

(١١) Hourani, *Arabic Thought*, p. 308.

(١٢) Zeine N. Zeine, *The Struggle for Arab Independence* (Beriut, 1960), pp. 265 - 8.

(١٣) Hourani, *Arabic Thought*, pp. 290 -1.

عريض للقوى القومية صاغه قادة قوميي المدينة ليشكل المطية السياسية للعودة إلى السلطة في سورية. واستمرت حركة الاستقلال الوطني السورية في اتخاذ دمشق قاعدة لها، واستمرت ـ مثلها مثل الحركات الاستقلالية الموازية في البلدان العربية المجاورة ـ في النضال من ناحية المبدأ من أجل الوحدة العربية والاستقلال. وعلى العموم، فإن سمتها وتطورها أصبحا أكثر محلّوية (مناطقية) بعد العام ١٩٢٠ إذ أصبحت مطوقة من ناحية بالمشاكل الاجتماعية الاقتصادية المحددة التي واجهت سورية مجزأة يحكمها الفرنسيون، ومن ناحية أخرى بطبيعة وسلوك قيادتها المؤلفة من أعضاء الطبقة المدينية العليا في سورية التي كشفت خلفيتها وطرازها الشخصي وطرقها التنظيمية وآليات فعلها السياسي عن تراث عثماني[١٤].

---

(١٤) لقد طورت هذا الموضوع، بين مواضيع أخرى، كتابع للكتاب الذي أعده الآن للنشر بعنوان: *The Politics of Nationalism: Syria and the French Mandate*. وهناك بعض الضوء الملقى على هذا الموضوع أيضاً في دراستي:
«Factionalism among Syrian Nationalists during the French Mandate», *International Journal of Middle Eastern Studies* 13 (November 1981), pp. 441 - 69.

ثبت المراجع

كان لا بد لي من كتب ومقالات المؤلفين العديدين المذكورين في ثبت المراجع هذا لفهم أعيان سورية وطبقاتها، وتغيراتها الاجتماعية - الاقتصادية، وقيادتها السياسية، وظهور القومية العربية فيها. وهي تضم موضوعات ألبرت حوراني The 'Politics of Notables' و 'The Arab Awakening Forty Years After'، ودراسات حنا بطاطو بشأن التشكل الطبقي في المجتمع العراقي - العربي، و Roger Owen's The Middle East in the World Economy وموضوعات C. Ernest Dawn بشأن العثمانوية والعروبة. وعلي أن أضيف أن كتب إيلي كيدوري ومقالاته العديدة بشأن السياسة العربية وفرت لي دوماً تصحيحات مفيدة وكاشفة، في حين ساعدني كتاب رشيد الخالدي وأطروحة تاج هرّان للدكتوراه على سدّ ثغرة واسعة في معرفتي بالحياة السياسية في سورية في أوائل القرن العشرين. وأخيراً، فإن هناك رسالتي ماجستير (درجة أستاذ) تتطلبان إشارة خاصة، وهما: أطروحة رامز طعمة 'Landowners and Political Power in Damascus' (التي قرأت مسودتها المبكرة)، وأطروحة تيودور سويدنبرغ 'The Development of Capitalism in Syria'.

مراجع المحفوظات:

فرنسا:

Centre de Hautes Études Administratives sur l'Afrique et l'Asie Modernes (CHEAM, Paris). Syria (Mémoires en stage).

Ministère des Affaires Étrangères (Quai d'Orsay, Paris), Série Levant, 1918-1929, *Syrie-Liban.*

Ministère de la Défense (Vincennes), *Service Historique de l'Armée, Série N: 7N, 16N, 17N.*

بريطانيا:

Public Record Office (London), FO 371 (post-1905, Turkey).
Middle East Centre, St Antony's College, University of Oxford (Private Papers Collection).

سورية:

مديرية الوثائق التاريخية ـ مركز الوثائق التاريخية (دمشق).
المحاكم الشرعية (قيود) في الفترة العثمانية (دمشق).
المحاكم التجارية (قيود) في الفترة العثمانية (دمشق).
الدولة: (قيود) الانتداب الفرنسي (دمشق).

الولايات المتحدة:

The National Archives of the United States (Washington, D.C.) Records of thw Department of State Relating to Internal Affairs of Asia, 1910 - 1929. Record Group (R.G.) 59. Syria (890. d 00/01...)

مؤلفات باللغة العربية:

البارودي، فخري. مذكرات البارودي. الجزء ١. بيروت، ١٩٥١.
الباشا، قسطنطين. تحرير. مذكرات تاريخية. حريصا، بلا تاريخ.
البديري الحلاق، الشيخ أحمد. حوادث دمشق اليومية ١١٥٤ ـ ١١٧٥ هـ (١٧٤١ - ١٧٦٢ م). مراجعة أحمد عزت عبد الكريم. القاهرة، ١٩٥٩.
البيطار، الشيخ عبد الرزاق. حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر. مراجعة محمد بهجت البيطار. ٣ أجزاء. دمشق، ١٩٦١ ـ ١٩٦٣.
الجزائري، الأمير محمد سعيد. مذكراتي. الطبعة الثانية. الجزائر، ١٩٦٨.
الجندي، أدهم. أعلام الأدب والفن. جزءان. ١٩٥٤ و ١٩٥٨.
ـــ. تاريخ الثورة السورية في عهد الانتداب الفرنسي. دمشق، ١٩٦٠.
ـــ. شهداء الحرب العالمية الكبرى. دمشق، ١٩٦٠.
الحصري، ساطع. يوم ميسلون. بيروت، ١٩٧٤.
الحصني، محمد أديب تقي الدين. كتاب منتخبات التواريخ لدمشق. ٣ أجزاء. دمشق، ١٩٢٧ و١٩٢٨ و١٩٣٤.
الحفار، لطفي. ذكريات. جزءان. دمشق، ١٩٥٤.

الحكيم، حسن. **مذكراتي: صفحات من تاريخ سورية الحديثة**. جزءان. بيروت، ١٩٦٥ - ١٩٦٦.
الحكيم، يوسف. **سورية والعهد الفيصلي**. بيروت، ١٩٦٦. **وسورية والعهد العثماني**. بيروت، ١٩٦٦.
حنا، عبدالله. **القضية الزراعية والحركة الفلاحية في سورية ولبنان ١٨٢٠ - ١٩٢٠**. بيروت، ١٩٧٥.
خوري، فيليب. «طبيعة السلطة السياسية وتوزيعها في دمشق ١٨٦٠ - ١٩٠٨»، في: **المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام**. الجزء ١. دمشق، ١٩٨٠، ص ٤٣٧ - ٤٨٤.
خير، صفوح. **مدينة دمشق: دراسة في جغرافيا المدن**. دمشق، ١٩٦٩.
دروزة، محمد عزت. **حول الحركة العربية الحديثة**. ٦ أجزاء. صيدا، ١٩٥٠
دليل الجمهورية السورية ١٩٣٩ - ١٩٤٠. دمشق، بلا تاريخ.
دهان، سامي. **محمد كرد علي: حياته وآثاره**. دمشق، ١٩٥٥.
رافق، عبد الكريم. **العرب والعثمانيون**. دمشق، ١٩٧٤.
الزركلي، خير الدين. **الأعلام، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين**. ١٠ أجزاء. القاهرة، ١٩٥٤ - ١٩٥٧.
السباعي، بدر الدين. **أضواء على الرسمال الأجنبي في سورية ١٨٥٠ - ١٩٥٨**. دمشق ١٩٥٨.
سعيد، أمين. **الثورة العربية الكبرى**. ٣ أجزاء. القاهرة، ١٩٣٤.
سميليانسكايا، ي. **الحركات الفلاحية في لبنان**. بيروت، دار الفارابي، ١٩٧٢. مترجم عن الروسية.
الشطي، الشيخ محمد جميل. **أعيان دمشق في القرن الثالث عشر ونصف القرن الرابع عشر، ١٢٠١ - ١٣٥٠ هـ**. الطبعة الثانية. بيروت، ١٩٧٢.
شهبندر، عبد الرحمن. **الثورة السورية الوطنية**. دمشق، ١٩٣٣.
شيلشر، ليندا شاتكوسكي. «بعض مظاهر أحوال الأعيان بدمشق في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل التاسع عشر». في: **المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام**. الجزء ١. دمشق، ١٩٨٠. ص ٣٢٣ - ٣٥٦.
العظم، خالد. **مذكرات خالد العظم**. الجزء ١. بيروت، ١٩٧٣.
العظم، عبد القادر. **الأسرة العظمية**. دمشق، ١٩٥١.
العلاف، أحمد حلمي. **دمشق في مطلع القرن العشرين**، مراجعة علي جميل نعيسة، دمشق، ١٩٧٦.
عوض، عبد العزيز محمد. **الإدارة العثمانية في ولاية سورية ١٨٦٤ - ١٩١٤**. القاهرة، ١٩٦٩.

الغزي، نجم الدين. الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة. تحقيق جبرائيل سليمان جبور. ٣ أجزاء. بيروت، ١٩٤٥ - ١٩٥٩.
فارس، جورج. من هو في سورية ١٩٤٩. دمشق، ١٩٥٠.
القاسمي، ظافر. مكتب عنبر. بيروت، ١٩٦٧.
القاسمي، محمد سعيد. قاموس الصناعات الشامية. مراجعة ظافر القاسمي. جزءان. باريس، ١٩٦٠.
قاسمية، خيرية. الحكومة العربية في دمشق ١٩١٨ - ١٩٢٠. القاهرة، بلا تاريخ.
قدري، أحمد. مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى. دمشق، ١٩٥٦.
القساطلي، نعمان. كتاب الروضة الغنّاء في دمشق الفيحاء. بيروت، ١٨٧٩.
كرد علي، محمد. خطط الشام. ٦ أجزاء. دمشق، ١٩٢٤ - ١٩٢٨. والمذكرات. ٤ أجزاء. دمشق، ١٩٤٨ - ١٩٥١.
الكوثراني، وجيه. بلاد الشام. بيروت، ١٩٨٠.
المحبي، محمد أمين. خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر. ٤ أجزاء. القاهرة، ١٨٦٧.
المرادي، محمد خليل. سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر. ٤ أجزاء. القاهرة، ١٨٧٤ و١٨٨٣.
مردم بك، خليل. أعيان القرن الثالث عشر في الفكر والسياسة والاجتماع. بيروت، ١٩٧١.
المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام. جزءان. دمشق، ١٩٨٠.
ولايتي حلب (الكتاب السنوي الحكومي العثماني: ولاية حلب) ١٣٠٩ هـ (١٨٩١ - ١٨٩٢ م)، ١٣١٠ هـ (١٨٩٢ - ١٨٩٣ م)، ١٣١٤ هـ (١٨٩٦ - ١٨٩٧ م)، ١٣٢٤ هـ (١٩٠٦ - ١٩٠٧ م)، ١٣٢٦ هـ. (١٩٠٨ - ١٩٠٩ م)، ١٣٢٩ هـ (١٩١١ م).

مؤلفات باللغة الأوروبية:

Abu-Lughod, Janet L. *Cairo: 1001 Years of the City Victorious*. Princeton, 1971.
Abu Manneh, B. 'Sultan Abdülhamid II and the Sharifs of Mecca,' *Asian and African Studies* 9 (1973), 1–21.
Ahmad, Feroz. *The Young Turks: The Committee of Union and Progress in Turkish Politics, 1908–1914*. Oxford, 1969.
American University of Beirut. *Directory of Alumni, 1870–1952*. Beirut, 1953.
Amin, Samir. *The Arab Nation*. London, 1978.

Andrew, Christopher M. and A. S. Kanya-Forstner. *The Climax of French Imperial Expansion 1914–1924*. Stanford, 1981.
Antonius, George. *The Arab Awakening*. London, 1938.
Baedeker, Karl. *Palestine and Syria. Handbook for Travellers*. Leipzig, 1894, 1898, 1912.
Baer, Gabriel. 'The Evolution of Private Landownership in Egypt and the Fertile Crescent,' *The Economic History of the Middle East*. Ed. Charles Issawi. Chicago, 1966, 80–90.
'Village and City in Egypt and Syria–1500–1914.' Paper presented to the Conference on the Economic History of the Near East, Princeton University, 17–20 June, 1974. A published version of this paper can now be found in Baer, *Fellah and Townsman in the Middle East*. London, 1982, 49–100.
Baldissera, E. 'Note di Storia siriana: gli ultimi giorni del regno siriano di Faisal ibn Husein,' *Oriente Moderno* 52 (1972), 341–56.
Barbir, Karl. *Ottoman Rule in Damascus, 1708–1758*. Princeton, 1980.
Batatu, Hanna. 'The Arab Countries From Crisis to Crisis: Some Basic Trends and Tentative Interpretations,' *The Liberal Arts and the Future of Higher Education in the Middle East*. Ed. American University of Beirut. Beirut, 1979, 3–15.
'Class Analysis and Iraqi Society,' *Arab Studies Quarterly* 1 (Summer 1979), 229–40.
The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq. Princeton, 1978.
Bell, Gertrude Lowthian. *Syria. The Desert and the Sown*. London, 1907.
Bianquis, Anne-Marie. 'Damas et la Ghouta,' *La Syrie d'aujourd'hui*. Ed. André Raymond. Paris, 1980, 359–84.
Bodman, Herbert L. *Political Factions in Aleppo, 1760–1826*. Chapel Hill, 1963.
Bowen, H. 'A'yan,' *Encyclopedia of Islam* (new ed.). Vol. 1, 778.
Bowring, John. *Report on the Commercial Statistics of Syria*. London, 1840.
Brunton, C. D. 'Who's Who in Damascus, 1918–19' Brunton File, Middle East Centre, St Antony's College, University of Oxford.
Buheiry, Marwan R., ed. *Intellectual Life in the Arab East, 1890–1939*. Beirut, 1981.
Chatila, K. *Le Mariage chez les musulmans en Syrie*. Paris, 1934.
Chevallier, Dominique. 'À Damas. Production et société à la fin du 19e siècle,' *Annales. Économies, Sociétés, Civilisations* 11 (1964), 966–72.
'Lyon et la Syrie en 1919. Les Bases d'une intervention,' *Revue Historique* 224 (1960), 275–320.
La Société du Mont Liban à l'époque de la Révolution industrielle en Europe. Paris, 1971.
Cleveland, William L. *The Making of an Arab Nationalist. Ottomanism and Arabism in the Life and Thought of Sati' al-Husri*. Princeton, 1971.
'Sources of Arab Nationalism: An Overview,' *Middle East Review* 11 (Spring 1979), 25–33.
Cuinet, Vital. *Syrie, Liban et Palestine: Géographie administrative statistique descriptive et raisonée*. Paris, 1896.

Daghestanti, Kazem. *Étude sociologique sur la famille musulmane contemporaine en Syrie*. Paris, 1932.
Danger, René. 'L'Urbanisme en Syrie: La ville de Damas,' *Urbanisme (Revue mensuelle)* (1937), 123–64.
David, Philippe. *Un Gouvernement arabe à Damas. Le Congrès syrien*. Paris, 1923.
Dawn, C. Ernest. *From Ottomanism to Arabism: Essays on the Origins of Arab Nationalism*. Urbana, 1973.
Dettmann, K. *Damaskus. Eine orientalische Stadt zwischen Tradition und Moderne*. Nürnberg, 1967.
Djemal Pasha. *Memoirs of a Turkish Statesman*–1913–1919. London, 1923.
Documents on British Foreign Policy, 1919–1939. Eds. E. L. Woodward and R. Butler. 1st series, IV, London, 1952.
Epstein, E. 'Notes from a Paper on the Present Conditions in the Hauran,' *Journal of the Royal Central Asian Society* 23 (1936), 594–613.
Firestone, Ya'kov. 'Production and Trade in an Islamic Context: Sharika Contracts in the Transitional Economy of Northern Samaria, 1853–1943,' *International Journal of Middle Eastern Studies* 6 (1975), Part 1, 185–209.
[Gaulmier, J.] 'Note sur la propriété foncière dans la Syrie centrale,' *l'Asie française* (April 1933), no. 309, 130–7.
Gibb, H. A. R. and Harold Bowen. *Islamic Society and the West*. Vol. 1, Pts. 1, 2. London, 1950, 1957.
Haddad, Robert. *Syrian Christians in Muslim Society*. Princeton, 1970.
Haddad, William W. and William L. Ochsenwald, eds. *Nationalism in a Non-National State*. Columbus, 1977.
Haim, Sylvia. *Arab Nationalism: An Anthology*. Berkeley, 1962.
Harran, Tag E. A. M. 'Turkish–Syrian Relations in the Ottoman Constitutional Period (1908–1914).' Ph.D. dissertation, University of London, 1969.
Himadeh, Sa'id B., ed. *Economic Organization of Syria*. Beirut, 1936.
Hofman, Yitzhak. 'The Administration of Syria and Palestine under Egyptian Rule (1831–1840),' *Studies on Palestine during the Ottoman Period*. Ed. Moshe Ma'oz. Jerusalem, 1975, 311–33.
Hourani, Albert. '*The Arab Awakening* Forty Years After,' *The Emergence of the Modern Middle East*. London, 1981, 193–215.
Arabic Thought in the Liberal Age, 1798–1939. London, 1962.
'The Changing Face of the Fertile Crescent in the Eighteenth century,' *Studia Islamica* 8 (1957), 89–122.
The Emergence of the Modern Middle East. London, 1981.
Europe and the Middle East. London, 1980.
'The Ottoman Background of the Modern Middle East,' *The Ottoman State and its Place in History*. Ed. Kemal H. Karpat. Leiden, 1974, 61–78.
'Ottoman Reform and the Politics of Notables,' *Beginnings of Modernization in the Middle East: The Nineteenth Century*. Eds. William R. Polk and Richard L. Chambers. Chicago, 1968, 41–68.
'Revolution in the Arab Middle East,' *Revolution in the Middle East and other Case Studies*. Ed. P. J. Vatikiotis, London, 1972, 65–72.
Syria and Lebanon: A Political Essay. London, 1946.
Hourani, A. H. and S. M. Stern, eds. *The Islamic City*. Oxford, 1970.

Howard, Harry N. *The King–Crane Commission*. Beirut, 1963.
Ibish, Y. 'Elias Qudsi's Sketch of the Guilds of Damascus in the Nineteenth Century,' *Middle East Economic Papers* (1967), 51–66.
Inalcik, Halil. *The Ottoman Empire. The Classical Age 1300–1600*. New York, 1973.
L'Indicateur Libano-syrien. Beirut, 1928–29.
Issawi, Charles, ed. *The Economic History of the Middle East, 1800–1914*. Chicago, 1966.
Kalla, Mohammad Sa'id. 'The Role of Foreign Trade in the Economic Development of Syria, 1831–1914.' Ph.D. dissertation, American University, 1969.
Karpat, Kemal H. 'The Land Regime, Social Structure, and Modernization in the Ottoman Empire,' *Beginnings of Modernization in the Middle East: The Nineteenth Century*. Eds. W. R. Polk and R. L. Chambers. Chicago, 1968, 69–90.
Kedourie, Elie. *In the Anglo-Arab Labyrinth. The McMahon–Husayn Correspondence and its Interpretations, 1914–1939*. Cambridge, 1976.
'The Capture of Damascus, 1 October 1918,' *Middle Eastern Studies* (October 1964), 66–83.
The Chatham House Version and Other Middle Eastern Studies. London, 1970.
England and the Middle East. London, 1956.
'The Impact of the Young Turk Revolution in the Arabic-Speaking Provinces of the Ottoman Empire,' *Arabic Political Memoirs and Other Studies*. London, 1974, 124–61.
Islam in the Modern World. New York, 1981.
'Political Parties in the Arab World,' *Arabic Political Memoirs and Other Studies*. London, 1974, 28–58.
'The Politics of Political Literature: Kawakibi, Azoury and Jung,' *Arabic Political Memoirs and Other Studies*. London, 1974, 107–23.
Khalaf, Samir. *Persistence and Change in Nineteenth-Century Lebanon*. Beirut, 1979.
Khalidi, Rashid I. *British Policy Towards Syria and Palestine 1906–1914: A Study of the Antecedents of the Hussein–McMahon Correspondence, the Sykes–Picot Agreement and the Balfour Declaration*. London, 1980.
'The Press as a Source for Modern Arab Political History: 'Abd al-Ghani al-Uraisi and Al-Mufid,' *Arab Studies Quarterly* 3 (Winter 1981), 22–42.
Khoury, Philip S. 'Factionalism among Syrian Nationalists during the French Mandate,' *International Journal of Middle Eastern Studies* 13 (November 1981), 441–69.
'The Politics of Nationalism: Syria and the French Mandate, 1920–1936.' Ph.D. dissertation, Harvard University, 1980.
'The Tribal Shaykh, French Tribal Policy and the Nationalist Movement in Syria between Two World Wars,' *Middle Eastern Studies* 18 (April 1982), 180–93.
Klat, Paul J. 'The Origins of Landownership in Syria,' *Middle East Economic Papers* (1958), 51–66.
Kremer, A. von. *Mittelsyrien und Damaskus*. Vienna, 1853.

Landau, Jacob M. 'An Arab Anti-Turk Handbill, 1881,' *Turcica Revue d'Études Turques* 9 (1977), 215–27.
Lapidus, Ira M. *Muslim Cities in the Later Middle Ages*. Cambridge, Mass., 1967.
Lewis, Norman N. 'The Frontier of Settlement in Syria, 1800–1950,' *International Affairs* 31 (1955), 48–60.
Longrigg, Stephen H. *Syria and Lebanon under French Mandate*. London, 1958.
Mack, John E. *A Prince of Our Disorder. The Life of T. E. Lawrence*. London, 1976.
Mandel, Neville. *The Arabs and Zionism before World War I*. Berkeley, 1976.
Mantran, Robert and Jean Sauvaget. *Règlements fiscaux ottomans, les provinces syriennes*. Beirut, 1951.
Ma'oz, Moshe. *Ottoman Reform in Syria and Palestine, 1840–1861: The Impact of the Tanzimat on Politics and Society*. Oxford, 1968.
ed. *Studies on Palestine during the Ottoman Period*. Jerusalem, 1975.
'Syrian Urban Politics in the Tanzimat Period between 1840–1861,' *Bulletin of the School of Oriental and African Studies* 29 (1966), 277–301.
'The 'Ulama' and the Process of Modernization in Syria during the mid-nineteenth century,' *Asian and African Studies* 7 (1971), 77–88.
Mardin, Şerif. *The Genesis of Young Ottoman Thought*. Princeton, 1962.
Martin, B. G. 'A Short History of the Khalwati Order of Dervishes,' *Scholars, Saints and Sufis, Muslim Religious Institutions in the Middle East since 1500*. Ed. Nikki Keddie. Berkeley, 1972, 275–305.
Migdal, Joel S. 'Urbanization and Political Change: The Impact of Foreign Rule,' *Comparative Studies in Society and History* 19 (July 1977), 328–49.
Monroe, Elizabeth. *Britain's Moment in the Middle East, 1914–1956*. London, 1963.
Montagne, R. 'Le Pouvoir des chefs et les élites en Orient,' *Centre de Hautes Études Administratives sur l'Afrique et l'Asie Modernes* (CHEAM, Paris), no. 17 (12 May 1938).
Mousa, Suleiman. 'The Role of the Syrians and Iraqis in the Arab Revolt,' *Middle East Forum* 43 (1967), 5–17.
Mundy, Angus. 'The Arab Government in Syria from the Capture of Damascus to the Battle of Meisalun (30 September 1918–24 July 1920).' MA dissertation, American University of Beirut, 1965.
Naff, Thomas and Roger Owen, eds. *Studies in Eighteenth-Century Islamic History*. Carbondale and Edwardsville, 1977.
Nashabi, Hisham. 'The Political Parties in Syria 1918–1933.' MA dissertation, American University of Beirut, 1952.
Ochsenwald, William. *The Hijaz Railroad*. Charlottesville, 1980.
'The Vilayet of Syria 1901–1914: a re-examination of diplomatic documents as sources,' *Middle East Journal* 22 (1968), 73–87.
Owen, Roger. *The Middle East in the World Economy 1800–1914*. London, 1981.
Pascual, Jean-Paul. 'La Syrie à l'époque ottomane (le XIXe siècle),' *La Syrie d'aujourd'hui*. Ed. André Raymond. Paris, 1980, 31–53.
Porath, Y. *The Emergence of the Palestinian-Arab National Movement, 1918–1929*. London, 1974.

A Post-War Bibliography of the Near Eastern Mandates. Beirut, 1933.
Qudsi, Iliya. 'Notice sur les corporations de Damas,' *Actes du VIème Congrès des Orientalistes*. Leiden, 1885.
Rafeq, Abdul-Karim. 'The Local Forces in Syria in the Seventeenth and Eighteenth Centuries,' *War, Technology and Society in the Middle East*. Ed. V. J. Parry and M. E. Yapp. London, 1975, 277–307.
The Province of Damascus, 1723–1783. Beirut, 1966.
Raymond, André. *Artisans et commerçants au Caire au XVIII^e siècle*. 2 vols. Damascus, 1973, 1974.
Ruppin, A. *Syrien als Wirtschaftsgebiet*. Berlin, 1917.
Russell, Malcolm B. 'The Birth of Modern Syria: Amir Faysal's Government in Damascus, 1918–1920.' Ph.D. dissertation, Johns Hopkins University, 1977.
Saad, Elias N. 'The Damascus Crisis of 1860 in Light of "Kitab al-Ahzan," an Unpublished Eye-Witness Account.' MA dissertation, American University of Beirut, 1974.
Saliba, Najib. 'The Achievements of Midhat Pasha as Governor of the Province of Syria,' *International Journal of Middle Eastern Studies* 9 (1978), 307–23.
'Wilayat Suriyya, 1876–1909.' Ph.D. dissertation, University of Michigan, 1971.
Salibi, K. S. *The Modern History of Lebanon*. London, 1965.
'The 1860 Upheaval in Damascus as Seen by al-Sayyid Muhammad Abu'l Su'ud al-Hasibi, Notable and later *Naqib al-Ashraf* of the City,' *Beginnings of Modernization in the Middle East: The Nineteenth Century*. Eds. W. R. Polk and R. L. Chambers. Chicago, 1968, 185–202.
Sauvaget, Jean. *Alep. Essai sur le développement d'une grande ville syrienne des origines au milieu du XIX^e siècle*. 2 vols. Paris, 1941.
'Esquisse d'une histoire de la ville de Damas,' *Revue des Études Islamiques* 8 (1934), 421 bis-480.
Schilcher, L. Schatkowski. 'The Hauran conflicts of the 1860s: A Chapter in the Rural History of Modern Syria,' *International Journal of Middle Eastern Studies* 13 (May 1981), 159–79.
Seikaly, Samir. 'Damascus Intellectual Life in the Opening Years of the 20th Century: Muhammad Kurd 'Ali and *al-Muqtabas*,' *Intellectual Life in the Arab East, 1890–1939*. Ed. Marwan R. Buheiry. Beirut, 1981, 125–53.
Shamir, Shimon. 'As'ad Pasha Al-'Azm and Ottoman Rule in Damascus (1743–1758),' *Bulletin of the School of Oriental and African Studies* 26 (1963), 1–28.
'Midhat Pasha and the Anti-Turkish Agitation in Syria,' *Middle Eastern Studies* 10 (May 1974), 115–41.
'The Modernization of Syria: Problems and Solutions in the Early Period of Abdülhamid,' *Beginnings of Modernization in the Middle East: The Nineteenth Century*. Eds. W. R. Polk and R. L. Chambers. Chicago, 1968, 351–82.
Shaw, Stanford J. 'The Ottoman Census System and Population, 1831–1914,' *International Journal of Middle Eastern Studies* 10 (August 1978), 325–38.

Shorrock, William I. *French Imperialism in the Middle East. The Failure of Policy in Syria and Lebanon 1900–1914*. Madison, 1976.
Smilianskaya, I. M. 'The Disintegration of Feudal Relations in Syria and Lebanon in the Middle of the Nineteenth Century,' *The Economic History of the Middle East*. Ed. Charles Issawi. Chicago, 1966, 227–47.
Spagnolo, John P. *France and Ottoman Lebanon, 1861–1914*. London, 1977.
'French Influence in Syria prior to World War I: The Functional Weakness of Imperialism,' *Middle East Journal* 23 (Winter 1969), 45–62.
Steppat, Fritz. 'Some Arabic Manuscript Sources on the Syrian Crisis of 1860,' *Les Arabes par leurs archives (XVI–XX^e siècles)*. Eds. Jacques Berque and Dominique Chevallier. Paris, 1976, 183–91.
Swedenburg, Theodore Romain. 'The Development of Capitalism in Greater Syria, 1830–1914: An Historico-Geographical Approach.' MA dissertation, University of Texas at Austin, 1980.
Tannenbaum, Jan Karl. 'France and the Arab Middle East, 1914–1920, *Transactions of the American Philosophical Society* 68 (October 1978), 1–50.
Tamari, Salim. 'Factionalism and Class Formation in Recent Palestinian History,' *Studies in the Economic and Social History of Palestine in the Nineteenth and Twentieth Centuries*. Ed. Roger Owen. Carbondale and Edwardsville, 1982, 177–202.
Thobie, Jacques. *Intérêts et impérialisme français dans l'empire ottoman: 1895–1914*. Paris, 1977.
Thoumin, R. *La Maison syrienne dans la plaine hauranaise, le bassin du Barada et sur les plateaux du Qalamoun*. Paris, 1932.
Tibawi, A. L. *A Modern History of Syria including Lebanon and Palestine*. London, 1969.
'Some Misconceptions about the Nahda,' *Middle East Forum* 47 (Autumn and Winter 1971), 15–22.
Tibi, Bassam. *Arab Nationalism. A Critical Inquiry*. New York, 1981.
Tomeh, Ramez George. 'Landowners and Political Power in Damascus, 1858–1958.' MA dissertation, American University of Beirut, 1977.
Tresse, R. *Le Pèlerinage syrien aux villes saintes de l'Islam*. Paris, 1937.
Turquie: IVème Armée. *La Vérité sur la question syrienne*. Stamboul, 1916.
Verney, Nöel and Georges Daubmann. *Les Puissances étrangères dans le Levant, en Syrie et au Palestine*. Paris, 1900.
Voll, John. 'Old "Ulama" Families and Ottoman Influence in Eighteenth-Century Damascus,' *American Journal of Arabic Studies* 3 (1975), 48–59.
Warriner, Doreen. *Land Reform and Development in the Middle East: A Study of Egypt, Syria and Iraq*. 2nd ed. London, 1962.
Weulersse, Jacques. *Paysans de Syrie et du Proche-Orient*. Paris, 1946.
'Régime agraire et vie agricole en Syrie,' *Bulletin de l'Association de Géographes français* No. 113 (April 1938), 58–61.
Williams, S. L. 'Ottoman Land Policy and Social Change: The Syrian Provinces,' *Acta Orientalia Academiae Scientiarum Hungaricae* 35 (1981), 89–120.
Wirth, Eugen. *Syrien Eine Geographische Landeskunde*. Darmstadt, 1971.

Woodward, E. L. and R. Butler. See *Documents on British Foreign Policy, 1919–1939.*
Young, George. *Corps de droit ottoman.* Vol. 6. Oxford, 1906.
Zeine, Zeine N. *The Emergence of Arab Nationalism with a Background Study of Arab–Turkish Relations in the Near East.* Beirut, 1966.
The Struggle for Arab Independence. Beirut, 1960.
Ziadeh, Nicola A. *Urban Life in Syria under the Early Mamluks.* Beirut, 1953.

مقابلات(*)

منير العجلاني (بيروت، ٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٥).
نديم دمشقية (لندن، ٢٥ حزيران/ يونيو ١٩٧٥).
حسن الحكيم (دمشق، ١٢ و٢١ آذار/ مارس ١٩٧٦).
يوسف الحكيم (دمشق، ٢١ شباط/ فبراير ١٩٧٦).
هاني الهندي (بيروت، ٢١ آب/ أغسطس ١٩٧٥).
وجيهة اليوسف [إيبش] (بيروت، ١٥ و٢٩ آب/ أغسطس ١٩٧٥).
يوسف إيبش (بيروت، ٤ تموز/ يوليو ١٩٧٥).
حسن (أبو علي) الكلاّوي (دمشق، ١٤ شباط/ فبراير و٣ آذار/ مارس و١٥ أيار/ مايو ١٩٧٦).
سلمى مردم بك (لندن، ٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر و٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٤).
ظافر القاسمي (بيروت، ٢٥ و٢٦ تموز/ يوليو ١٩٧٥).
إدمون رباط (بيروت، ٢١ و٢٧ آب/ أغسطس و٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٥).
جبران شامية (بيروت، ٢٩ تموز/ يوليو ١٩٧٥).
قسطنطين زريق (بيروت، ١٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٦).

(*) أجري العديد من المقابلات في بيروت بالاشتراك مع رامز طعمة.